الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى

جامعة التحدي – سرت

كليـــة الاقتصـــــــاد

الدراســـــات العليـــا

قسم العلوم السياســـة

المواقف الإقليمية والعالمية تجاه تطورات النزاع الإماراتي الإيراني حول جزر طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبوموسى خلال عامي 1971و1992

إعداد الطالب : مفتاح عمر منصور

إشراف

الأستاذ الدكتور بسيوني محمد الخولي

قدمت هذه الدراسة استكمالاً لمتطلبات الإجازة العليا

(الماجستير) في العلوم السياسية

" 2006-2005 "

الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى

جامعة التحدي – سرت

كليـــة الاقتصـــــــاد

قسم العلوم السياســـة

المواقف الإقليمية والعالمية تجاه تطورات النزاع الإماراتي الإيراني حول جزر طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبوموسى خلال عامي 1971و1992

إعداد : مفتاح عمر منصور عجال

لجنة الإشراف والمناقشة تتكون من : التوقيع

أ.د. بسيوني محمـــد الخـــولي مشرفاً ورئيساً : .....

د. الحسين العيساوي مصباح ممتحناً داخلياً .....

د. منصور فـــرج الشكري ممتحناً خارجياً : .....

أ. زهير عمر دردر

أمين مكتب الدراسات العليا بالكلية

يعتمد :

أ. علي محمد عبد السلام

أمين اللجنة الشعبية للكليـــة

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿ وما توفيقي إلا بالله عليه توكلت وإليه أنيب ﴾

صدق الله العظيم

سورة هود الآية 88

الإهـــداء

إلى روح والدي اسكنه الله فسيح جناته

وإلى والداتي العزيزة أطال الله عمرها

وإلى زوجـــتي وأبنـــائي

اهـــدي هذا الجهـــد المتواضـــع

الشكر والتقدير

الحمد والشكر لله تعالى الذي وفقني في انجاز هذا البحث ،

من ثم كل الشكر والتقدير إلى الأستاذ الدكتور بسيوني محمد الخولي على كل ما قدمه من جهد كبير وقيم في سبيل استكمال هذا البحث

فله مني جزيل الشكر والعرفان بالجميل

الفهـــــــرس

فهرس المحتويات

الموضوع	الصفحة
المقدمة	أ
الفصل الأول	
الوضع التاريخي والقانوني للجزر الثلاث المتنازع عليها " طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبو موسى "..... 1	
المبحث الأول : الوضع التاريخي للجزر الثلاث " طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبو موسى " 3	
المبحث الثاني : الوضع القانوني للجزر الثلاث " طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبو موسى "..... **28**	
الفصل الثاني	
المواقف الإقليمية والعالمية من تطورات النزاع الإماراتي – الإيراني حول الجزر الثلاث عام 1971..... 40	
المبحث الأول : الاحتلال الإيراني للجزر الثلاث عام 1971. ..... **43**	
المبحث الثاني : الموقف الإقليمي من النزاع الإماراتي – الإيراني عام 1971 53	
المبحث الثالث : الموقف العالمي من النزاع الإماراتي – الإيراني عام 1971. 64	
الفصل الثالث	
المواقف الإقليمية والعالمية من تطورات النزاع الإماراتي–الإيراني حول الجزر الثلاث عام 1992..... 79	
المبحث الأول : التجاوزات الإيرانية في جزيرة أبو موسى عام 1992. 82	

المبحث الثاني : الموقف الإقليمي من النزاع الإماراتي – الإيراني عام 1992 89

المبحث الثالث : الموقف العالمي من النزاع الإماراتي – الإيراني عام 1992. 97

الخاتمة **104**

المصادر **111**

فهرس الخرائط

رقم الخريطة	الموضوع	الصفحة
الخريطة رقم (1)	توضح الموقع الجغرافي للجزر الثلاث " طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبو موسى "	3
الخريطة رقم (2)	خريطة مسحية للجزر الثلاث أصدرتها حكومة الهند عام 1897	10
الخريطة رقم (3)	خارطة توضح الجزر الثلاث رسمتها وزارة الحرب البريطانية	20
الخريطة رقم (4)	توضح الخريطة جزيرة أبو موسى وفيها القسم الأعلى الذي سلم لإيران والقسم الأسفل للإمارات	45

فهرس الوثائق

رقم الوثيقة	الصفحة
الوثيقة رقم (1)	12
الوثيقة رقم (2)	13
الوثيقة رقم (3)	14
الوثيقة رقم (4)	15
الوثيقة رقم (5)	16
الوثيقة رقم (6)	17
الوثيقة رقم (7)	34
الوثيقة رقم (8) الوثيقة الأصلية مرفقة بالترجمة	35

المقدمـــــة

المقدمـــــة

تناولت العديد من الدراسات والبحوث العلمية موضوع النزاع الإماراتي- الإيـــراني حول الجزر الثلاث " طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبوموسى " ، ومعظمها ركزت بشكل أساسي على أبعاده التاريخية والقانونية ، ومرجع ذلك معالجة النزاع في إطـــار إثبات حقوق الملكية وبالتالي تحقيق مبدأ السيادة ، والقليل من هذه الدراسات ارتبطت بأبعاد الظاهرة الاستعمارية التي أفرزت المشكلات الحدودية ، ولعبت دوراً بـــارزاً في بلورتها بما يحقق مصالحها ، ويحقق نوعاً من التوازنات الإقليمية .

والنزاع الإماراتي الإيراني يعد واحداً من النزاعات التي ساهمت في بلورتها إلى حد بعيد عمليات المنافسة الإقليمية والعالمية ، التي شهدتها المنطقة منذ نهايات القرن الخـــامس عشر ، وبروز أهمية المنطقة في طرق المواصلات البحرية ، وكذلك ازدياد أهميتـــها في ميزان السياسة الدولية بظهور النفط .

ونتيجة حالات الصراع تلك كانت عمليات المد والجزر لبسط النفوذ بين القوى الغربية على الساحل الشرقي للخليج ، حيث مثلت الجزر الواقعة على ساحله الشرقي محور التنافس مع إيران والقوى الأوروبية ، لأن تلك الجزر كانت تشكل في الصراع الدولي موقعاً استراتيجياً تلتقي حوله مصالح القوى العالمية .

مع بداية القرن التاسع عشر قامت بريطانيا بتوطيد أركانهـــا في منطقـــة الخلـــيج وبدأت ترسي قواعد جديدة لتفاعلات القوى الإقليمية بالمنطقة ، إذ أخضعت إمارات الخليج المتصالح بربطها باتفاقيات ثنائية مع بريطانيا ، فيما أخضعت إيـــران لسياســـة موازنة المصالح البريطانية ، إذ مثلت إيران محور تنافس مع روسيا كقـــوى عالميـــة إلى جانب بريطانيا آنذاك ، فقد سعت بريطانيـــا لحمايـــة مصـــالحها وأمـــن ســـلامة

مستعمـــراتها في الهند ، وأما روسيا فكانت تطمح إلى التوسع والوصـــول إلى الميـــاه الدافئة، هذه السياسة دفعت بإيران إلى أن توائم مصالحها وسعت إلى التوسع باتجـــاه جزر الخليج الواقعة تحت السيطرة العربية ، حتى بروز مشكلة الجزر الثلاث التي تعدها إماراتي الشارقة ورأس الخيمة جزءاً لا يتجزأ من أراضيها بجانب الممانعة البريطانية لهذا التوسع الإيراني ، وبدأت إيران تطرح ادعاءاتها بالجزر ومحاولة كسب أسانيد تاريخيـــة بين الحين والآخر، سواء من خلال محاولة رفع علمها الوطني على الجزر الـــثلاث أو الاجتياح، واستمرت المحاولات الإيرانية حتى أعلنت بريطانيا عن الانســـحاب مـــن منطقة الخليج، والذي حدد في نهاية عام 1971 .

على أثر الانسحاب البريطاني وقبل يوم واحد من هذا الانسحاب وإعلان قيـــام اتحاد الإمارات العربية احتلت إيران الجزر الثلاث، وصاحب ذلك مفاوضـــات بـــين إيران وإمارة الشارقة من خلال وساطة بريطانية ، نتج عنها اتفاق عرف " بمـــذكرة التفاهم لعام 1971 " بشـــأن جزيرة أبي موسى، ورافق هذا الاحتلال مواقف إقليمية وعالمية عبرت كل منها عن حال الوضع الإقليمي والعالمي .

وفي ظل المتغيرات الجديدة التي حدثت على الساحة الدوليـــة في مطلـــع عقـــد التسعينات من القرن العشرين ، وما صاحبها من متغيرات عالمية تمثلت بانهيار نظـــام القطبية الثنائية ، وسيادة الولايات المتحدة الأمريكية ، والتي ارتأت ضرورة حـــدوث ترتيبات أمنية جديدة في منطقة الخليج العربي ، مع استبعاد إيران عن أي دور في هذه الترتيبات ، كل ذلك جعل إيران تعمد إلى تصعيد النزاع من خلال التجاوزات الـــتي قامت بها في جزيرة أبي موسى في عـــام 1992 .

إن الأبعاد الإقليمية والعالمية للنزاع الإماراتي – الإيراني كان لها دور كبير في تطور هذا النزاع ، وهذا ما سوف يتناوله هذه البحث بالدراسة مـــن خـــلال اســـتعراض تطورات النزاع خلال عامي 1971 و 1992 .

أولاً : الدراسات السابقة :

وجد الباحث أن النزاع الإماراتي – الإيراني حول الجزر الثلاث " طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبو موسى " ، لم يحظ بالاهتمام الكافي في الدراسات الأكاديمية " الماجستير والدكتوراه " ، وإنما أقتصر تناوله على دراسات وبحوث منشورة في بعض الدوريات والكتب ، والتي تناولته ضمن المشكلات الحدودية بمنطقة الخليج ، وركزت هذه الدراسات بشكل أساسي على الأبعاد التاريخية والقانونية ، في إطار إثبات حقوق الملكية ومدى تحقق مبدأ السيادة الفعالة التي يقرها القانون الدولي ، كما خلصت تلك الدراسات إلى أن النزاع ليس نزاعاً حول حدود جغرافية فقط ، وإنما يرتبط بأبعاد إستراتيجية واقتصادية وبالتالي سياسية .

ثانياً : أهمية الدراسة :

تنطلق هذه الدراسة من حقيقة أن المشكلات الحدودية ظاهرة ملموسة تكاد تعاني منها معظم الأقطار العربية مع بعضها البعض أو مع دول الجوار ، وهي ذات طبيعة واحدة تشكل فيها الأبعاد الإقليمية والعالمية محاور التفاعل ، مما يجعل منها تهديداً للأمن القومي العربي على الصعيدين القطري والقومي ، وذلك بحكم علاقات التأثير والتأثر والارتباط القومي والإقليمي بين الدول العربية ، وتستخدم في معظم الأحيان ورقة ضغط سياسي لتحقيق مكاسب سياسية واقتصادية من قبل القوى الخارجية ، كما تعد عامل عدم استقرار ، ولذا فإن دراستها تبدو من الأهمية لتفادي انعكاساتها التي يمكن أن تكون مدمرة للطرفين المتنازعين تحت تأثير أي طرف من الأطراف الخارجية ، ويعد النزاع الإماراتي الإيراني على الجزر الثلاث كنموذج للمشاكل الحدودية.

ثالثاً : إشكال الدراسة :

تنطلق مشكلة هذا البحث من تناول الأبعاد الإقليمية والعالمية للنزاع الإماراتي - الإيراني خلال تطورات النزاع في عامي 1971 و 1992 ، إذ ارتبط النزاع إلى حد بعيد بعمليات ممارسة النفوذ من قبل القوى الإقليمية والعالمية، فعلى أثر الانسحاب البريطاني من منطقة الخليج كان الاحتلال الإيراني للجزر الثلاث، وباتفاق حول جزيرة أبي موسى عُرف بمذكرة التفاهم .

وفي ظل المتغيرات التي حدثت على الساحة الدولية في مطلع عقد التسعينيات من القرن الماضي والتي أدت إلى انهيار نظام القطبية الثنائية وسيادة القطب الواحد المتمثل في الولايات المتحدة الأمريكية ، التي أقرت ترتيبات أمنية جديدة استهدفت منها إبعاد إيران عن أي دور إقليمي ، من ثم صعدت إيران النزاع بتجاوزات في جزيرة أبي موسى ، ومن شأن ما تقدم أن يثير التساؤلات التالية :

1. هل يرتبط النزاع الإماراتي الإيراني بعمليات ممارسة النفوذ من قبل القوى الإقليمية والعالمية ؟

2. إلى أي مدى كان للنزاع الإماراتي الإيراني أبعاد إقليمية وعالمية، انعكس أثرها على تطور النزاع خلال عامي 1971 و 1992 ؟

هذان التساؤلان المتعلقان بموضوع النزاع الإماراتي الإيراني، يمكن الإجابة عليهما من خلال فصول ومباحث هذه الدراسة .

رابعاً : فرضية الدراسة :

تنطلق هذه الدراسة من فرضية مفادها إن بروز النزاع بين الإمارات وإيران يرتبط بعمليات ممارسة النفوذ من قبل القوى الإقليمية والعالمية ، الأمر الذي انعكس على تطور النزاع خلال عامي 1971 و 1992 .

خامساً : أهداف الدراسة :

تهدف هذه الدراسة إلى تحقيق ما يلي :

1. الوقوف على حقائق الأوضاع التاريخية والقانونية للجزر الثلاث المتنازع عليها بين دولتي الأمارات العربية المتحدة وإيران، مما يساعد على وضع تصور أدق لفهم النزاع.

2. تحليل الحقائق والمعلومات المتصلة بموضوع النزاع الإماراتي الإيراني ومدى ارتباطه بأبعاد إقليمية وعالمية ، مما يساعد في إثبات فرضية الدراسة .

سادساً : الحدود الزمانية والمكانية للدراسة :

الحدود الزمانية : تختص الدراسة بدراسة المواقف الإقليمية والعالمية وتأثيرها على النزاع الإماراتي – الإيراني في عامي 1971 و 1992 .

أما الحدود المكانية فتشمل الإمارات العربية وإيران والدول العربية وقوى عالمية مثل بريطانيا وأمريكا .

سابعاً : منهج الدراسة :

هذه الدراسة يتم تناولها من خلال منهج واحد هو المنهج التحليلي ، ومدخلين هما التاريخي والقانوني ، نشير إلى كل واحد فيما يلي :

1. المنهج التحليلي :

وهو المنهج الذي يتم فيه فك الكل الى أجزاء ودراسة هذه الأجزاء من أجل الوصول إلى اختبار فرضيات محددة والوصول الى نتائج مختلفة وجديدة ، والتحليل يتم على المستوى الذهني والواقعي أي نظرياً وعملياً ، وقد استخدام هذا المنهج في معظم جزئيات الدراسة .

2. المدخل التاريخي :

وهذا المدخل يتم من خلال الاستفادة من المادة التاريخية لاختبار صحة الفرضيات ، وهذا المدخل يُستفاد منه في العرض التاريخي لتطورات النزاع .

3. المدخل القانوني :

هذا المدخل يتناول الطبيعة القانونية للظواهر السياسية أي الإجراءات القانونية التي قد يلجأ إليها الأفراد والدول فيما بينهم لضمان حقوقهم ، ويُستفاد من هذا المدخل في دراسة الأسانيد القانونية المتوفرة من وثائق واتفاقيات ورسائل ، وذلك لإثبات من له الأحقية في الجزر الثلاث المتنازع عليها .

ثامناً : التعريفات الإجرائية :

1. المواقف :

هي عبارة عن رؤى نابعة من دول ومنظمات تبدأ باتجاه معين وتنتهي بسلوك وتصرف تجاه قضية محددة بغرض التأثير فيها .

2. المواقف الإقليمية :

مواقف وتحركات دول الخليج تجاه النزاع .

3. المواقف العالمية :

مواقف وتحركات القوى الدولية الفاعلة بريطانيا، الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي سابقاً تجاه النزاع في عامي 1971 و 1992 .

تاسعاً : تقسيم الدراسة :

قسمت هذه الدراسة إلى ثلاثة فصول ومقدمة وخاتمة جاءت على النحو التالي :

تناول الفصل الأول **الوضع التاريخي والقانوني للجزر الثلاث المتنازع عليها** بين دولتي الإمارات العربية المتحدة وإيران في مبحثين ، خصص المبحث الأول لعرض التطور التاريخي وذلك من منطلق ما أثارته إيران من جدل تاريخي ولدعم ادعاءات ومطالبها بهذه الجزر منذ نهاية القرن التاسع عشر وما قابل ذلك من أسانيد ووقائع تاريخية قدمتها الإمارات العربية ، وخصص المبحث الثاني لتحليل الوضع القانوني للجزر ، وذلك في إطار ما تضمنه القانون الدولي في مثل هذه النزاعات ومدى توفر شروط السيادة الفعالة في الأسانيد والوقائع التاريخية التي يطرحها طرفي النزاع.

واشتمل الفصل الثاني على **المواقف الإقليمية والعالمية لتطور النزاع في عام 1971** وذلك في ثلاثة مباحث ، تطرق المبحث الأول إلى وقائع الاحتلال الإيراني للجزر الثلاث، والذي مهد له الانسحاب البريطاني من منطقة الخليج في عام 1971، وما أثير حوله من مسألة ملء الفراغ الذي كان أحد الدوافع التي دفعت بإيران إلى احتلال الجزر الثلاث، وركز المبحث الثاني على موقف جامعة الدول العربية وردود أفعال بعض الدول العربية تجاه الاحتلال الإيراني ، وجاء المبحث الثالث ليوضح مواقف الدول الفاعلة في النظام الدولي آنذاك وهي بريطانيا ، الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفييتي وانعكاسات تلك المواقف على تطور النزاع .

وخصص الفصل الثالث للحديث عن **المواقف الإقليمية والعالمية لتطورت النزاع في عام 1992** ، من خلال ثلاثة مباحث ، تضمن المبحث الأول رصد التجاوزات الإيرانية في جزيرة أبي موسى والأسباب الكامنة وراء تلك التجاوزات وموقف دولة الإمارات العربية منه ، وتناول المبحث الثاني موقف مجلس التعاون الخليجي وجامعة

الدول العربية من هذه التجاوزات، فضلاً عن السياسات الإقليمية الخليجية تجاه أمن الخليج ، وركز المبحث الثالث على الدولة الفاعلة في النظام الدولي الجديد وهي الولايات المتحدة الأمريكية وما قدمته من ترتيبات جديدة في منطقة الخليج كان لها أثر مباشر على التفاعلات الإقليمية في المنطقة العربية. واختتمت الدراسة بخاتمة، تضمنت خلاصة مركزة لأهم ما ورد في متنها ثم رصد أهم النتائج التي توصلت إليها .

الفصل الأول

الوضع التاريخي والقانوني للجزر الثلاث

المتنازع عليها " طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبو موسى "

الفصل الأول

الوضع التاريخي والقانوني للجزر الثلاث

المتنازع عليها " طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبو موسى "

تمهيد :

تشير معظم الكتب والمؤلفات إلى أن تاريخ النزاع الإماراتي الإيراني حول الجزر الثلاث " طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبو موسى " ، يعود إلى نهاية القرن التاسع عشر كمطالب وادعاءات استمدت جذورها من واقع المنافسات والصراعات الإقليمية والعالمية بهذه المنطقة ثم اكتسبت تفاعلاتها خصائص سياسية وأبعاد متباينة إستراتيجية وجيبولوتيكية واقتصادية قامت بدور محوري في بلوره النزاع حتى وصل إلى شكله الحالي .

واتخذ النزاع بعده التاريخي من واقع ما أثارته إيران من جدل تاريخي حول أحقيتها بالسيادة على الجزر الثلاث في إطار مطالب وادعاءات اتخذت شكلاً متواصلاً بين الحين والآخر، بل واقترنت مع احتلال إيران لجزيرة صري الواقعة بالقرب من الجزر الثلاث وبتوطيد الاستعمار البريطاني أركانه في منطقة الخليج العربي وإضعافه للقوى العربية لإمارات الخليج المتصالح وتجزئتها .

ومقابل تلك الادعاءات الإيرانية تتمسك الإمارات العربية بأسانيد ووقائع تاريخية مثلت المرحلة التاريخية الأطول استمرارية لممارسة السيادة على هذه الجزر تتجاوز مائتي عام .

وفي ظل تنازع سندين تاريخيين في إطار ما سعت إليه إيران بمطالبها وادعاءاتها التاريخية والأسانيد والوقائع التاريخية بالسيادة الإماراتية على الجزر الثلاث تبرز الأهمية للوضع القانوني لهذه الجزر في إطار ما جرى عليه القانون الدولي في مثل هذه الحالات

وهو مدى توفر شروط السيادة الفعالة في أسانيد طرفي النزاع، وهذا ما سوف يتناوله الفصل الأول من الدراسة من خلال مبحثين على النحو التالي :

المبحث الأول : الوضع التاريخي للجزر الثلاث " طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبو موسى " .

المبحث الثاني : الوضع القانوني للجزرالثلاث " طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبو موسى ".

المبحث الأول

الوضع التاريخي للجزر الثلاث

" طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبو موسى "

تمهيد :

في هذا المبحث سيتناول الباحث بالدراسة والبحث الوضع التاريخي للجزر الثلاث ، وذلك سيتم من خلال مجموعة من العناصر يوردها فيما يلي :

أولاً : الوضع الجغرافي للجزر الثلاث المتنازع عليها:

قبل الخوض في الوضع التاريخي للجزر المتنازع عليها بين دولة الإمارات العربية المتحدة وإيران ، يبدو من الضروري التطرق إلى الموقع الجغرافي للجزر المتنازع عليها – أنظر الخريطة رقم (1) والتي توضح موقع الجزر الجغرافي – لأهميته في هذا الشأن ، وذلك من خلال ما يلي :

خريطة رقم (1)

توضح الموقع الجغرافي للجزر الثلاث

" طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبو موسى "

1. جزيرة أبو موسى:

تتبع جزيرة أبو موسى إمارة الشارقة ، وتقع عند مدخل الخليج العربي وتطل عليه ، وتبعد عن إمارة الشارقة بمسافة تبلغ نحو (58) كيلو متراً ، كما تبعد عن الساحل الإيراني بمسافة تبلغ (75) كيلو متراً ،وتشغل مساحتها حوالي (22) كيلو متراً مربعاً ، وطولها خمسة كيلو مترات ، وعرضها أربعة كيلو مترات ونصف الكيلو متر، وعمق المياه السطحية فيها حوالي (75) قدماً .[1]

وتتميز الجزيرة بمياهها السطحية الصالحة للشرب ، كما أنها مرسى للسفن المارة في الخليج العربي إذا ما تعرضت إلى العواصف في المنطقة ، وموقعها الجغرافي المتميز في قلب مضيق هرمز يجعلها مركزاً استراتيجياً لمراقبة السفن .

وتضم تضاريسها سهولاً رملية ، ويوجد على أرضها ارتفاع صخري يزيد ارتفاعه عن (500) قدماً ، صخوره بركانية قديمة ؛ كما يتوفر فيها بعض المعادن كالأكسيد الأحمر والنفط.

وبلغ عدد سكانها قبل الاحتلال الإيراني لها في عام 1992؛ حوالي ألف (1000) نسمة من العرب يعملون بالرعي وصيد الأسماك.[2]

2. جزيرة طنب الكبرى :

تتبع جزيرة طنب الكبرى رأس الخيمة ، وتقع على بعد (59) كيلو متر في جنوبي غرب جزيرة (قشم) على بعد (78) كيلو متراً شمال غرب جزيرة الحمراء، وتبعد إلى الشمال الشرقي من جزيرة أبي موسى بحوالي (50) كيلو متراً، وتبلغ مساحتها (9) كيلو مترات مربعة وطول قطرها نحو (3.5) كيلو متراً، وتتوفر فيها المياه العذبة

---

[1] . أحمد جلال التدمري ، الجزر العربية الثلاث- دراسة وثائقية (رأس الخيمة ، مطبعة رأس الخيمة ، بدون سنة) ص ص 67-70 .

[2] . شملان العيسى ، الخلافات الحدودية والإقليمية بين العرب والإيرانيين ، الورقة العربية الأولى ، ندوة العلاقات العربية-الإيرانية - الاتجاهات الراهنة وآفاق المستقبل ، ط1 (بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، 1996) ص 439 .

والمراعي، ويقطنها حوالي سبعمائة شخصاً من العرب ، قبل احتلالها من قبل إيران في عام 1972، ويعمل سكانها في صيد الأسماك ، ويتوفر فيها النفط كما يوجد فيها فنار لإرشاد السفن.[1]

3. جزيرة طنب الصغرى :

تتبع جزيرة طنب الصغرى إمارة رأس الخيمة، وتقع إلى الشمال الشرقي من جزيرة طنب الكبرى، وتبعد عنها بحوالي (13) كيلو متراً، وتعد هذه الجزيرة من الجزر الصخرية ، وتغطي سواحلها مياه المد وترتفع إلى نحو (35) متراً عن سطح البحر ، وأرضها ذات طبيعة صخرية على شكل تلال رمادية، ويبلغ أقصى ارتفاعاتها حوالي (116) متراً ، وهي غير مأهولة بالسكان وخالية من المياه، كما يبلغ طولها حوالي (2) كيلو متراً تقريباً، وعرضها نحو (700) متراً، وتبعد عن الساحل الشرقي بحوالي (43) كيلو متراً وعن الساحل الغربي بحوالي (81) كيلو متراً.[2]

بهذه المواقع شكلت الجزر الإماراتية أهمية إستراتيجية بالنسبة لإيران، بحكم أنها تقع عند مدخل مضيق هرمز في الخليج العربي، أحد أهم المضايق العالمية لطرق المواصلات ، حيث يمر من خلال هذا المضيق نصف نفط العالم، وقد أعطى موقعها مكاناً متميزاً لحماية طرق المواصلات من خلال مضيق هرمز ، حيث يمكن إنشاء مراكز للمراقبة العسكرية وإنشاء مناطق عسكرية ومنارات لإرشاد السفن، كما يمكن لإيران استخدامها في عملية مراقبة الدول المجاورة لها، إذ يمكن من خلال هذه الجزر رؤية سواحل العراق وإيران والسعودية.[3]

---

[1] . محمد حسن العيدروس، التطورات السياسية في دولة الإمارات العربية المتحدة ، ط1 (الكويت ، دار السلال ، 1983) ص165.

[2] . سالم مسعدون ، جزر الخليج العربي - دراسة في الجغرافية الإقليمية (بغداد ، المكتبة الوطنية ، 1981) ص 179 .

[3] . جاسم محمد الملا ، السياسية الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة تجاه إيران خلال الفترة 1971 – 1992 رسالة ماجستير ، غير منشورة ، جامعة القاهرة ، 1998 ، ص 65 .

ويعد الوضع الجيوستراتيجي للجزر ذا أهمية قصوى لإيـــران ، كونهـــا مفـــاتيح حساسة اتجاه أمن الخليج العربي بشكل عام ، ولاسيما مضيق هرمز لما يمثله من أهميـــة حيوية لأمن إيران .

ولهذا شكلت هذه الجزر أهمية حيوية منذ مدة طويلة ، ونتج عن هـــذه الأهميـــة صراع مستمر بين دولة الإمارات العربية المتحدة الواقعة على الضفة الغربية للخلـــيج العربي ، وبين إيران الواقعة على الضفة الشرقية للخليج العربي ، وهذا الصراع اتخـــذ بعداً تاريخياً مثل فيه الصراع الدولي على هذه المنطقة نواة التنافس الإقليمي والعـــالمي منذ نهايات القرن الخامس عشر .

ثانياً : الوضع التاريخي للجزر المتنازع عليها :

شهدت منطقة الخليج العربي صراعاً بين القوى الأوروبية منـــذ نهايـــات القـــرن الخامس عشر ، والتي بدأت من خلال الكشوفات الجغرافية للبحـــث عـــن منـــاطق اقتصادية أفضل ، وكانت منطقة الخليج المعبر الرئيس والممر العالمي لحركة المواصلات والاتصالات بين قارات العالم القديم ، واعتمدت قوى الصراع والتنافس على مـــدى تحقق التفوق في التجارة والملاحة .

على أثر ذلك أحتدم الصدام والصراع بين القوى المالكة لمقومات القوة والتفوق ، فعندما تفوق الأوربيون بدءاً بالبرتغـــال بالتجارة والقـــوة البحريـــة ، ثم الأســـبان فالبلجيك ، ثم الإنجليز والفرنسيين ، كانت موجات التنافس التي ولدت الاســـتعمار الأوروبي لمنطقـــة الخليج ، وكانت المواجهة ضد هذه الموجات تأتي دائماً من قبـــل القوى المحلية بالمنطقة .

بين حالات المد والجزر لعوامل القوة والضعف ، وأن الأقوياء دائما هم الذين يرسمون خارطة العالم السياسية ، كانت الغلبة للأوروبيين الذين رسموا حدود منطقة الخليج وفق القانون منطقهم الأوروبي الذي يمكن أن يحقق مصالحهم السياسية والاقتصادية والجيوستراتيجية ، وتلك التطورات المتمثلة في تنافس الدول على منطقة الخليج انعكست على العلاقات العربية الإيرانية ، إذ مثلت منطقة الخليج أهمية سياسية واقتصادية وإستراتيجية في ميزان السياسة الدولية ، مما جعلها منطقة جذب وتنافس ، واستغلت إيران موضوع الصراع الأوروبي على منطقة الخليج ، والذي كان يماثله رغبة الأوروبيين في الانحياز إلى جانب إيران نظراً لموقعها " الجيوستراتيجي " في الصراع العالمي ، حيث مثلت إيران محوراً ساخناً تلتقي عنده مصالح الدول الكبرى .[1]

وسعت روسيا إلى جانب بريطانيا كقوى عظمى آنذاك إلى بسط نفوذها على هذه المنطقة ، فالأولى تسعى للوصول إلى المياه الدافئة ، بينما الثانية سعت إلى تأمين مصالحها وسلامة مستعمراتها في الهند .[2]

هذا الوضع جعل إيران توائم مصالحها مع مصالح بريطانيا التي تسعى إلى الحد من النفوذ الروسي ، حيث بدأت إيران تسعى خلال القرنين السابع عشر والثامن عشر نحو تحقيق بعض المكاسب على حساب إمارات الخليج وتمكنت من ذلك ، وتمثلت تلك المكاسب في احتلال القوات الإيرانية ولفترات متقطعة بعض أجزاء من سلطنة عمان ، وجزيرة البحرين ، ومع نهاية القرن الثامن عشر والنصف الأول من القرن التاسع عشر انحسر النفوذ الإيراني من معظم منطقة الخليج ، بما في ذلك الموانئ الواقعة على الساحل الشرقي ، إذ تمكن " العتوب " أحد العشائر العربية من طرد الفرس من

---

[1] . د. محمد علي الداود ، عوامل الوحدة والتجزئة في الجزيرة العربية ، ندوة تجربة دولة الإمارات العربية ، ط1 (بيروت ، ، مركز دراسات الوحدة العربية ، 1986) ص 30 .

[2] . سعيد الصباغ، تاريخ إيران السياسي وجذور التحول 1990- 1941 (القاهرة ، الدار الثقافية للنشر، 2000)ص ص14-15.

البحرين في عام 1783 ، كما استطاعت أساطيل القواسم السيطرة على جزر لنجه وبندر عباس وحتى جزيرة بيسيدو لمدة قصيرة .[1]

وعلى ضوء ذلك فإن المدة المتقطعة التي حاول الفرس فيها بسط نفوذهم على الساحل الشرقي العربي للخليج ، بدأت مع تولي " نادر شاه " دفة الحكم في بلاد فارس سنة 1732-1747 ، والذي سعى إلى بناء أسطول بحري بمساعدة الإنجليز والهولنديين ، حيث زوده الإنجليز والهولنديون بالسفن البحرية التي يحتاجها ، واتخذ من مدينة (بوشهر) قاعدة لإنطلاق أسطوله ، وكان أول توجه فارسي إلى مدينة البصرة العراقية التي قامت حكومتها بالاستيلاء على السفن الإنجليزية ، وذلك بعد رفض الحكومة البريطانية لطلبها باستخدام تلك السفن لمواجهة العدوان الفارسي ، واستطاعت حكومة البصرة إجبار الأسطول الفارسي على الانسحاب بعد معارك ضارية استمرت ثلاثة أيام .[2]

أثر عمليات التحرر التي قامت بها القبائل العربية وبروز دولة اليعاربة التي أحكمت سيطرتها على جزر الخليج الشرقية، بدأت فارس تتراجع حتى تولى (ناصر شاه) الحكم عام 1858، الذي تصاحب مع توطيد بريطانيا أركانها في منطقة الخليج واتجهت بريطانيا إلى إضعاف القوة البحرية العربية وربطها باتفاقيات حماية كل إمارة على حدة وأصبحت هذه الإمارات تظهر وتختفي بحسب الإرادة البريطانية.[3]

---

[1] . د. محمد علي الداود ، عوامل الوحدة والتجزئة في الجزيرة العربية .. ، مرجع سبق ذكره ، ص31 .
[2] . عبد الأمير محمد أمين ، القوة البحرية للخليج العربي في القرن الثامن عشر (بغداد ، مطبعة الجاحظ ، 1966) ص 32 .
[3] . المرجع السابق ، ص 253 .

هذا الحال دفع بناصر شاه إلى سياسة التوسع نحو إمارات الخليج واتبع سياسة (خذ وطالب) وبدأت تسقط العديد من الجزر الواقعة تحت سيطرة القبائل العربية في يد إيران التي كان آخرها جزيرة صري و بإحتلالها بدأت المؤشرات الأولى لنشأة النزاع .[1]

ثالثاً : نشأة النزاع :

بدأت المؤشرات الأولى للنزاع بصورة فعلية في أعقاب احتلال إيران لجزيرة لنجه والقضاء على نفوذ القواسم في عام 1887 ، ثم الاستيلاء على جزيرة صرّي في 15 سبتمبر 1887 ، كما برزت مؤشرات تفيد رغبة القوات الإيرانية في مواصلة زحفها للسيطرة على جزر طنب ، إلاّ أن حكومة الهند طلبت من المقيم البريطاني ، وكذا الوزير المفوض في طهران ضرورة تقديم تفسير مقنع لحقيقة الممارسات الإيرانية في مياه الخليج ، مما دفع بالحكومة البريطانية إلى الوقوف في وجه التطلعات الإيرانية تجاه الجزر واعتبر ذلك أول مطالبة إيرانية بالجزر الثلاث وذلك في سنة 1887 .[2]

على إثر هذه التحولات بدأت إيران مطالبها بالجزر الثلاث مستندة على خريطتين : الأولى خريطة (اللورد كيرون) الصادرة في عام 1887 أنظر الخريطة رقم (1) ، والثانية الخريطة المسحية التي أصدرتها حكومة الهند في عام 1897، حيث ترى إيران أن اللون الذي تظهر به الجزر الثلاث على تلك الخرائط هو نفس اللون الذي ظهرت به المساحات الجغرافية التابعة للدولة الإيرانية[3]، أنظر الخريطة رقم (2) توضح ذلك .

---

[1] . د. مصطفى علبل ، سياسة إيران في الخليج العربي على عهد ناصر الدين شاه 1885-1896 ، ط1 (الدوحة ، دار الثقافة ، 1987) ص 441 .

[2] . د.فتحي الفيفي ، مشكلة الحدود السياسية في منطقة الخليج (الجيزة ، المركز الأكاديمي للدراسات الإستراتيجية ، 2003) ص375.

[3] . د.الوليد الأعظمي، النزاع بين الإمارات العربية وإيران حول جزر أبو موسى، طنب الكبرى والصغرى في الوثائق البريطانية1964- 1971 (الكويت ، دار الحكمة ، 1992) ص26.

خريطة رقم (2)

خريطة مسحية للجزر الثلاث أصدرتها حكومة الهند عام 1897

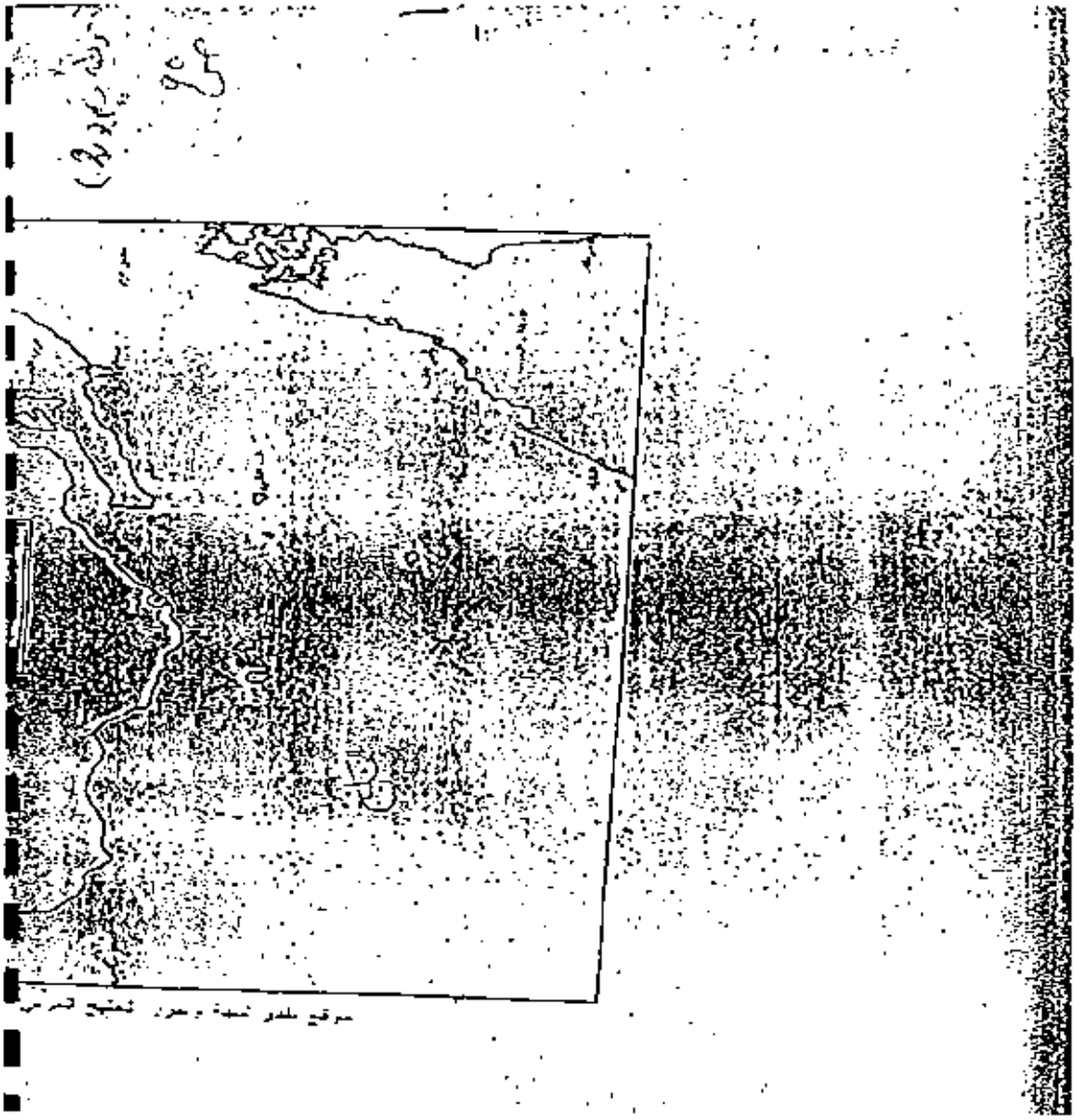

إن الوجود العربي لقبائل القواسم في جزر الخليج الشرقية بندر عباس ولنجـــه إنمـــا مرجعه إلى رئيس القواسم " الشيخ سعيد بن قضيب "، الذي استطاع أن يســـتحوذ على إمارة لنجه لقاء ألفي ريال إيراني ، وبعده تناوب أولاده على هذا الميناء لقاء دفع

بعض الإيجارات الشهرية ، وبما أن جزيرة أبو موسى وطنب الكبرى وطنب الصغرى تابعـــة للنجه ، فإن القاسميين استقر بهم المقام خلال تلك الحقبة من الزمن.[1]

أمام هذه الادعاءات الإيرانية طرحت الإمارات العربية أحقيتها بالسيادة على هذه الجزر وذلك الحق استناد إلى الآتي:

1. الاستناد إلى الوثائق البريطانية التي تعترف بأن الجزر كانت تحت سيادة القواســـم العرب قبل عام 1750 وحتى عام 1889، إذ لم يثبت أن مارست الحكومات الفارسية المتعاقبة أي سلطة أو سيادة على أي من هذه الجزر و لم تظهر الادعاءات الإيرانيـــة إلاّ بعد احتلال جزيرة صري في عام 1887.[2]

2. الاستناد إلى المراسلات المتبادلة بين حاكم لنجه العربي القاسمي الشيخ خليفة بـــن سعيد والشيخ حميد بن عبد الله بن سلطان حاكم رأس الخيمة والرسائل المتبادلة بـــين الشيخ حميد بن سلطان والشيخ يوسف بن محمد ، وبين الشيخ علي بن خليفة والشيخ حميد بن عبد الله المحفوظة في مكتبة وثائق حكومة الهند في لندن ، تبين مدى السيادة التي كان يمارسها هؤلاء الشيوخ على إماراتهم ومدى الاعتراف بسيادة كـــل منـــهم للآخر على إمارته ، وأن التواصل بين سكان هذه الإمارات كـــان يـــتم بـــالإعلان والاتفاق فيما بينهم في إطار حدود كل إمارة وتسيير الشئون الحياتية لهذه الإمـــارات بشكل سيادي، كما ورد في الوثائق التالية التي تحمل أرقام من 1-6 .

الوثيقة رقم (1) :

الجزء الأول : ينص الكتاب على رد جوابي لكتاب الشيخ حميد بن عبدالله بشأن سير البوسميط وهم من جماعة الشيخ يوسف بن محمد إلى جزيـــرة الـــطنب يفيـــده أن البوسميط لن يقوموا بالتخريب في الجزيرة وإنما لقضاء حوائجهم وهـــم يعـــبرون إلى

---

[1] . شملان العيسى، الخلافات الحدودية والإقليمية بين العرب والإيرانيين، مرجع سبق ذكره ، ص439.
[2] - د.الوليد الأعظمي ، النزاع بين الإمارات العربية وإيران .. ، مرجع سبق ذكره ، ص24.

الجزيرة كأهل دبي وعجمان وأم القيوين وأن شاء الشيخ حميد بن عبـــدالله مـــنعهم فيكون أسوة بغيرهم .

الجزء الثاني : ينص الكتاب رد جوابي حول دعوي الشيخ حميد بن عبـــدالله ملكيـــة جزيرة الطنب والإفادة من طرف الشيخ يوسف بن محمد بأن وجـــود البـــوسميط في شكل وضع اليد إنما كانوا مغتنمين رضاء الشيخ حميد بن عبدالله وإن شـــاء مـــنعهم العبور إلى الجزيرة فأنه سيتم منعهم .

الوثيقة رقم (1)

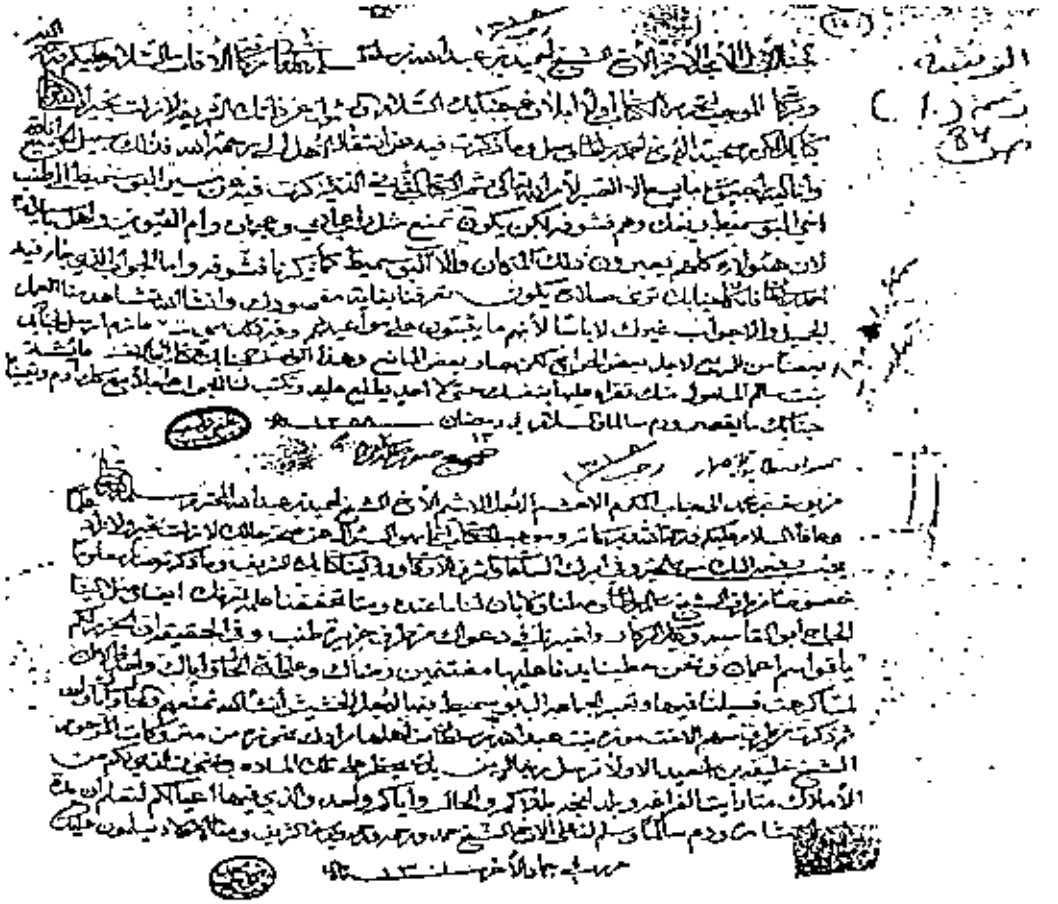

مخطوطة رقم ١

الوثيقة رقم (2) :

نصت على تأكيد الشيخ بن عبدالله أن جزيرة الطنب ملك قواسم عمان مشيراً بذلك إلى المراسلات الكثيرة بشأنها التي جرت بين الشيخ حميد بن عبدالله والمرحوم والـــده خليفة وإفادته بأن عبور البوسميط إلى الجزيرة لن يكون إلا برضائه .

الوثيقة رقم (2)

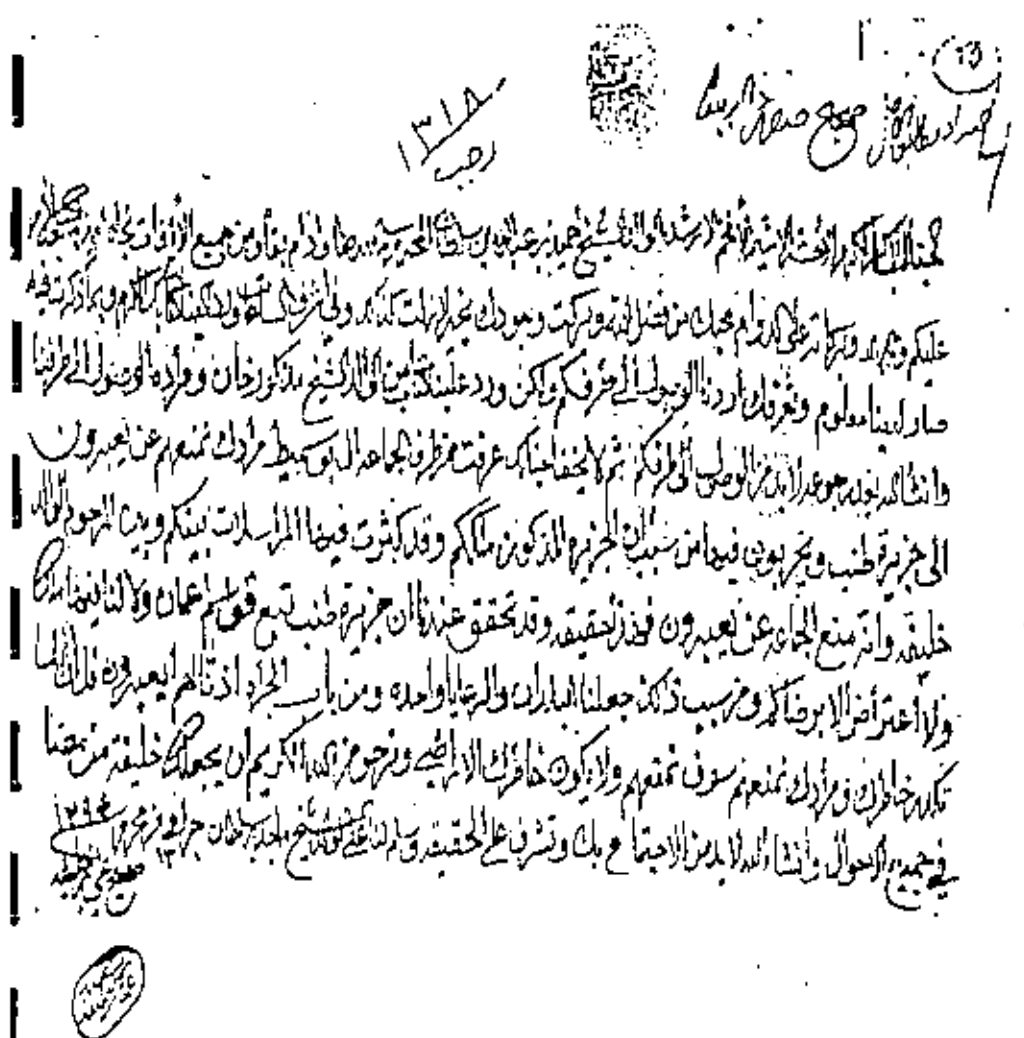

الوثيقة رقم (3) :

نصت على عقد إيجار معادن جزيرة أبو موسى من طرف الشيخ سالم بن سلطان إلى كل من الحاج حسن بن علي وعبدالله بن حسن وعبداللطيف بن عبدالرحمن عن سنة مابين خمسين ريال وللتجارة عن كل سنة مائة ريال .

الوثيقة رقم (3)

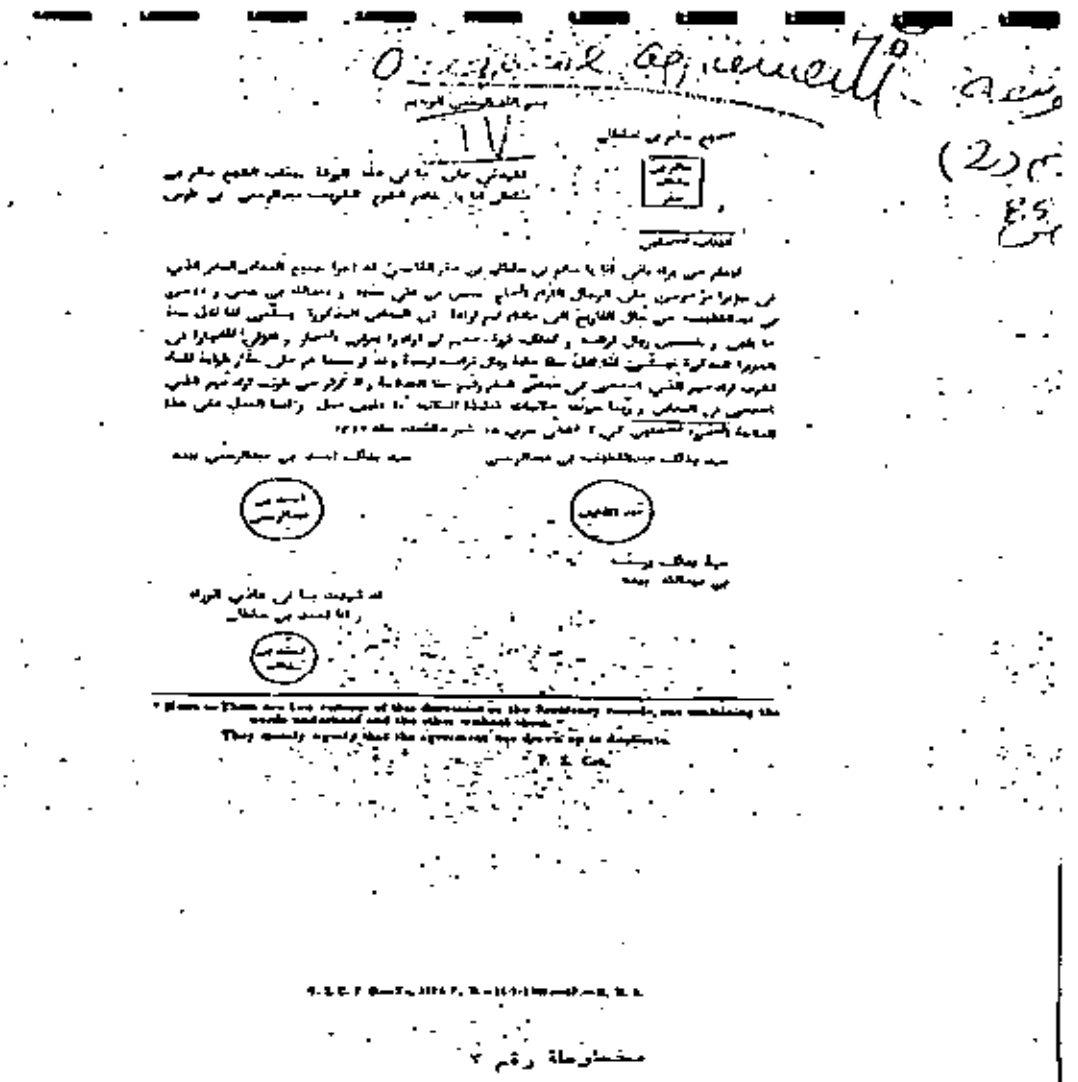

مخطوطة رقم ٣

الوثيقة رقم (4) :

الجزء الأول : ينص على عقد شراكة في استغلال معادن جزيرة أبو موسى لكل سنة مابين خمسين ريال ومائة ريال ومن طرف مزاولة التجارة مائة ريال وشروط اتفـــاق الشراكة على تقسيم المحصول بين الجميع .

الجزء الثاني : ينص على بيع يوسف بن عبدالله حصته إلى حسن بن علي مـــن عقـــد الشراكة في معادن جزيرة أبوموسى .

الوثيقة رقم (4)

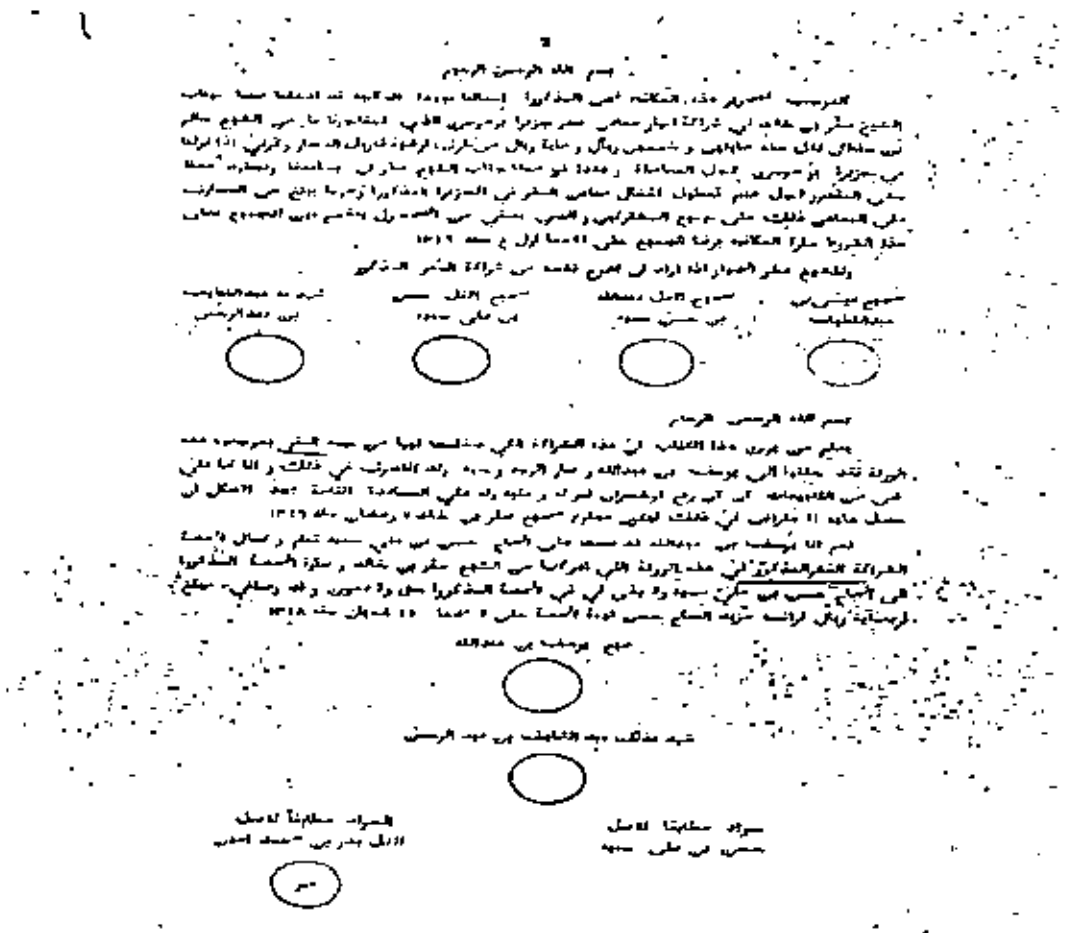

مخطوطة رقم ٤

الوثيقة رقم (5) :

كتاب موجهة من يوسف بن محمد إلى الشيخ حميد بن عبدالله بن سلطان يخبره بموجبه دعوة تملك أهل دبي لجزيرة أبو موسى ومنع أهل الشارقة من العبور إليها واصفاً أهل دبي بالتملك في البحر ويطلب تحرير كتاباً إلى حاكم دبي يبلغه بموجبه الرجوع عن دعوته بشأن جزيرة أبو موسى .

الوثيقة رقم (5)

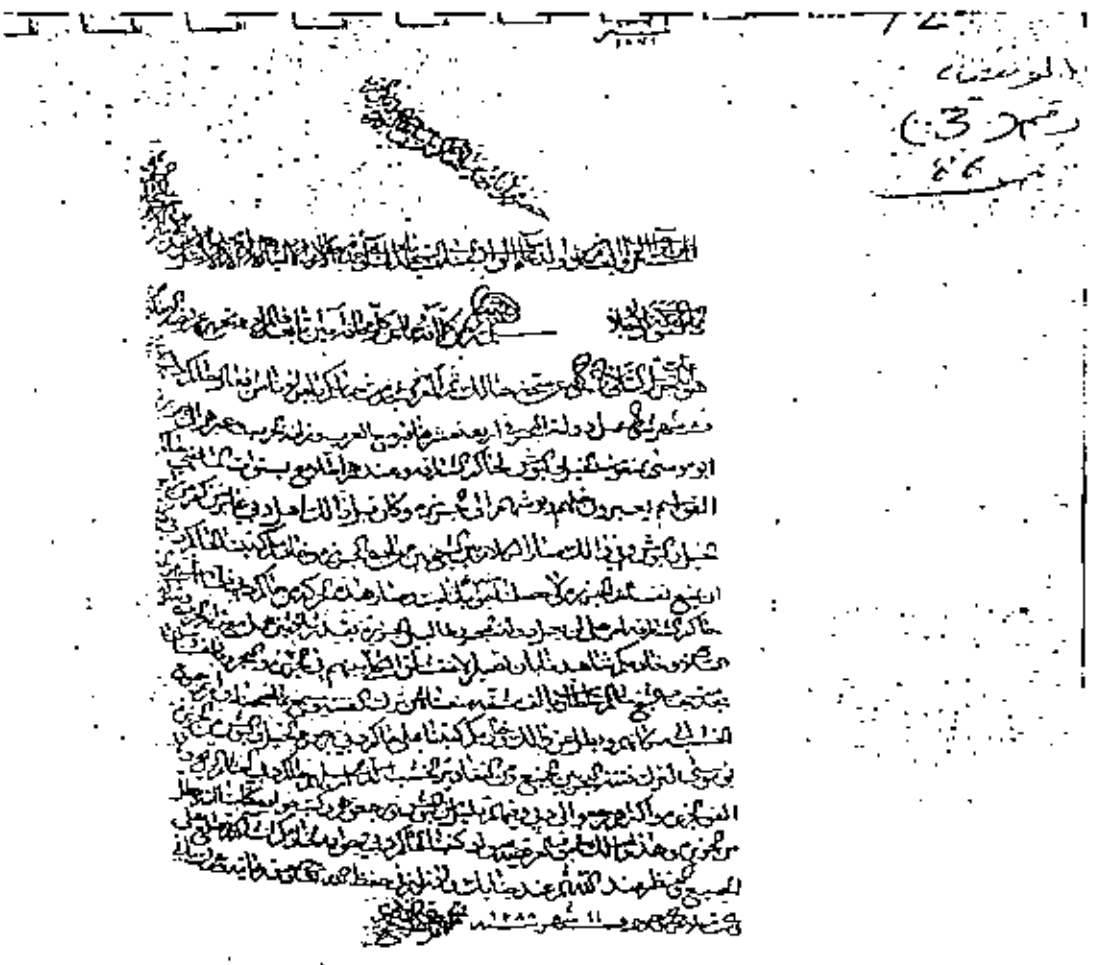

مخطوطة رقم ١١

الوثيقة رقم (6) :

تتضمن كتاب موجهه إلى الشيخ بن مكتوم حاكم دبي من حميد بن عبدالله بن سلطان حاكم رأس الخيمة يعلمه بموجبه الشكوى التي تلقاها من حاكم إمارة الشارقة بشأن عبور أهل دبي لجزيرة أبو موسى ودعوة تملكها ويطلب فيه الامتناع عن عبور جزيرة أبو موسى حتى لا يرفع الخبر إلى حاكم الخليج الفارسي .

الوثيقة رقم (6)

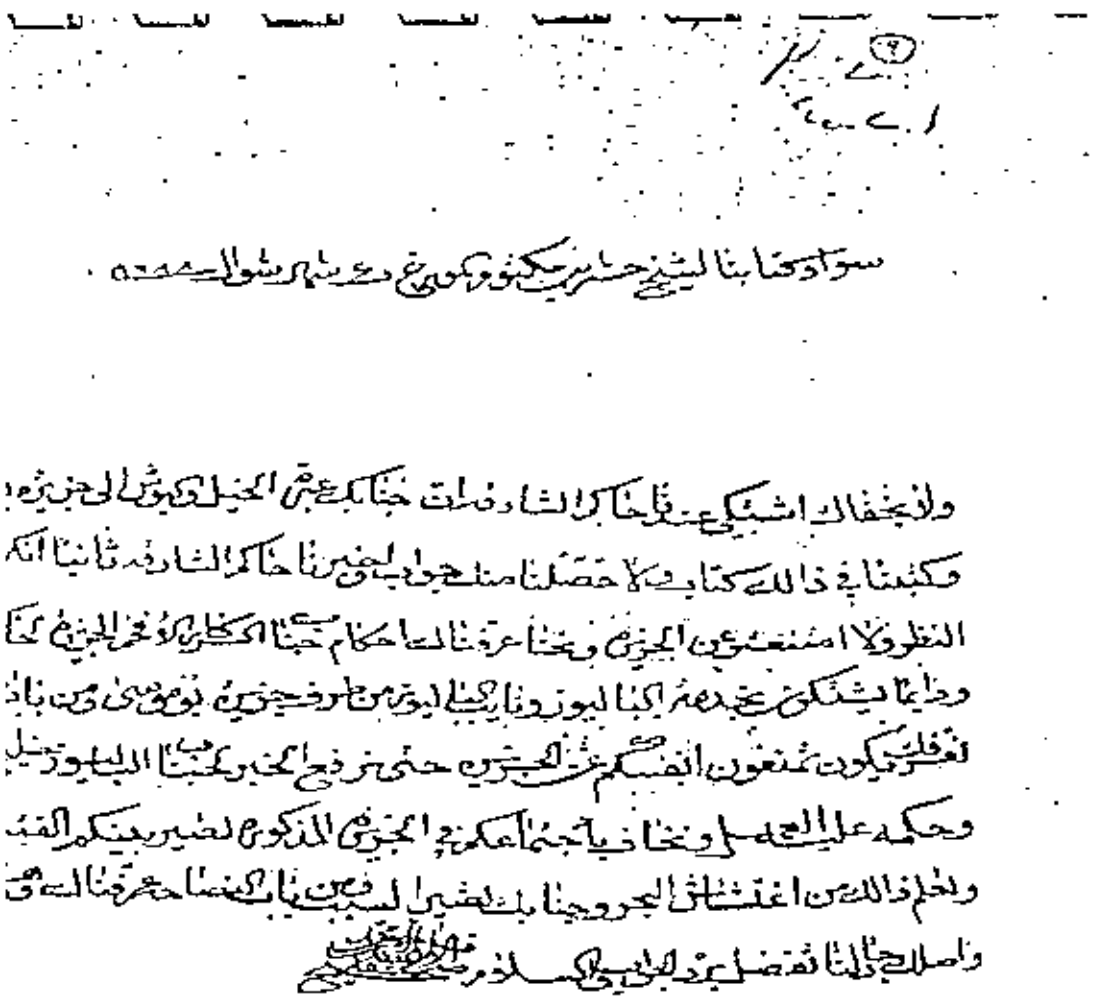

يلاحظ أن هذه المراسلات تعلقت بإشكالية توافد جماعات من دبي – عجمان – أم القيوين ، وكذا آل بوسميط إلى جزيرة أبو موسى وجزيرة طنب بعدما كانت غير مأهولة بالسكان ثما طرح تخوفاً من قبل إمارتي الشارقة ورأس الخيمة بشأن مسألة السيادة على الجزر من خلال وضع اليد خاصة وأن هذه الجزر تقع ضمن النطاق الجغرافي لهاتين الإمارتين بجانب ما يلاحظ من ممارسة السيادة على هذه الجزر من خلال تأجيرها كما هو في جزيرة أبو موسى وطرح السيادة عليها أمام مطالب إمارة دبي المتعلقة بادعاء ملكيتها لجزيرة أبو موسى وإن كان يلاحظ في الوثيقة رقم 12 تهديد بتدخل الخليج الفارسي في هذا الموضوع ، إلا أن ذلك كان من باب النفوذ الفارسي وليس من باب السيادة على هذه الجزر وإلا كانت المراسلات موجهة إلى فارس وليس إلى شيوخ الإمارات فيما بينهم .

وعلى مدى مراحل تاريخية طويلة جداً تصل إلى مائتي عام كان سكان هذه الجزر من العرب الذين ينتمون إلى إمارتي الشارقة ورأس الخيمة ، والذين يعملون في صيد الأسماك والرعي ، ولم يثبت أن الفرس بسطوا نفوذهم على هذه الجزر ، وبالنظر إلى الأسانيد الإيرانية ومدى تطابقها مع الوقائع التاريخية والوثائق الثبوتية ، فإنه يلاحظ الآتي:

1. بالنسبة إلى الخريطتين فقد أعربت الحكومة البريطانية بأنها جاءت نتاج خطأ غير مقصود وهذا يتنابه إلى حد بعيد الصواب ، كون أن الخرائط التي رسمت كانت مسحاً " جيولوجياً " قامت به شركات النفط وذلك بحسب حدود توقعاتها لأماكن النفط الموجودة والمحتملة وإيران أول من شهد اكتشاف النفط في أراضيه، كما أنها لا تعني رسم حدود سياسية ولو كان ذلك ترسيم حدود سياسية لأعتد به في ترسيم حدود

" سايكس – بيكو"* ، فبريطانيا بجانب فرنسا مهندسة حدود الوطن العربي ومنطقة الشرق الأوسط .[1]

2. إن الوجود القاسمي بجزر لنجه** وبندر عباس التي ترى إيران تتبعها الجزر الثلاث كان مقابل إيجار يدفعه شيخ القواسم لإيران مقابل وجوده واستغلاله لهذه الجزر ، فإن ذلك يتعارض مع محاولة بريطانيا في سنة 1930، بناء على اقتراح وزير البلاط الإيراني بشأن عقد اتفاق بين إيران ورأس الخيمة يتضمن تأجير الجزر لمدة خمسين عاماً ، وبناءً على هذا المقترح الإيراني اجتمع المقيم البريطاني في الخليج مع حاكم رأس الخيمة حول تأجير الجزر ، واشترط حاكم رأس الخيمة الشروط الآتية[2]:

أ. يظل العلم القاسمي مرفوعاً على الجزر كما في السابق وأن يمارس مندوبو الحاكم مهامهم في الجزيرتين.

ب. لا يجوز لسفن الجمارك الفارسية التعرض للسفن العربية في خليج عمان، وفي حالة وجود بضائع ممنوعة يتم إبلاغ إمارة رأس الخيمة بشأنها ولا يجوز أن تصدر فارس أوامرها.

ج. تعفى البضائع والمواد الغذائية الخاصة بسكان الجزيرة من الضرائب .

---

* هذه الاتفاقية تم التوقيع عليها في عام 1871، منحت أرض من لا يملك لمن لا يستحق.

[1]. عبدالملك خلف التميمي ، الخليج العربي المعاصر : أبحاث تاريخية (الكويت ، مؤسسة الشراع العربي ، 1992) ص 33 .

** أنظر الخريطة رقم (3) .

[2]. د.مصطفى عبد القادر النجار، بريطانيا وتحديد السيادة على جزر الخليج العربي، مجلة الخليج العربي، العدد8، 1977، ص30.

خريطة رقم (3)

خارطة توضح الجزر الثلاث رسمتها وزارة الحرب البريطانية

خارطة بلاد فارس و الساحل العربي في الخليج تظهر فيها الجزر العربية الثلاث أبو موسى و طنب الكبرى و الصغرى . رسمتها وزارة الحرب البريطانية WO في عام ١٨٩٨.

د. يدفع الإيجار السنوي للجزر مقدماً.

هـ. يرفع العلم الفارسي على سارية ولا يجوز تثبيته على الأرض وأن يكون على الدوائر الفارسية الرسمية في الجزيرة فقط .

و. تنفذ الشروط أعلاه تحت إشراف الحكومة البريطانية.

هذه الشروط تؤكد مدى السيادة التي كان يمارسها حاكم رأس الخيمة على جزيرتي طنب الكبرى والصغرى كجزء من أراضي الإمارة، كما يؤكد التناقض في

الادعاء الإيراني بأن هذه الجزر كانت مؤجرة لشيخ القواسم ، إذ كيف يطلب صاحب السيادة على الأرض تأجيرها ممن يدعي بأنها مؤجرة له من قبله .

كما يشير إلى عائدية ملكية الجزر لسيادة القواسم مؤرخ الخليج العربي " جي. جي لوريمر " في كتابه دليل الخليج الفارسي ، حيث يذكر أن جزيرة أبو موسى تعود بلا شك إلى حاكم الشارقة وكما أن جزيرتي طنب الكبرى والصغرى اللتين تعود ملكيتهما إلى إمارة الشارقة العربية كانتا قد احتلتهما الحكومة الفارسية في عام 1904 من خلال دائرة الجمارك.[1]

إن الاحتلال الفارسي لم يستمر أكثر من ثلاثة أشهر نتيجة الضغوط البريطانية على طهران ، ولا شك أن التحرك الذي قامت به الحكومة الفارسية كان بتحريض من المفوضية الروسية في طهران ، وذلك بسبب مخاوف الروس من قيام بريطانيا بتعزيز مركزها في ذلك الجزء من العالم من خلال إيران ، التي قدمت مطالبها بالجزر على أساس أن شيوخ القواسم المقيمين على الساحل الفارسي كانوا قد حصلوا على التبعية الفارسية باعتبارهم مواطنين فرس ، وكانوا يحكمون كموظفين فرس .[2]

كما أنه عندما عزمت بريطانيا على إنشاء فنار لإرشاد السفن في جزيرة طنب الكبرى في عام 1912م ، لجأت إلى حاكم الشارقة وليس إلى الحكومة الفارسية للموافقة على إنشائه .[3]

من هذا العرض يتبين ضعف الأسانيد الإيرانية وشعور إيران بذلك جعلها تسعى إلى خلق أسانيد تاريخية وقانونية تمكنها من تحقيق أهدافها ، التي ارتبطت بشكل أساسي بمنظور استراتيجي يعبر عن بعد إقليمي ، إذ رأت إيران أن حدودها الإستراتيجية يجب أن تكون شاملة للخليج بأكمله واعتباره " خليجياً فارسياً " ، وفي

---

[1] . د.الوليد الأعظمي ، النزاع بين الإمارات العربية وإيران .. ، مرجع سبق ذكره ، ص26 .
[2] . المرجع السابق ، نفس الصفحة .
[3] . عادل رضا ، عمان والخليج - قضايا التحرر (القاهرة ، دار الكتاب العربية ، 1969) ص 78 .

سبيل تحقيق ذلك عمدت إلى خلق وضع ديموغرافي في الإمارات العربية التي تقع على شاطئ الخليج العربي ، وساعدها في ذلك الانتقال الحر بين سكان السواحل في الخليج من شاطئ إلى آخر ، بدواعي التجارة وصيد الأسماك ونشاط اللؤلؤ ورغم أن هجرات الإيرانيين كانت بدافع البحث عن مصادر رزق أفضل ، فقد تم استثمارها بشكل سياسي لاسيما مع اكتشاف النفط وتزايد أعداد المهاجرين الإيرانيين إلى إمارات الخليج العربي .

وبهذه الهجرات عولت إيران على استخدامها كقوة ضاغطة على القوى المحلية واستغلال تلك القوى كمبرر للتدخل في شئون هذه الإمارات بحجة الدفاع عن مصالح شعبها ، كما اتخذت خطوات عملية في إطار كسب أسانيد تاريخية تمثلت في ما يلي:

1. في شهر أبريل من عام 1904م ، قامت إيران برفع علمها الوطني على جزر طنب الكبرى وأبي موسى، حيث بادر حاكم الشارقة بالاحتجاج ضد التصرف الإيراني، وطلب من الحكومة البريطانية اتخاذ الخطوات اللازمة لذلك استناداً إلى العلاقات التعاهدية بينهما، وقد بادرت السلطات البريطانية بإزالة العلم الإيراني ورفع علم الشارقة عليها. [1]

2. في عام 1923، تحددت الادعاءات الإيرانية بناء على مذكرة صاحب امتياز استغلال مناجم الأوكسيد الأحمر في هرمز لإثارة المطالبة بجزيرة أبي موسى والبحرين وطرح الموضوع أمام عصبة الأمم إلاّ أن الحكومة البريطانية أصرت على أن تقدم إيران ما يثبت ادعاء ملكيتها للجزر[2].

---

[1] . عبد الملك خلف التميمي، الخليج العربي المعاصر ، مرجع سبق ذكره ، ص ص178-179.

[2] . محمد حسن العيدروس، دراسات في تاريخ العلاقات العربية الإيرانية (القاهرة ، دار الكتاب الحديث ، 1999) ص370.

3. في عام 1925، أرسلت إيران فرقة جيولوجية إلى جزيرة أبي موسى لفحص الأكسيد الأحمر الموجود في الجزيرة، لكن الحكومة البريطانية قدمت احتجاجاً، تضمن أن الأعمال التي تقوم بها حكومة إيران في جزيرة أبي موسى والطنب يعد عملاً عدائياً موجهاً ضد بريطانيا مما قد يؤدي إلى إرسال قوة بحرية بريطانية لحماية تلك الجزر.[1]

4. وفي عام 1928 قامت دائرة الجمارك الإيرانية بالاستيلاء على قارب تابع لدبي في جنوب جزيرة طنب الكبرى وصادرت شحنته وأودعت ركابه السجن ، مما أثار حفيظة شيوخ الساحل العربي بالإنتقام من العدوان الإيراني الأمر الذي دفع بريطانيا إلى إتخاذ إجراءات عاجلة لإطلاق سراح الركاب وقاربهم وقد نجحت السلطات الإيرانية في عدم دفع التعويضات المترتبة عن ذلك العمل.[2]

ورغم كل ذلك فإن حاكم لنجه الذي كانت إيران قد احتلت إمارته ، اعترف مراراً وتكراراً بتبعية هذه الجزر لحكام رأس الخيمة والشارقة وليست من أملاكه ، وقال في ذلك " أن تلك الجزر لا تتبع لقواسم إمارة لنجه ، والتي احتلتها إيران قبل عدة سنوات ، وهذا ما أثبته مذكرة الشيخ علي خليفة المؤرخة في 13 من محرم 1294هـ ، حيث أورد في هذه الرسالة أن جزيرة الطنب لم تكن واقعة ضمن ممتلكاته ، وأنه مقتنع أن هذه الجزيرة هي أحد ممتلكات قواسم عمان وليس له أي تدخل في هذه الجزيرة إلاّ بموافقة حاكم رأس الخيمة ".[3]

لقد كان إكتشاف الأوكسيد الأحمر في جزيرة أبي موسى سبباً في زيادة المطامع الإيرانية في هذه الجزر وتكثيف مطالباتها، وإتباع سياسة الضغط، وأسلوب التغلغل، وأثارت أزمة في عام 1934، حين منح حاكم الشارقة امتياز الأوكسيد الأحمر في

---

[1] . يحيى حلمي رجب ، أمن الخليج العربي في ضوء المتغيرات الإقليمية والعالمية (القاهرة ، مكتبة العلوم والإيمان ، 1997) ص101

[2] . سيد نوفل ، الخليج العربي والحدود الشرقية للوطن العربي (بيروت، دار الطليعة 1969) ص122.

[3] . حسين بن علي الوحيدي ، تاريخ لنجة حاضرة العرب على الساحل الشرقي (دبي ، دار الخليج للنشر ، 1985) ص101.

جزيرة أبي موسى إلى شركة الوادي الذهبي البريطانية ، إذ أعلنت إيران احتجاجها وطالبت بإلغاء العقد، واعتبرته باطلاً ما لم تحل مشكلة السيادة الإيرانية على جزيرة أبي موسى.[1]

إلى جانب سياسة الشد والجذب كانت شركة الانكو- إيرانية للبترول تجرى مراسلاتها مع حاكم رأس الخيمة بشأن منحها امتياز التنقيب عن البترول في جزيرة طنب ، حيث تضمنت الرسالة الأولى المؤرخة في13 من شهر نوفمبر عام 1935، وتحمل الرقم "7/21/72 " ، والرسالة الثانية بتاريخ 2 ديسمبر عام 1935 ، طلب تلك الشركة منحها امتياز التنقيب عن البترول في جزيرة طنب تلتمس بموجبها موافقة حاكم رأس الخيمة وتقر له بالسيادة على هذه الجزيرة .[2]

كما رافق تلك الأزمة بخصوص منح الامتيازات لشركة بريطانية من قبل حاكم الشارقة ، مذكرة بعثت بها الخارجية الإيرانية إلى الحكومة البريطانية من خلال الوزير المفوض البريطاني في طهران ، حيث ذكر فيها وزير الخارجية الإيرانية ما يلي : " إنني قد دهشت كثيراً لعلاقاتكم بشيوخ الساحل الجنوبي العربي ولذلك أرجو أن أشير لسعادتكم عن سياسة حكومتنا تجاه هذا الأمر الذي سبق أن أوضحناه بموجب مذكرة وزارة الخارجية الفارسية برقم " 11.24 " المؤرخة في 1928/8/21، وكذلك المذكرة رقم "13018 " بتاريخ 1928/9/30، والمذكرة رقم " 118103 " بتاريخ 1933/10/21، إذ أؤكد لسعادتكم مرة أخرى بأن الحكومة الفارسية ليست طرفاً في تلك المعاهدات التي أبرمتموها، ومن ثم فهي غير ملزمة لها، ولا تجد الحكومة الفارسية لديها ما يجعلها تعترف بهذه الاتفاقات أو تعدها صحيحة، وأضاف الوزير

---

[1] . د.محمد حسن العيدروس، العلاقات العربية الإيرانية في عهد الأسرة المازاندرانية 1921-1971 ، ط3 (القاهرة ، دار الكتاب الحديث ، 2003) ص 370.

[2] . د.الوليد الاعظمي ، النزاع بين الإمارات العربية وإيران .. ، مرجع سبق ذكره ، ص 39 .

الفارسي، أن تلك المعاهدات جميعها لا تمثل أي التزامات للحكومة الفارسية، وخلص إلى القول ببطلانها وأن هذه الاتفاقات تخترق حقوق السيادة الفارسية فوق أراضيها".[1]

في إطار تفعيل السياسة الإيرانية ومطالبتها بالجزر لجأت في عام 1951 إلى إجـــراء إحصاء للسكان في جزيرة أبي موسى وتم توزيع هويات إيرانية عليهم والواقع إن هذه السياسة تزامنت مع تولي محمد رضا الحكم في إيران، والذي عمـــل علـــى تكثيـــف الهجرات الاستيطانية الإيرانية إلى دول الخليج بغية تغيير الوضع الديموغرافي للســـاحل العربي للخليج ، مما يكسب إيران نفوذاً وتحقيقاً لأطماعها التوسعية والاستفادة منـــها كقوى ضاغطة على القوى المحلية.[2]

ومنذ ذلك التاريخ لم تتخذ إيران أي محاولة لاحتلال الجزر فيمـــا اســـتمرت في مطالباتها ، ويرجع ذلك إلى ظهور المد القومي العربي في عقد الخمسينـــات من القرن الماضي ، ولقد جاءت المطالب الإيرانية بمثابة ادعاءات الهدف منها خلـــق أســـــانيد تاريخية ، فالوثائق البريطانية مثل الوثيقة الصادرة عن وزارة الهند البريطانيـــة بتـــاريخ 1928/8/24، ذات الصلة بتحديد وضعية الجزر الثلاث والتقرير الذي أصدرته الوكالة البريطانية في الشارقة في شهر يناير عام 1949، بخصوص مظاهر السيادة العربية علـــى هذه الجزر لا تمت بأي إشارة للجانب الإيراني في هذه الجزر، وإنما تؤكد اســـتمرارية حق التواصل في هذه الجزر واعتبارها جزر عربية .[3]

لم يتم التوصل إلى سند تاريخي يدل على ملكية إيران لهذه الجزر، فعروبة الجـــزر تؤكدها الدلائل والثوابت التاريخية منذ منتصف القرن الثامن عشر وحتى الاحـــتلال الإيراني لها عام 1971 ، ومن ثم إذا كانت الوقائع التاريخيـــة والأســـانيد القانونيـــة

---

[1] . عبد العزيز عبد الغني إبراهيم، حكومة الهند البريطانية : الإدارة في الخليج - دراسة وثائقية (الرياض ، دار المـــريخ ، 1981) ص248 .

[2] . د.يحي حلمي رجب ، أمن الخليج في ضوء المتغيرات الإقليمية والعالمية ، مرجع سبق ذكره ، ص 339 .

[3] . د.محمد حسن العيدروس، العلاقات العربية الإيرانية في عهد الأسرة الملزاندراتية ، مرجع سبق ذكره ، ص 377 .

والممارسة السيادية تثبت عروبة هذه الجزر ، فالسؤال المطروح ما هي الإبعاد الكامنة وراء المطالب الإيرانية بهذه الجزر؟ .[1]

الواقع أن السياسة الإيرانية تجاه الخليج تنطلق من رؤية جيوستراتيجية ، فالخليج كتلة مائية شديدة الأهمية بالنسبة لإيران ، إذ يمتد الساحل الإيراني حوالي " 1500 " كم على الشاطئ الشمالي للخليج العربي ، ويعد نافذة إيران على العالم الخارجي ، وتسيطر إيران على مضيق هرمز الاستراتيجي الذي تصدر منه إيران كل إنتاجها النفطي ، كما تقع معظم منشآتها النفطية على الخليج أو بالقرب منه ، ونتيجة لذلك كان الهاجس الجيوستراتيجي هو المسيطر في تحديد سياسة إيران تجاه منطقة الخليج ، إذ ترى العديد من الدوائر الإيرانية أن الوضع الطبيعي هو أن تصبح إيران القوة الرئيسية في الخليج .[2]

هذا الهاجس دفع بإيران إلى أن تشكل قوة بحرية من عهد " نادر شاه " في القرن الثامن عشر إلى حكم " بهلوى شاه " بالرغم من أن البحر ليس من طقوس الفرس ، وفي هذا الخصوص يقول المؤرخ البريطاني "جيه بيه. كيلي" ، المتخصص في شؤون منطقة الخليج على وضع القوات البحرية للشاة السابق ، " حين كان الشاة يحسب قواته البحرية المتنامية أداة فعالة طوع إرادته ، كانت الحقيقة مخالفة لذلك إلى حد بعيد فلم يكن البحر جزء من التضاريس الطبيعية المفضلة لدى الفرس ، ولا كانت التقاليد البحرية أو الملاحية متأصلة فيهم ولا يمكن استحضار البحارة من بين أمواج البحر بأمر ملكي".[3]

---

[1] . المرجع السابق، ص 377.

[2] . محمد حسن العمراني ، الدبلوماسية الإيرانية ومحاولات الحصار الأمريكي ، مجلة كوهان العربي، 12 فبراير 1994 ، ص 4 .

[3] . المرجع السابق ، نفس الصفحة .

إلاّ أن ذلك لم يمنع حكام إيران من تحقيق بعض النجاحات في بناء قوة إقليمية واستطاعوا تحويل التوقع الجيوستراتيجي الإيراني إلى حقيقة نوعاً ما ساعدهم في تلك الظروف الإقليمية والدولية ، ومن ثم تبلورت أبعاد النزاع الإماراتي الإيراني حول الجزر الثلاث إلى أبعاد جيوستراتيجية واقتصادية تتصل بالأوضاع الإقليمية والعالمية التي تطرأ على الساحة الدولية .

من سرد الوقائع التاريخية يتبين أن النزاع ليس حول حدود جغرافية بين دولتين متجاورتين فقط ، وإنما يتصل بأبعاد إقليمية وعالمية أفرزتها المنافسات والصراعات على هذه المنطقة ، ومن ثم مثلت هذه الجزر موقع صراع نفوذ ومطامع سياسية واقتصادية من قبل إيران ، وذلك لقرب موقع الجزر من مضيق هرمز الممر العالمي لطرق المواصلات البحرية والذي تسيطر عليه إيران ، وأن سيطرتها على هذه الجزر هو اكتمال لسيطرتها ونفوذها على مضيق هرمز ، وهذه المعطيات أفرزت النزاع الإماراتي – الإيراني حول الجزر الثلاث وارتباطه بالأوضاع الإقليمية والعالمية التي ساهمت في تطوراته .

المبحث الثاني

الوضع القانوني للجزر الثلاث

" طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبو موسى"

إن أي نزاع بين طرفين لا بد أن ينظر إليه من زاوية ما جرت عليه الأعـــراف والقوانين في مثل هذه النزاعات ، والتي يمثل فيها مبدأ السيادة الفعالة شرطاً أساســياً للاستحقاق. إذ يجمع فقهاء القانون الدولي على أن المعيار العام الذي اســتقر عليــه القضاء الدولي في هذا الشأن هو معيار فاعلية الحيازة، ويتفرع عن هذا المعيار ضرورة توطيد وضع اليد الأصلي على الإقليم وقاعدة تغليب سند الحيازة على مجرد الاحتجاج أو إبداء التحفظات.[1]

وتعني الحيازة كمصدر قاطع لكسب السيادة الإقليمية أن تمارس الدولة وظائفها واختصاصاتها في الإقليم على وجه هادئ وقدر كاف من الدوام.

في هذا الشأن يميز القانون الدولي بين درجات متفاوتة من فاعلية الحيازة، وذلك بحسب ظروف الزمان والمكان كطبيعة الإقليم ومساحته وكثافته، فإذا كان الإقليم غير مأهول كما هو الحال في جزيرة الطنب الصغرى فإن تحقيق معيار الحيازة الفعالة كاملاً منذ اللحظة الأولى التي يظهر فيها وجود الدولة في الإقليم. هــذا الشــرط يتطــابق والمطلب الإماراتي بالسيادة على هذه الجزر، إذ يتوافر ممارسة الإمارات للسيادة مــن خلال السكان ورفع علم دولة الإمارات بما فيها جزيرة طنب الصغرى وهذا أحــد مظاهر ممارسة السيادة .

---

[1] . عبد الوهاب عبدول ، الجزر العربية الثلاث ومدى مشروعية المتغيرات الإقليمية الناتجة عن استخدام القوة ، سلسلة أبحاث9 (رأس الخيمة ، مركز الدراسات والوثائق ، بدون سنة) ص60.

كما أن وضع اليد لا يكفي لكسب السيادة الإقليمية ما لم يستكمل بوقائع أعمال الدولة في الإقليم ومواقف الدول الأخرى من حيث الاعتراف بالاستيلاء على الإقليم أو غض النظر عنه أو السكوت عن الاحتجاج عليه، وإذا ما كانت هذه المواقف على هذا النحو توطدت الحيازة وأصبحت نافذة في وجه الجميع، فقد استقر القانون الدولي على اعتبار عناصر معينة من المظاهر الخارجية التي تدل على الممارسة الفعالة لشؤون الحكم في إقليم معين والتي تتوافر في حالة السيادة الإماراتية على الجزر الثلاث والتي تمثلت على النحو التالي[1]:

أولاً : العلم :

والذي يتمثل في رفع علم الدولة على الأراضي الواقعة تحت سيادتها، وفي هذا الخصوص قامت هذه الجزر برفع علم الشارقة ورأس الخيمة منذ منتصف القرن التاسع عشر وحتى محاولة إيران في عام 1904، رفع علمها على جزيرتي طنب الكبرى والصغرى .

ثانياً : أعمال إدارة الإقليم :

كان حكام الشارقة يستوفون الرسوم السنوية من الأفراد الذين يقومون بأعمال استخراج اللؤلؤ في سواحل جزيرة أبي موسى أو يرعون الماشية فيها، كما يمارسون إدارة شئون الإمارات الحياتية من خلال إنشاء المرافق العامة والمدارس ومستوصف ومحفر للشرطة.

[1] د.فتحي العفيفي ، مشكلة الحدود السياسية في منطقة الخليج ، مرجع سبق ذكره ، ص509 .

ثالثاً : ممارسة أعمال الدولة :

كان حكام الشارقة ورأس الخيمة يمارسون أعمال الدولة و يمنحون الامتيازات للشركات الأجنبية منذ أواخر القرن التاسع عشر ، وحتى السنوات الأخيرة المتمثلة في امتياز استخراج النفط من جزيرة أبي موسى .

وحول مبدأ التقادم المكسب ومظهر السيادة الفعالة يرى العديد من البـــاحثين الإيرانيين أنه خلال المدة ما بين 1888-1903، كانت الجزر تحـــت ســـلطة حـــاكم بوشهر، وهو مرفأ يقع إلى شمال لنجه على الساحل الفارسي ، وأن جميـــع الخـــرائط الرسمية الصادرة عن السلطات البريطانية تشير إلى أن هذه الخرائط ســـند لتقـــويض الفرضية القائلة بأن هذه الجزر كانت أراضي غير مملوكة.[1]

الإقرار بأن فارس لم تمارس السيادة بشكل مادي وملموس على هـــذه الجـــزر، وهذا يسقط مبدأ ممارسة أعمال الدولة إلا أنهم يرجعون ذلك إلى أن الجزر لم تكـــن مأهولة ولا يرتادها سوى الصيادين والباحثين عن المراعي لقطعانهم على حد ســـواء ، من القبائل العربية والفارسية وأن جزيرة أبي موسى التي يقطنها القليل من الســـكان ، ازدادت أهميتها بعد وجود مناجم الأوكسيد الأحمر فيها وأن هذه الجزر تابعة لإمارة لنجه، الذي كان الحاكم المركزي الفارسي يعين أمراءها مقابل إتاوة معينة .[2]

وبهذا يقررون أن تقدير ممارسة السيادة في الزمان والمكان لا يعد مبرراً باستمرار الملكية في الأراضي غير المشغولة أو قليلة السكان ، وأن الانقطاع في ممارسة الســـيادة على الأراضي لا يشكل طعناً في أساس السيادة ، كما يستشهدون على ذلك بـــبعض الحالات التحكيمية والقضائية في هذا الاتجاه ، ومنها على سبيل المثال :

---

[1] . جيمشد ممتاز، الوضع القانوني لبعض جزر الخليج: أبو موسى وطنب الكبرى والصغرى، مجلة شؤون الشرق الأوسط ، أبو ظبي ، مركز الدراسات الإستراتيجية للبحوث والتوثيق، العدد 51 ، السنة 1993 ، ص 107

[2]. المرجع السابق ، نقلاً عن الترجمة الفرنسية للقرار التحكيمي: La Revue. Jemeraiaie de droltinieran ational Public 19535 tome XL.11.

" القرار التحكيمي الشهير في مسألة جزيرة بالماس الصادر بتاريخ 1928/4/4، أن أي ممارسة للسيادة على جزء من الأرض يكون لها بالضرورة ثغرات وانقطاعات في الزمان والمكان ، وهي ظاهرة نلاحظها بشكل خاص في حالات الأراضي المستقرة أو الأراضي غير الخاضعة بشكل كامل ، ولا يفترض أبداً تفسير واقع عجز دولة ما في إثبات ممارسة سيادتها على جزء من الأرض بأنه دليل على عدم وجود هذه السيادة" .[1]

"القرار التحكيمي حول النزاع القائم بين فرنسا وبريطانيا حول السيادة على مجموعة جزر ، حيث ألغى القرار في حالة الجزر الصغيرة غير المأهولة عملياً تأمين وجود طبيعي للوظائف والمهمات المتعلقة بالدولة ".[2]

لقد هدف الإيرانيون من خلال تلك الإستشهادات إلى أن وجود بعض التقاعس والإهمال من قبل فارس في ممارستها للسلطة على هذه الجزر لا يؤدي إلى فقدانها السيادة على هذه الجزر وأن مسألة انتقال السيادة بحجة التقادم المكتسب لا يتم إذا ما تحركت الدولة المالكة للأراضي لمواجهة الاعتداءات الموجهة ضد سيادتها[3]، ويستندون على ذلك بمذكرات الاحتجاج التي قدمتها فارس خلال فترات تاريخية منذ عام 1903 إلى مطلع الأربعينات والخمسينات .

وفي هذا يرجحون أن نظرية التقادم المكتسب لشرعية مطالب الإمارات في الجزر لا يعدو وسيلة لاكتساب السيادة إذ غياب معيار أكيد لمسألة التقادم قد دفع بالمستشار البريطاني إلى التشكيك في إمكان اقتناع أي هيئة تحكيمية بأن تعد المدة القصيرة التي أعقبت احتلال الجزر كافية لتكون سنداً لصالح الإمارات، وهو الأمر

---

[1] . المرجع السابق ، ص62.
[2] . د.عبد الله جمعة الحاج ، الاستيلاء الإيراني على جزيرة أبي موسى ، مجلة شلون اجتماعية ، إصدار جمعية الاجتماعيين، العدد 52 ، السنة 13، 1996، ص75.
[3] . عبد الوهاب عبدول ، الجزر العربية الثلاث .. ، مرجع سبق ذكره ، ص208.

الذي كان وراء اقتناع بريطانيا من باللجوء رسمياً إلى نظرية التقادم المكتسب بضمان سيادة الإمارات على هذه الجزر وهذا الأمر دفع بريطانيا إلى أسلوب المفاوضات الثنائية التي أدت في النهاية إلى التسوية لعام 1971.[1]

إن هذه التفسيرات القانونية التي يقدمها الباحثون الإيرانيون إنما تقع ضمن محاولة توفير سند قانوني يمكن أن يتضارب والأسانيد القانونية الإماراتية ، كما أن هذا التضارب يوحي بأن المسألة النزاعية لا تتعلق بالأساس بمدى توافر شروط الاستحقاق لطرف دون آخر ، وإنما المسالة ارتبطت بمتغيرات إقليمية وعالمية كان لها انعكاسها على هذا النزاع ، وكان لها تأثيرها في الحجج التي استندت إليها إيران حول مطلبها بالسيادة على الجزر ، وتمثلت على النحو الآتي[2]:

أولاً : السيادة السابقة :

تدعي إيران أن السيادة السابقة على الجزر الثلاث كانت لإيران قبل " 80 " عاماً ، وأن الاستعمار البريطاني كان الحائل دون ممارسة هذه السيادة ، بينما الواقع التاريخي يدلل على أن الجزر الثلاث لم تخضع في يوم من الأيام للحكم الفارسي ، كما أن الوقائع تؤكد على أن سكان جزيرتي أبي موسى والطنب الكبرى جميعاً عرب ينتمون لبعض القبائل العربية التي تقطن على الساحل الغربي للخليج .

ثانياً : الخرائط البريطانية :

تستند إيران إلى الخرائط البريطانية ، والتي ظهرت فيها الجزر الثلاث بنفس اللون الذي يلون المساحة الجغرافية للأراضي الإيرانية ، إلاّ أن ذلك لا يتطابق وأحكام المحاكم ، إذ تفيد بأن قانونية أي خريطة لابد أن تكون ملحقة بوثيقة قانونية دولية

---

[1] . المرجع السابق ، ص 209 .
[2] . د.فتحي الطيفي ، مشكلة الحدود السياسية في منطقة الخليج ، مرجع سبق ذكره ، ص319 .

تتضمن الاعتراف بالحقوق أو التنازل عنها ، فضلاً عن أن الخرائط ذاتها التي تستند إليها إيران تعدها بريطانيا التي أصدرتها خطأ غير مقصود .

ثالثاً : الاعتبارات الإستراتيجية :

حيث ترى إيران أن هذه الجزر تكاد تكون خالية من السكان ولكن لها أهمية إستراتيجية، إذ إنها تشرف على مدخل الخليج وأنها لا تريد أن تستخدم كقواعد تخريب ضد إيران، إلاّ أن الاعتبارات الإستراتيجية ليس لها أي قيمة قانونية، إذ لا يمكن إجازة الاستيلاء على أراضي الغير استناداً إلى مقتضيات المصالح الإستراتيجية .

رابعاً : تقديم الاحتجاجات :

تستند إيران في مطلب السيادة على الجزر الثلاث إلى تقديم الاحتجاج خلال المدة التي حرمت من ممارسة حقها المزعوم في السيادة على الجزر الثلاث ، وفي هذا فإن القانون الدولي قد استقر على مبدأ ترجيح السيادة الفعالة على مجرد الاحتجاج غير المقترن بتسوية سلمية للنزاع ، واستندت إيران في مطالبها على الوثيقتين المرفقتين تحت رقمي (7) و (8) .

الوثيقة رقم (7)

ص ٢٧١

الوثيقة ٨٧

التاريخ: ١٥ ربيع الثاني ١٣٢٣هـ (١٩٠٥/٦/٢٩م)

مذكرة وزير خارجية إيران

أجريت مباحثات تفصيلية مع الوزير البريطاني المفوّض حول تمب وأبو موسى مرّة من خلال رسالة وأخرى بصورة مباشرة. وفي الليلة الماضية جرت مباحثات أيضاً قال فيها الوزير البريطاني المفوّض إنّه سيبرق بآراء دولة إيران هذه إلى حكومته ليحتل على الجواب. إلاّ أنّ هاتين المنطقتين هما ملك لشيخ شرقان[1]. وكذلك منطقة سري فمن الممكن أن تكون ملكاً لشيخ شرقان وقد استولت عليها حكومة إيران ورفعت عليها علمها. أمّا هاتان المنطقتان تمب وأبو موسى اللتان تدعي حكومة إيران ملكيتها فقد رفع شيخ شرقان العلم عليهما. فعلى الجانبين إمّا أن يُبقوا عليهما أي أن تظلّ حكومة إيران عليهما من سري ويُنزل شيخ شرقان هو الآخر علمه من تمب وأبو موسى، أو أن لا توافق حكومة إيران تدخلها في سري فيجب أن يُشار تدخّل شيخ شرقان في هاتين المنطقتين تمب وأبو موسى إلى أن يتمّ التحقيق والبت في الأمر.

وقد كان الجواب هو: إنّ سري لا تشبه تمب وأبو موسى إطلاقاً. بحيث ينطبق عليها كل ما ينطبق على الجزيرتين. فحكومة إيران تعتبر سري وتمب وأبو موسى وجميع موانئ وجزر الخليج الفارسي ملكاً خاصاً بها. وإنّ شيخ شرقان قد تدخّل حديثاً في هاتين الجزيرتين ورفع عليهما علماً، وكان من الواجب أن يُنزل علمه ويُرفع بدلاً منه علم إيران. لكنّ السفارة البريطانية أصرّت على إبقاء علم الشيخ.

---

(١) التعبير: الشارقة.

الوثيقة رقم (8) الوثيقة الأصلية مرفقة بالترجمة

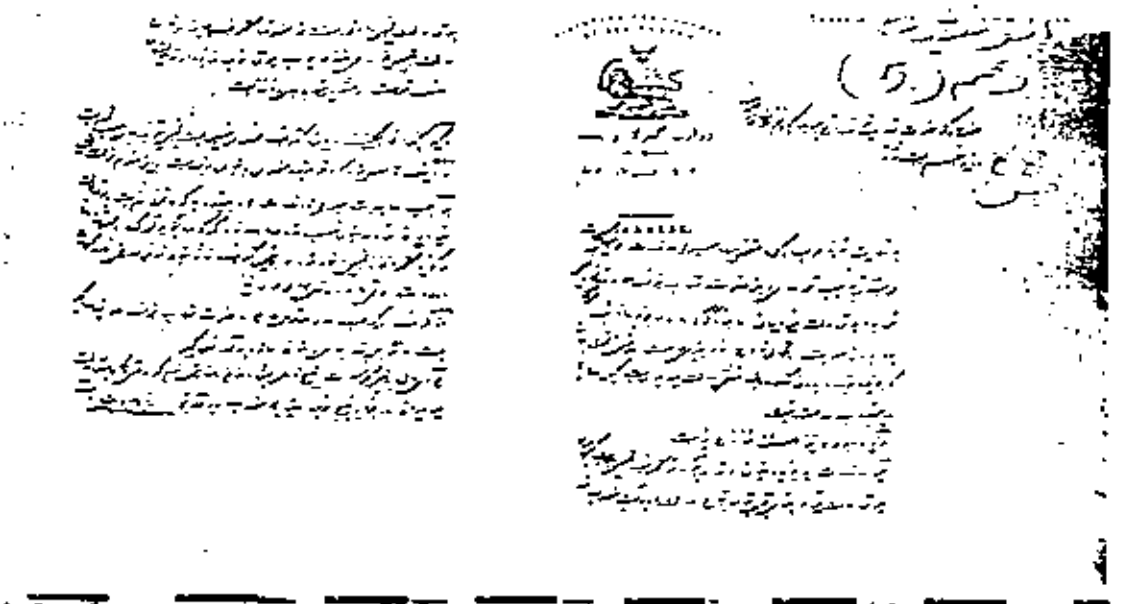

فرستنده: وزارت گمرک و پست .
گیرنده: وزیر اعظم (امین الدوله)
تاریخ: ۱۱ جمادی الاول ۱۳۲۲
متن سند:
حضور مبارک حضرت مستطاب اشرف ارفع اسعد اسمد اکرم اعظم والا، شاهزاده امین الدوله وزیر اعظم دامت شوکته
با نهایت افتخار خاطر مبارک را مستحضر می دارد، مسیو (وانلارت) رئیس گمرکات عربستان به موجب قراردادی که بین حضرت مستطاب اشرف والا و وزیر مختار انگلیس شده بوده، بیرق دولت علیه ایران و اجزای گمرکی را که مو جزیرهٔ تاب گماشته بوده، بدون صعوبت و اشکال تسلیم نموده. چیزی که هست همه متذکرالاول برآند که جزیرهٔ مزبوره بدون شک و شبهه متعلق به دولت علیه ایران است، لیکن مبنا و دلیلی مو این باب مو دست نیست. جزیرهٔ ابوموسی نیز هنوز مشارع نیه است.
مسیو وانلارت به جزیره عثمان رفته، در آنجا دختر تلگراف انگلیس دایر است. لیکن به جای بیرق دولت علیه که پیشتر قبل به توسط اتباع دولت بجاویه آنجا منصوب شده، بیرق دولت انگلیس را افراشته اند. مخصوصاً تلگراف چیان که اتباع دولت انگلیس اند مدعی هستند که چون بیرق مزبور از بدو امر به توسط ایشان نصب شده است و مسلماً این مسئله بی اصل و مأسد است.
دیگر اینکه اظهار می کند که این تلگراف مخصوص وقتی پست انگلیس مقیم بندرعباس و طلب انگلیسی است در این صورت معلوم می شود که دختر مزبور مخصوص به اشخاص مزبوره است و این مسئله هم مخالف مشاهده است.
به موجب راپورت مسیو (وانلارت) و به عقیدهٔ بنا کرده خواهد لازم است که بیرق دولت علیه ایران فوراً در عثمان نصب شود و واحدی از خانهٔ گمرکی در آنجا برقرار گردد و مخصوصاً به اداره مرکزیه تلگرافخانهٔ انگلیس اظهار شود که به رئیس تلگرافخانهٔ عثمان قدغن و سفارش نمایند. تلگرافات ادارات دولتی را بدون تعلل و معاسبه مبادره نمایند.
از طرف دیگر حسب الامر الاقدس الاعلی و حضرت مستطاب اشرف والا، چند روز دیگر پست دولتی بین بندرعباس و عثمان جاری و برقرار خواهد گردید.
علی ای حال، به رئیس گمرکات خلیج فارس مجدداً قدغن و سفارش خواهم کرد که حتی الامکان بیرق دولت علیه ایران در جزایر خلیج مزبور همیشه باید منصوب و

خامساً : الجوار الجغرافي :

ترى إيران أن موقع جزيرتي طنب الكبرى والصغرى قريبة من السواحل الإيرانية، وأن ذلك يعطيها حق السيادة عليها، لكن القانون الدولي لا يجيز المطالبة بأراضي أو جزيرة تثبت سيادة الغير عليها بالسيادة الفعالة بحجة أن تلك الأراضي أو الجزيرة قريبة من سواحل الدولة أو ملاصقة لها جغرافيا .

سادساً : حجة اتفاق الشارقة :

ترى إيران أن الترتيبات بشأن جزيرة أبي موسى قد نالت موافقة الشارقة ورضاها، ولكن هذه الموافقة جاءت بالتهديد ورفض إحالة النزاع إلى التحكيم أو هيئة الأمم المتحدة والقانون الدولي يقضي ببطلان أي اتفاق دولي يعقد عن طريق التهديد أو استعمال القوة خلافاً لمبادئ القانون الدولي التي يضمنها ميثاق الأمم المتحدة .

فالترتيبات التي جرت بين إمارة الشارقة وإيران بما عرف بمذكرة التفاهم ، لا تحوي أية بنود تحدد مصير الجزيرة والسيادة عليها ، حيث تركت تلك المسألة للحسم مستقبلاً ، إذ جاء في المراسلات المتبادلة بين حاكم الشارقة والحكومة البريطانية والحكومة الإيرانية أن ما يجري هو ترتيبات وليس اتفاقية أو معاهدة ، " وهناك ما يؤكد قبول إيران ممثلة " بعباس علي حلقيري " حيث بعث برسالة إلى وزير الخارجية البريطاني " إليك دوغلاس هيوم " في 1917/11/25 وتحمل رقم "21282" ، يقول فيها حلقيري : يا صاحب السيادة أؤكد أن حكومتي تقبل الترتيبات الخاصة بأبي موسى والمثبتة في مرفق رسالتكم المؤرخة في 1971/11/24، وتجدون مرفقاً صورة من مذكرة التفاهم المشار إليها " .[1]

[1] . عبد الله جمعه الحاج ، الاستيلاء الإيراني على جزيرة أبي موسى ، مرجع سبق ذكره ، ص75.

كما أن مذكرة التفاهم تفصح عن أن الشارقة حافظت على حقها في المطالبة باستعادة الجزيرة، وإذا ما رجعنا إلى نصوص مذكرة الترتيبات التي تنظم الوضع في الجزيرة منذ تاريخ 1971/11/30، فإن المذكرة تشير في الفقرة (ب-ج) إلى اعترافها للشارقة بحق ممارسة صلاحيات كاملة على أنحاء الجزيرة التي تتواجد فيها القوات الإيرانية، وحددت الأماكن التي تتواجد فيها تلك القوات، وفقاً للخارطة الجغرافية للجزيرة، والتي أرفقت مع مذكرة التفاهم، وتسقط ذلك النص الصريح للمزاعم الإيرانية بشأن مسؤولية إيران على كامل أراضي الجزيرة .[1]

كما أن القول بان الشارقة تنازلت عن حقها في السيادة على القسم الجنوبي الذي احتلته إيران عام 1971 ، ينافي بنود مذكرة التفاهم المشار إليها وذلك لعدة أسباب ، أولها أن مذكرة التفاهم تمت في الوقت الذي كانت فيه الشارقة لا تزال تحت الحماية البريطانية .

يستنتج مما سبق أن الوثائق والأدلة الموجودة تثبت أن حكام القواسم في الشارقة ورأس الخيمة هم الذين كانوا يمارسون السيادة الفعلية على الجزر الثلاث بصورة مستمرة وفعاله ، ومن مظاهر تلك السيادة إدارة المرافق العامة ، منح امتيازات الموارد الطبيعية ، واستيفاء الرسوم ورفع علمي الشارقة ورأس الخيمة على الجزر ، وهذا يثبت توفر الحياة الفعلية والفعالة للجزر من قبل الإماراتيين بغض النظر عما كانت عليه السيادة القانونية من قبل، وتقديم السند القانوني له عليها قبل عام 1750، هذه السيادة الفعلية لا ينقص منها ما قدمته إيران في أوقات متباعدة من ادعاءات أو احتجاجات تقيد ملكية الجزر، لأن الاحتجاج الشكلي أو الادعاء المجرد من أي سند لا يمكن أن يعارض الحيازة الفعلية أو الفعالة للإقليم ، ولوحظ أن القضاء والتحكيم الدوليين

[1] . عبد الوهاب عبدول، الجزر العربية الثلاث .. ، مرجع سبق ذكره ، ص208.

يرفضان باستمرار الأخذ بالاحتجاج والتحفظ لاسيما المتعلق منها بمعارضة الممارسة الفعالة للسيادة والممارسة التي تتناسب مع ظروف الإقليم .[1]

كما أن معظم التحفظات الإيرانية كانت على جزيرة أبي موسى وهذا الموقف لم يكن مستمراً ، و لم يعترض عند منح حكام الشارقة ورأس الخيمة الامتيازات المتتالية للشركات الأجنبية للتنقيب عن معدن الأوكسيد الأحمر في الجزيرة أو عن النفط إذ أقرت منذ البداية بحق حكام القواسم في منح تلك الامتيازات .

أما من حيث مواقف الدول الأخرى فقد كانت تؤيد السيادة الفعلية للإمارتين ولاسيما الحكومة البريطانية وممتلكاتها في الخليج وحتى الانسحاب البريطاني ، وإذا كان الاجتهاد قد أقر أن خمسين عاماً من السيادة الفعلية تكفي لاكتساب الملكية بوضع اليد فما بالك بمدة تصل إلى مائتي عام .[2]

وعلية فإن مسألة الإدعاء بالسيادة الإيرانية على هذه الجزر ليس له ما يدعمه من الأسانيد التي تقر بها الأعراف والمعاهدات الدولية، ويبدو ذلك واضحاً من خلال رفض إيران عرض القضية على التحكيم الدولي، وبذلك فإن النزاع لا يعدو كونه احتلالاً من طرف أقوى لطرف اضعف تحت حجج ومبررات هي في واقعها مسائل تتعلق بترتيبات أمنية بالدرجة الأولى ويندرج النزاع ضمن أبعاد إقليمية وعالمية في إطار صراع النفوذ والمصالح السياسية والاقتصادية وليس نزاعاً حول حدود جغرافية .

---

[1] . د.محمد عزيز شكري، مسألة الجزر في الخليج العربي والقانون الدولي (دمشق ، دار الفكر، 1992) ص30.
[2] . المرجع السابق ، ص ص36-37.

خاتمة الفصل :

ما يمكن استخلاصه من الوضعين التاريخي والقانوني للجزر الثلاث ، يتمثل في النقاط الآتية :

أولاً : إن الوضعية التاريخية للجزر من حيث مدى توافر حق التقادم المكتسب بالسيادة الفعالة ، تمثل منذ نهايات القرن الثامن عشر وأوائل القرن التاسع عشر بالوجود القاسمي ، وحتى في حالة التوسع الفارسي كان سكان هذه الجزر يخضعون لسيادة إمارة الشارقة ، وهم ينتمون إليها لغة وعادات وتقاليد وتواصلاً فيما بينهم ، إذ أنهم يشكلون جزءً لا يتجزأ من التركيبة الديموغرافية ، و لم تحدد أي مدة تاريخية كانت فيها السيطرة على هذه الجزر من قبل فارس .

وإن الدلائل والقرائن القانونية التي تستند إلى أن وجود مبدأ السيادة الفعالة ، تمثل في الممارسة الفعلية من قبل حاكمي الشارقة ورأس الخيمة من خلال : رفع أعلامهم ، ولهم مندوبون دائمون على أراضيها يستوفون الضرائب والرسوم من سكانها ، ومن السفن المارة بمياهها ، ومنح امتيازات عقد استغلال مواردها الطبيعية .

ثانياً : إن جوهر الفعل الإيراني تجاه الجزر إنما يرتكز على قاعدتين جغرافية وإستراتيجية ، فهي تقع في منطقة حرجة عند مضيق هرمز الإستراتيجي الذي يمكن قفله بسهوله ، وأن إيران تعتمد بصورة حيوية على التدفق الحر لنفطها وسلعها الأخرى لهذا المضيق .

هذه الرؤيا الإيرانية الجيوستراتيجية كانت الدافع وراء المطالب الإيرانية لهذه الجزر ، والتي تأثرت بشكل كبير بالتفاعلات الإقليمية والعالمية التي تطرأ على الساحة الدولية كان لها الأثر في تطورات عملية النزاع ، وهذا ما سوف يتم تناوله في الفصل الثاني من هذه الدراسة .

الفصل الثاني

المواقف الإقليمية والعالمية من تطورات النزاع الإماراتي – الإيراني حول الجزر الثلاث عام 1971

الفصل الثاني

المواقف الإقليمية والعالمية من تطورات النزاع

الإماراتي –الإيراني حول الجزر الثلاث عام 1971

تمهيد :

لقد شكل الوجود البريطاني في منطقة الخليج العربي مانعاً لاحتـــلال إيـــران للجزر ، وذلك من منطلق محافظة بريطانيا على مصالحها الإستراتيجية في الخلـــيج ، ولكن التحولات الدولية والإقليمية التي طرأت على الساحة الدولية ، والتي أتســـمت بالتوازن الاستراتيجي بين قطبي النظام العالمي الولايات المتحدة والاتحاد الســـوفييتي ، والتنافس الأيديولوجي الذي قسم العالم الى معسكرين الغربي وتقوده الولايات المتحدة والشرقي الذي يقوده الاتحاد السوفيتي جعل بريطانيا تقتنع بأن الوجـــود العســـكري التقليدي غير مجدي .[1]

وعلى ضوء ذلك بدأت بريطانيا إعلان الانسحاب من منطقة الخليج في نهايـــة عام 1971 ، ورافق هذا الإعلان مناقشات في الدوائر السياسية في بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية في إطار المخاوف التي صاحبت الإعلان البريطاني من الخليج ، ممـــا جعل بريطانيا تتحرك لسد الفراغ ، وذلك بمحاولة إيجاد صيغة مشـــتركة بـــين دول المنطقة للتعايش والاستقرار نتيجة التخوف من المد الشـــيوعي، كمعســـكر منـــافس للمعسكر الغربي ، الذي مثلته الولايات المتحدة الأمريكية والدول الغربية .[2]

هذا الوضع جعل إيران تعمد إلى فرض نفوذها في المنطقة ولو عن طريق احتلال الجزر الثلاث بمجرد الانسحاب البريطاني ، معللة ذلك بوجـــود الفـــراغ الأمـــني ،

---

[1] . فريد هوليداي ، المجتمع والسياسة في الجزيرة العربية ، تعريب : د. محمد الرميحي ، ط2 (الكويت ، شركة كاظمة ، 1977) ص 141 .

[2] . د. جمال زكريا قاسم ، مشكلات الأمن في الخليج العربي منذ الانسحاب البريطاني إلى حرب الخليج الثانية (أبو ظبي ، مركز الإمارات والبحوث والدراسات الإستراتيجية ، 1997) ص 15 .

وصاحب هذا الاحتلال مفاوضات كانت بوساطة بريطانية بين حاكم إمـــارتي رأس الخيمة والشارقة ، حيث رفض الطرف الأول أي مفاوضات حينما توصـــل حـــاكم الشارقة مع إيران إلى اتفاق عرف بمذكرة التفاهم لعام 1971.

بهذا الاحتلال الإيراني للجزر بدأت تتبلور مواقف إقليمية وعالمية تباينت بتباين المصالح ، وعبرت عن مدى ارتباط النزاع بأبعاد إقليمية وعالمية انعكست على النزاع ، وهذا ما سيتم تناوله في هذا الفصل من خلال ثلاثة مباحث على النحو التالي :

المبحث الأول : الاحتلال الإيراني للجزر الثلاث " طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبو موسى " عام 1971.

المبحث الثاني : الموقف الإقليمي من النزاع الإماراتي – الإيراني عام 1971 .

المبحث الثالث : الموقف العالمي من النزاع الإماراتي – الإيراني عام 1971.

المبحث الأول

الاحتلال الإيراني للجزر الثلاث

" طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبوموسى " عام 1971

تمهيد :

مع إعلان الانسحاب البريطاني بدأت إيران حملة مكثفة حـــول ادعاءاتهـــا في البحرين والجزر العربية ، واتجهت إلى الغرب لكسب تأييدهم ، كما غيرت سياستها تجاه العرب باستثناء العراق ، وشهدت المدة التي أعقبت إعلان الانسحاب البريطـــاني تعاوناً عربياً إيرانياً ملحوظاً ، لاسيما مع العربية السعودية ، وجاء هذا التقارب منطلقاً من تقارب أنظمة الحكم الملكية والتقارب في الأهداف ، فكلاهما يتخوف من تغلغل الأنظمة اليسارية في منطقة الخليج[1].

وبسبب ذلك التخوف بدأت الخطوات الإيرانية تأخذ طريق الإفصاح ، إذ أعلن " شاه إيران " أن إيران سوف تحتل الجزر الثلاث بمجرد الانسحاب البريطـــاني مـــن المنطقة ، وكان الهدف من هذا الإعلان هو الضغط المباشر على إمارتي الشارقة ورأس الخيمة وجس نبض ردود الأفعال العربية والعالمية على حد السواء ، على هذا الإعلان الإيراني .

واقترن مسعى المطامع الإيرانية المتعلقة بأن يكون " الخليج فارسياً "* بالمـــصالح البريطانية التي هدفت إلى تقليص أي دور عربي في هذه الجزر ، إذ سيطر على القوى الغربية خوف من امتداد المد القومي العربي وما يمثله ذلك من مناهـــضـــة للمـــصـــالح الغربية ، وبدأت قوى المد القومي العربي أكثر ارتباطاً بالاتحاد السوفيتي كقوة عظمى

---

[1] . راوول دولكورد، الأمن والاستراتيجية في الخليج ، ترجمة : مركز البحوث والمعلومات (بغداد ،مركز البحوث والمعلومات، 1985) ص15.

* يحاول المسئولون الايرانيون والإعلام الايراني إلى تكريس تسمية الخليج الفارسي على الخليج العربي.

منافسة للولايات المتحدة في إطار القطبية الثنائية ، التي كانت تحكم النظـــام العـــالمي آنذاك الذي طغى على علاقاته الصراع والتنافس على هذه المنطقة .

وسوف نتناول مراحل تطور ذلك النزاع من المحاولة للتوصل للحلول السلمية ، إلى الاحتلال ، ومن ثم ردود فعـــل الدول المعنية :

أولاً : مذكرة التفاهم :

لقد سعت بريطانيا إلى القيام بدور المفاوض ، حيـــث قـــام المـــنظم لعمليـــة الانسحاب البريطاني في الخليج السيد "وليام دوس" بـــدور الوســـيط بـــين طهـــران والإمارات ، فعرض مقترحاته التي لاقت الرفض من قبل حـــاكمي الـــشارقة ورأس الخيمة ، ولكن أمام الإصرار الإيراني باحتلال الجزر قبل حـــاكم الـــشارقة بتـــسوية تضمنها خطابه الموجه إلى وزير الخارجية البريطاني في 1971/11/8، والذي جاء فيـــه "إشارة إلى المباحثات حول الترتيبات بين الشارقة وإيران بخصوص مسألة جزيـــرة أبي موسى أؤكد لكم إني أقبل الترتيبات المبينة في مذكرة التفاهم المرفقة بهذه الرســـالة ، وأكون ممتناً لقبول الحكومة الإيرانية من جانبها هذه الترتيبات[1]، وبناء على خطـــاب حاكم الشارقة جاء الرد الإيراني بتاريخ 1971/11/25 من قبل وزير الخارجية يؤكـــد أن حكومته تقبل المذكرة الخاصة بأبي موسى[2].

هذا الاتفاق عرف فيما بعد بمذكرة التفاهم الذي تم توقيعه في شهر نوفمبر عام 1971 برعاية بريطانيا ، وهي ليست اتفاقية قانونية بل تعد بمثابة ترتيبات اتفق عليهـــا الطرفان في 1971/11/24- أنظر الخريطة رقم (4) والتي توضح تقسم الجزيـــرة بـــين الدوليتين - وتضمنت مذكرة التفاهم النقاط الآتية :

---

[1] . د.محمد نصر المهنا، دراسات في الخليج العربي - دراسة تطبيقية وثائقية (الاسكندرية، مركز الإسكندرية للكتاب،2003) ص501.

[2] . المرجع السابق ، ص502.

خريطة رقم (4)

توضح الخريطة جزيرة أبو موسى

وفيها القسم الأعلى الذي سلم لإيران والقسم الأسفل للإمارات

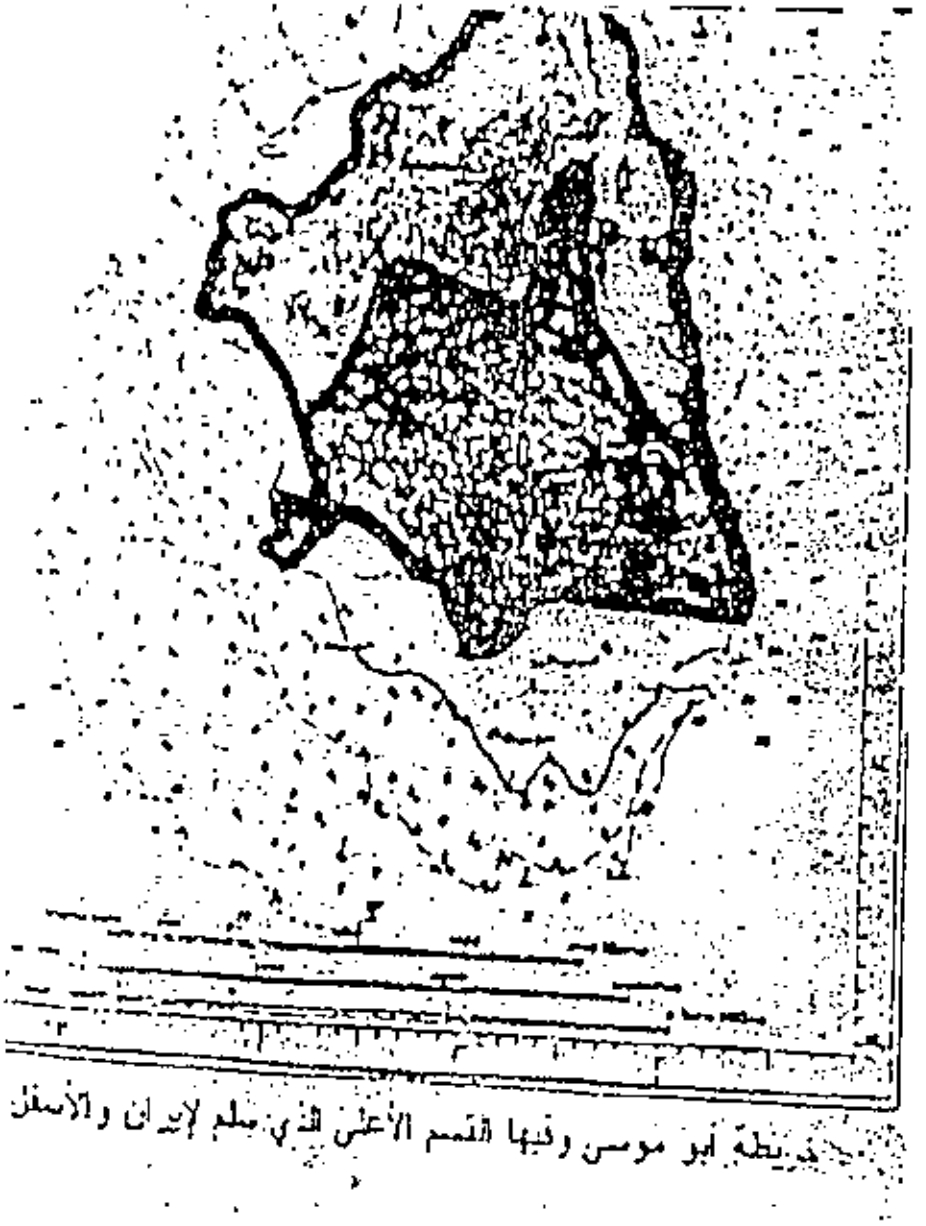

خريطة أبو موسى وفيها القسم الأعلى الذي سلم لإيران والأسفل

1. تصل قوات إيرانية إلى جزيرة أبي موسى، وتحل في أماكن متفقاً عليها، بحسب الخارطة المرفقة مع هذه المذكرة.

2. تكون لإيران في المناطق المتفق عليها ولاية كاملة ويرفع فوقها العلم الإيراني.

3. للشارقة السلطة الكاملة على باقي الجزيرة ويرفع علم الشارقة على مركز الشرطة .

4. يقر الطرفان إيران والشارقة أن حدود مياههما الإقليمية تمتد إلى "12" ميلاً بحرياً .

5. يتم استغلال الموارد الطبيعية في جزيرة أبي موسى وقاع البحر وما تحته ضمن المياه الإقليمية البالغة "12" ميلاً بحرياً ، بحيث يجري تقسيم دخل المصادر الطبيعية المستخرجة من هذه المنطقة مناصفة وبالتساوي بين الشارقة وإيران .

6. تحصل الشارقة بموجب هذا الاتفاق على مبلغ (مليون ونصف المليون جنية إسترليني) سنوياً من إيران، ولمدة تسع سنوات تدفع للشارقة مباشرة ليجري إنفاقها على مصالحها العامة، وتوقف هذه الدفعات عندما يبلغ دخل الشارقة من النفط ثلاثة مليون جنيه إسترليني .

وفي حينه رفض حاكم رأس الخيمة الاقتراحات الإيرانية الأنفة الذكر، وقال أنه لن يتنازل عن جزء من أراضيه، جاء ذلك في إطار حديثه لصحيفة الجمهورية البغدادية عن طبيعة المفاوضات التي أجراها مع المعتمد البريطاني في الخليج السيد "وليم دوس"، حيث قال :" لقد عرض علينا " دوس " مشروع اتفاق مع إيران ، يسمح بموجبه تواجد بسيط لقوة من الشرطة الإيرانية في جزيرتي طنب الكبرى والصغرى ، على أن يزداد حجم التواجد على مراحل بغية التمويه على العرب ، وعدم إثارة مشاعرهم ، مقابل أن يدفعوا لنا (مليوناً وخمسمائة جنيهاً إسترلينياً) لمدة تسعة سنوات ، كما

عرضوا أن يدفعوا مقابل موافقتنا على الاتفاق " 49% " من نـــاتج البتـــرول الـــذي يستخرج من جزيرة طنب الكبرى ، إلاّ أننا رفضنا هذا الطلب ، وأكدنا أن أرضـــنا عربية ولا يمكن أن نتحلى عنها " .[1]

ثانياً : الاحتلال الإيراني للجزر الثلاث :

لم تتأخر إيران في تنفيذ احتلالها للجزر الثلاث ، إذ بمجرد انسحاب قـــوات بريطانيا، بل وقبل أن يتم سحب جميع معداتها العسكرية من المنطقة ، أعلـــن رئـــيس الوزراء الإيراني أن القوات العسكرية الإيرانية نزلت في جزيـــرتي طنـــب الكـــبرى والصغرى وأخذت مواقع إستراتيجية لها في جزيرة أبي موســـى ، حـــدث ذلـــك في 1971/11/29.

ورافق هذا الاحتلال تبريرات إيرانية من خلال تصريحات المسؤولين الإيرانيين ، ومن ذلك ما جاء على لسان القائم بالأعمال الإيراني بالقاهرة في مقابلة مع الأمـــين المساعد لجامعه الدول العربية في 1971/12/12 ، وذلك لمناقشة وجهة النظر الإيرانية من احتلالها للجزر وطرح تساؤلات ، منها لماذا اتخذتم مثل هذا الأجراء؟ ومـــا هـــي دوافعه؟ هل هذا الفعل جاء نتيجة اتفاق مع بريطانيا؟ وأعرب الأمين المساعد لجامعـــة الدول العربية عن تحميل بريطانيا مسؤولية ما حدث ، وأن هذا الفعل الإيراني أحدث هزة في العلاقات العربية الإيرانية ، ويتنافى مع ميثاق الأمم المتحدة ، واستغلال إيـــران للظرف الذي تمر به الأمة العربية ، ثم أعلن أن التجاوب مع إيران إذا أرادت حـــلاً أو نقاشاً أو مفاوضة ما يزال قائماً .[2]

إلاّ أن القائم بالأعمال الإيراني لم يكن على مستوى طلب الجامعة العربيـــة، إذ أفاد أن المسألة قد انتهت وأن الحكومة الإيرانية أوضـــحت بتـــاريخ 1971/11/30،

---

[1] . المرجع السابق ، ص 449 .
[2] . محمد حسن العيدروس ، مرجع سبق ذكره ، ص432 .

وجهة نظرها حول الجزر وأبلغت الكثير من الدول العربية على أنه عندما تنسحب بريطانيا من الخليج وتنهي احتلالها فإن إيران ستحتل الجزر الثلاث، لأنها تعدها جزراً إيرانية، ولكن انطلاقاً من رغبة إيران في إظهار نواياها السلمية في الاتفاق والاستمرار في ضمان الأمن لكلا الطرفين، فقد استعادت سيطرتها عليها والموضوع "لا يستحق الضجة" .[1]

وبهذا الفعل فإن إيران أرادت من احتلال الجزر تكريس دورها الإقليمي وليست مسألة ذات علاقة بالحقوق والاستحقاقات ، وهذا ما صرح به الإيرانيون كما نقله حاكم دبي خلال لقائه مع السيد " وليم دوس " إثناء التعبير عن مخاوفه من الإطماع الإيرانية ؛ ويسأل عن موقف بريطانيا إذا ما احتلت الجزر ، فأورد حاكم دبي قول الإيرانيين له : " لقد تساهلنا معكم في قضية البحرين ، فلماذا لا تتساهلون معنا في قضية الجزر؟ أنها غير مسكونة وليست لها أي قيمة إلاّ القيمة الإستراتيجية ؛ ونحن الإيرانيون نريد أن نحمي الخليج من الأخطار الزاحفة عليه من الخارج ، ومنها الأخطار الروسية والصينية اليسارية والتي لا تهدد إيران فحسب ، بل تهدد المنطقة كلها وأنتم غير قادرين على الاستفادة من أهمية هذه الجزر الإستراتيجية ، فلماذا لا تسمحون لنا باستعمالها عسكرياً لحماية أنفسنا وأنفسكم؟ والخطر علينا واحد ومضمونا واحد " .[2]

ثالثاً : موقف كلٍ من الشارقة ورأس الخيمة وأبوظبي من الاحتلال الإيراني للجزر :

إن إيران كان لها مطامع إستراتيجية في الجزر ولهذا قامت باحتلالها ، فرافق هذا الاحتلال ردود أفعال من الدول المعنية ومنها : إمارتي الشارقة ورأس الخيمة بحكم

---

[1]. المرجع السابق ، ص 433 .
[2]. د. محمد نصر المهنا ، دراسات في الخليج العربي ، مرجع سبق ذكره ، ص 450 .

ملكيتها للجزر ، وإمارة أبو ظبي كونها أكبر أعضاء الإمارات التي ترأست اتحاد الإمارات العربية ، الذي تم الإعلان عنه قبل الاحتلال الإيراني بيوم واحد أي في 1971/11/30 ؛ وكانت على النحو الآتي :

1 – موقف أمارة الشارقة :

جاء موقف الشارقة بناء على معطيات الحال العربي ، مما جعل حاكم الشارقة يقبل اتفاق مذكرة التفاهم، وأمام الانتقاد العربي لهذا التصرف من قبل إمارة الشارقة قدمت الشارقة مبرراتها التي شملت النقاط الآتية :[1]

أ. أبلغت حكومة الشارقة معظم الدول العربية بما قامت به إيران من احتلال للجزر الإماراتية ، و لم تتخذ الدول العربية أي موقف جاد وحاسم بل اكتفت بأن تحل الشارقة المشكلة مع إيران بنفسها .

ب. أدركت الشارقة أن احتلال الجزر الثلاث يعد واقع حتمي تفرضه طبيعة المطلب الإيراني المعتمد على القوة ، من ثم فإن ضياع الجزء أفضل من ضياع الكل والتفاوض في هذه الحالة هو السبيل الأنجح والأنسب ، الذي يحقق على الأقل الحد الأدنى من وجود السيادة على هذه الجزر.

ج. بناء على ما تقدم أكدت الشارقة استغرابها للانتقادات العربية ، وأن هناك مقترحات عربية لحل مشكلة الجزر ، حيث تم إعلان ذلك الموقف بعد أن تم الإعلان عن الاتفاق الذي توصلت إليه الشارقة مع ايران بشأن جزيرة أبي موسى ، وذلك من خلال " مذكرة التفاهم " التي أكدت سيادة الشارقة على الجزيرة ، وجاء نتيجة لترتيبات أمنية وليس فرض سيادة إيرانية على الجزيرة .[2]

---

[1] . محمد علي رفاعي ، الجامعة العربية وقضايا التحرر (القاهرة ، معهد البحوث والدراسات ، 1972) ص 566 .
[2] . محمد حسن العيدروس، مرجع سبق ذكره ، ص454 .

2 – موقف أمارة رأس الخيمة :

إثر الاحتلال الإيراني للجزر الإماراتية الثلاث أصدرت إمارة رأس الخيمة بياناً عن الهجوم الإيراني ، جاء فيه " لقد قامت القوات الإيرانية بالهجوم الغادر على الجزر العربية الثلاث " طنب الكبرى والصغرى وأبو موسى " ، وتم ذلك الهجوم في الساعة الخامسة والنصف من صباح يوم الثلاثاء الموافق 1971/11/30 " .

وصعدت القوات الإيرانية الغازية عدوانها الوحشي على السكان والمراكز الحكومية في جزيرة طنب الكبرى ، وقامت هذه القوات بقصف مركز الشرطة والمدرسة الابتدائية القاسمية للبنين ، وكان لرأس الخيمة رعايا على جزيرة طنب الكبرى قاموا بمقاومة الغزاة الإيرانية ، مما أسفر عن مقتل مجموعة من أفرادها ، وطالبت رأس الخيمة رسمياً من الحكومة البريطانية بأن تقوم بنقل جثمان الذين استشهدوا من رعاياها ليجرى تشييعهم رسمياً .[1]

ولم تقدم رأس الخيمة أي تنازلات عن الجزر العربية أو المساس بسيادتها ، وتمسكت بها إلى آخر لحظة وقدمت شهداءً للوطن ، وأصدرت بياناً تشجب فيه الاحتلال العسكري ، وأعلنت أنها لن تدخل في اتحاد الإمارات إلا بالشروط التالية :

1. أن يتبنى اتحاد الإمارات العربية مشكلة الجزر الثلاث وإعادتها بالطرق السليمة .
2. عدم إقامة أية علاقات سياسية أو اقتصادية أو سياسية أو ثقافية بين دول الاتحاد وإيران .
3. ترحيل جميع الإيرانيين الذين لم يمض على وجودهم أكثر من خمس سنوات ولم يحصلوا على جنسية إحدى الإمارات .[2]

---

[1] . د. خالد العزي ، الأطماع الفارسية في المنطقة العربية (بغداد ، وزارة الاعلام والثقافة ، 1981) ص 232 .
[2] . عبدالعزيز عبدالغني إبراهيم ، حكومة الهند البريطانية .. ، مرجع سبق ذكره ، ص 255 .

4. رفض الحل المماثل لاتفاق الشارقة مع إيران بشأن جزيرة أبي موسى .

5. أنها تقبل أي حل يكون مرجعه العدل والإنصاف ، وهي تقبل تأجير الجزر لإيران .

6. أنها لا تتحمل المسؤولية بمفردها وأن الأمر متروك لجامعة الدول العربية وما تقره تلتزم به رأس الخيمة .[1]

3 – موقف إمارة أبو ظبي :

أكدت أبوظبي أنها أجرت اتصالات كثيرة مع إيران لتؤجل ادعاءاتها بشأن الجزر الى ما بعد قيام الاتحاد بين الإمارات ، على أساس وجود حلول كثيرة غير التهديد باستعمال القوة ولكن لا حياة لمن تنادي ، حتى أن وزير خارجيتها السيد أحمد خليفة السويدي زار شاه إيران وحاول إقناعه بالعدول عما يعتزم القيام به مذكراً إياه بالعلاقات العربية الإيرانية وضرورة الحفاظ عليها ولكن الشاه أصر على موقفه .

وترى أبوظبي أن إيران احتلت الجزر الثلاث عندما لم تجد قوة عربية تمثل جهة متماسكة تواجهها ، وأنها انتهزت فرصة الوضع الأسوأ الذي تمر به الدول العربية ، والتي تولي اهتماماً أكبر لموضوع الصراع العربي الإسرائيلي .

وقامت كذلك بالتأكيد على أن موضوع الجزر لا يخص إمارة رأس الخيمة أو منطقة الخليج وحدها ، بل هو موضوع قومي عربي تعود مسئوليته على الدول العربية جمعاء ، وأبدت تمسكها بأي قرار تتخذه الدول العربية في قضية الجزر .

كما طالبت بأن يحظى موضوع احتلال الجزر اهتماماً أكبر من قبل الدول العربية، وحول إمكانية اتفاق يماثل اتفاق جزيرة أبو موسى يتعلق بجزيرتي طنب

[1] . محمد حسن العيدروس ، مرجع سبق ذكره ، ص 461 .

الكبرى والصغرى التابعة لإمارة رأس الخيمة فإنها أكدت أنها تقبل ما يقبله مجلس جامعة الدول العربية .[1]

ما يمكن أن نستنتجه من هذه المواقف هو أن الاحتلال الإيراني للجزر الإماراتية الثلاث كان نتيجة اعتبارات أفرزتها المتغيرات العالمية والإقليمية ، فعلى الصعيد العالمي بدأت سياسة القوى الدولية الفاعلة في النسق الدولي ، وهي الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا ترتيبات أمنية تخدم مصالحها في المنطقة ، في ظل سياسة دولية فرضت إستراتيجية المحاور الإقليمية ، ومناطق النفوذ في إطار الصراع الدائر بين نظام القطبية الثنائية آنذاك التي بدأت تحكم مسار العلاقات الدولية .

هذه الوضعية أفسحت المجال أمام إيران كدولة مؤهلة للقيام بدور دولة الإقليم ، وعمدت إلى احتلال الجزر الثلاث في وضع إقليمي تعاني فيه الدول العربية حالة التشتت ، والضعف السياسي والاقتصادي ، والانشغال بالصراع العربي الإسرائيلي .

وهذا الحال يتضح من خلال البعد الإقليمي للاحتلال الإيراني للجزر الثلاث ، والذي اتضح في ردود الأفعال العربية سواء من خلال منظمتها الإقليمية المتمثل في الجامعة العربية ، أو من خلال ردود فعل الدول العربية فرادى ، والذي يتم عرضه في المبحث الثاني من هذا الفصل .

[1] . محمد علي رفاعي ، الجامعة العربية وقضايا التحرر ، مرجع سبق ذكره ، ص 566 .

المبحث الثاني

الموقف الإقليمي من النزاع الإماراتي – الإيراني عام 1971

تمهيد :

لقد كان للانسحاب البريطاني من منطقة الخليج في عام 1971 أثر على تفاعلات النظام الإقليمي الخليجي ؛ إذ وجدت تلك الدول نفسها في منافسات وصراعات طغى عليها الهاجس الأمني ؛ وذلك خوفاً من هيمنة القوى الإقليمية الكبرى التي مثلت إطرافها إيران والعراق والسعودية ضمن نظام إقليمي أشمل ، يحكمه منذ عصور توازن قوى يقوم على عنصرين الأول فارسي والأخر عربي ، وبقدر ما يميل الأول إلى الوحدة ؛ فإن الثاني يميل إلى التعدد في واقع الممارسة ، والذي يمتد إلى نظام إقليمي عربي تقع دول الخليج العربي في إطاره القومي ، إلاّ أن ذلك لم يمنع العلاقات والتفاعلات بين أعضاء هذا النظام الإقليمي العربي من تصادم المعايير القومية مع الخيارات السياسية والأيديولوجية والتحالفات الخارجية .

هذا الوضع أفسح المجال إلى ممارسة أدوار تتسم بخصائص سياسية متباينة جيوبولتيكية واقتصادية ، قامت تفاعلاتها بدور محوري في توجيه الحدود الجغرافية في إطار تلك الأنماط ، مكونة بذلك الوضع الراهن لمشكلة الحدود السياسية في منطقة الخليج.

وفي خضم ما دار من نقاش حول مسألة الفراغ الأمني الناجم عن الانسحاب البريطاني من منطقة الخليج ، بدأت نزاعات الدور الذي بدأت تمارسه الكيانات الإقليمية الناشئة ، والتي مثلت البحرين ، قطر، الإمارات العربية، عمان، والكويت وإن كانت الأخيرة أكثر تطوراً إلى النهوض من خلال قواسم مشتركة في تكتل "جيو سياسي " ، يمكن أن يعطي هذه الكيانات الصغيرة الفاعلية والاستقلالية عن القوى

الإقليمية في المنطقة ، ويمكن أن تشكل كياناً قومياً يكون أكثر تماسكاً وقوة في مواجهة التحديات .

وتحقيقاً لذلك كانت مبادرة مشروع " الاتحاد التساعي " والذي استمد جذوره من وحدة جغرافية وتاريخية واحدة عرفت تاريخياً بإقليم بلاد البحرين ، الذي تعاقبت على حكمه دويلات عربية كان آخرها القواسم الذين أنهى حكمهم البريطانيون ، أحد الأسس في التطلع إلى انتهاج سياسة الدور وتحقيق حد أدنى من الأمن.[1]

إلاّ أن هذه المبادرة لم تتحقق بسبب خلافات حول لمن تكن قيادة دول الاتحاد ، إذ طالبت البحرين بهذا الدور الذي وجد معارضة قطرية ، ومن ثم بدأ تأسيس مشروع اتحاد الإمارات العربية الذي ضم أبو ظبي، دبي، عجمان، الشارقة، رأس الخيمة، أم القوين والفجيرة .[2]

هذا المتغير الإقليمي الناجم عن المتغير الدولي الذي مثله الانسحاب البريطاني أتبعه سياسة توسعية إقليمية تصدرتها إيران ، وسبب ذلك تخوف إيران من الإمارات التي تقع على شاطئي الخليج العربي وخليج عمان والتي سوف تشكل قوى تفاعل لها تأثيرها على المطلب الإيراني " الجيو سياسي " ؛ قامت إيران باحتلال الجزر ، والذي يمثل إلى حد ما إثبات لقدرات إيران على ممارسة الدور الإقليمي .

هذا النهج السياسي عبر عنه " الشاه بهلوي " والمسئولون الإيرانيون ، إذ يشيرون إلى أن اهتمامهم بالبحرين ليس شديداً وأنه من الممكن الوصول إلى تسوية ، بل لقد وصل بأحد المسئولين الإيرانيين إلى حد التصريح بأن تخلى إيران عن مطالبها

---

[1] . فتحي العفيفي ، الخليج العربي : النزاعات السياسية وحروب التغير الاستراتيجي (القاهرة ، مركز الأهرام للترجمة والنشر ، 2003) ص 75 .
[2] . المرجع السابق ، ص 77 .

قد يعني التخلي عن شي مقابل لا شي ، نحن لا نريد البحرين ولكن مطالبتنا بها موضوع مساومة في مجال رسم مستقبل منطقة الخليج .[1]

هذا الدور الإقليمي الذي تسعى إيران الى تمثيله في منطقة الخليج كان الدافع وراء احتلال إيران للجزر الثلاث ، والذي صاحبه مواقف عديدة صدرت عن منظمة جامعة الدول العربية ، وبعض الدول العربية التي عبرت فرادى عن موقفها من هذا الاحتلال بحسب الرؤية السياسية لكل من هذه الدول تجاه احتلال إيران للجزر ، والتي جاءت على النحو الآتي :

أولاً : موقف جامعة الدول العربية :

فور الاحتلال الإيراني للجزر عقد مجلس الجامعة العربية اجتماعاً طارئاً في 1971/12/6 ، حضره كل من الشيخ " يسرى الدويك " موفداً عن إمارة الشارقة و" عبد العزيز القاسمي " ممثلاً عن رأس الخيمة ، حيث تدارس المجلس ببالغ القلق الوضع الخطير الناجم عن الاحتلال الإيراني للجزر العربية في الخليج ، وأستمع إلى البيانات المقدمة من الأمانة العامة ، وممثل رأس الخيمة ، ودولة الإمارات العربية المتحدة ، وإلى ما أسداه رؤساء وفود الدول الأعضاء بشأن مواقف حكوماتهم ، وقرر المجلس ما يأتي[2]:

1. التأكيد على عروبة الجزر الثلاث، وأنها جزء من الوطن العربي بحكم الواقع والتاريخ والقانون والشرعية الدولية.
2. إدانة الاحتلال الإيراني للجزر العربية بالقوة مما يهدد الأمن والاستقرار في المنطقة ويتناقض مع ميثاق الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية والمعاهدات الدولية.

---

[1] . سعيد بارميب، العلاقات السعودية الايرانية 1932-1983 (لندن ، مركز الدراسات الايرانية العربية ، 1994) ص82 .
[2] . د. محمد حسن العيدروسي ، مرجع سبق ذكره ، ص 171 .

3. تحميل بريطانيا المسؤولية لتخليها عن التزاماتها الدولية وإدانتها بالتخلي عن التزاماتها ومعاهدات الحماية التي تربطها بتلك الإمارات.

4. إن الاحتلال الإيراني لهذه الجزر يعرض الصداقة والعلاقات العربية الإيرانية للخطر، وتجنباً لذلك فإن الأمين العام لجامعة الدول العربية ينوى الاتصال فوراً على أعلى المستويات من أجل دفع إيران إلى إعادة النظر في مواقفها.

5. أن يعرض الأمين العام على مجلس وزراء الخارجية في اجتماعه المقبل نتائج اتصالاته.

رغم هذا الموقف من الجامعة العربية تجاه هذا الاحتلال الإيراني للجزر ودوره في تفعيل العمل العربي الذي كان متوقعاً ، إلاّ أن ذلك قابله الموقف الإيراني من واقع تصريحات المسؤولين الإيرانيين المبنية على المهادنة لإدراكهم أن النظام العربي كان في حالة لا تسمح له بالفعل ، وتطبيق ما تم التوصل إليه على أرض الواقع ، وبهذا استثمرت إيران هذه الحالة وتشبثت باحتلالها للجزر واعتبارها أراضي إيرانية.

ولقد جاءت مواقف أعضاء الجامعة متضاربة في بعض الأحيان ، إذ تحفظ وفود كل من اليمن الجنوبية " سابقاً " والعراق وليبيا على البند الرابع ، فيما تحفظ الوفد المغربي على كلمة الإدانة الواردة في البند الثاني ، وتم إبلاغ هذه القرارات إلى الأعضاء في يومها ، أما معظم الوفود فقد رأت أن علاقات الصداقة مع إيران يجب أن تؤخذ بالاعتبار وستترك القضية للمتابعة .[1]

وبانتهاء الاجتماع طلب الأمين العام من رؤساء وفود كل من الأردن، تونس، الكويت، السعودية والمغرب الاتصال بحكوماتهم حول هذا الموضوع ، وعندها جاء الرد باعتذار الأردن عن الوساطة نظراً لانشغالها بالعدوان الإسرائيلي ، أما الكويت

[1] . أمل الزياني ابراهيم، البحرين من عام 1783-1973 (بيروت ، مطابع دار الترجمة والنشر لشئون البترول ، 1992) ص191.

فقد اعتبرت نفسها في نزاع مع إيران ؛ فيما دعت السعودية إلى وساطة الحل السلمي ، أما تونس والمغرب فلم يردا بأي شيء بخصوص موضوع التوسط مع إيران .[1]

لقد كان لموقف أعضاء الجامعة دوره في عدم استصدار قرار واضح قاطع أمام هذا النزاع ، مما قلص دور الجامعة في استصدار مذكرتين ؛ الأولى تضمنت دراسة عن الجزر من النواحي التاريخية والجغرافية والاقتصادية ، أما المذكرة الثانية فقد أصدرتها الإدارة القانونية للجامعة وتضمنت دراسة قانونية عن الجزر الثلاث.

ثانياً: مواقف الدول العربية فرادى:

على المستوى الفردي تمثلت مواقف الدول العربية تجاه النزاع الإماراتي – الإيراني حول الجزر الثلاث في إجراءات شكلية لم تتجاوز الاستنكار والمساعي الحميدة ؛ التي لم تفض إلى حل ناجع للنزاع أو حتى تحريكه في ذلك الاتجاه ، ويمكن تناول تلك المواقف في الآتي :

1. موقف المملكة الأردنية الهاشمية :

استنكرت الحكومة الأردنية قيام القوات الإيرانية باحتلال الجزر، وصرح الناطق باسم وزارة الخارجية الأردنية بالقول " إن الأردن ترى ضرورة إنهاء الخلاف بين إيران والدول العربية المعنية بالطرق السلمية حفاظاً على الأمن في المنطقة وعلى العلاقات التقليدية التي تربط الشعبين العربي والإيراني " .[2]

---

[1] . محمد علي الرفاعي، الجامعة العربية وقضايا التحرر ، مرجع سبق ذكره ، ص565.
[2] . جريدة الخليج، الشارقة، العدد340، في 1971/12/18م.

2. موقف الجمهورية العربية السورية :

أولت الحكومة السورية اهتماماً بالأحداث الجارية في الخليج، حيث أشـارت المصادر السورية آنذاك إلى أن الجمهورية السورية، تسعى لإيجاد حل لتلك المـشكلة بعيداً عن التوتر حتى لا تستغل أية قوة خارجية هذا النزاع لمصلحتها وأن سوريا تدرك أن العلاقات بين إيران والإمارات جيدة، ونتيجة لذلك: فإنه لابد من السعي لإيجـاد حل ضمن دول المنطقة وبمعزل عن أي تدخل خارجي، وبأن الحل لابـد أن يرضـي الجميع وأوضحت المصادر السورية أن سلطنة عمان تشارك في المـساعي الخارجيـة وبالتنسيق مع سوريا لحل الإشكال وإنهائه بشكل إيجابي، ويعود السبب في ذلك الجهد الثنائي بين الطرفين إلى ما يربط دمشق ومسقط من علاقات وطيـدة مـع طهـران يستطيعان من خلالها حل الأشكال واحتوائه بشكل إيجابي .[1]

3. موقف الجزائر:

أكدت الجزائر في بيان لها على احترام الالتزامات وفقاً للشرعية الدولية، ومـا يفرضه حسن الجوار، واعتبرت الإجراءات التي اتخذتها إيران من طرف واحـد في أبي موسى، والهادفة إلى تغيير الإطار القانوني للجزيرة خرقاً للالتزامات الدولية ومـصدر قلق واستياء للجزائر .[2]

4. موقف الجمهورية العراقية :

اتسم الموقف العراقي بالتشديد على عروبة الجزر الثلاث والتحـرك الـسياسي النشط، إذ طالبت بتحالف عربي موحد لمواجهة الأطماع الإيرانية ، إذ بعـد وقـوع الاحتلال في 1971/11/30، قررت الحكومة العراقية قطع علاقاتها الدبلوماسـية مـع

---

[1] . د.عبد الله جمعة الحاج، الاستيلاء الايراني على جزيرة أبي موسى، مرجع سبق ذكره ، ص20.
[2] . د.جمال زكريا قاسم ، الخليج العربي دراسة لتاريخه المعاصر (القاهرة ، معهد البحوث والدراسات العربية ، 1974) ص 102 .

بريطانيا، محملة إياها مسؤولية الاحتلال الإيراني للجزر كما وجهت الحكومة العراقية مذكرة شديدة اللهجة إلى الحكومة الإيرانية طالبتها فيها بسحب قواتها من الجزر وإنهاء الاحتلال فوراً، كما قامت المنظمات والاتحادات الوطنية والمهنية العراقية بمظاهرات شجب واستنكار لهذا العدوان[1].

وكان للموقف العراقي تجاه هذا الاحتلال صداه لدى الحكومة الإيرانية لدرجة أنها دعت السفير الإيراني في القاهرة إلى القول " إن العراق يثير المشاكل ضد إيران التي هي حريصة على التفاهم معه، كما حاولت التفاهم مع حاكم رأس الخيمة إلاّ أن الذين يدفعونه حالوا دون توقيع اتفاقية "[2]، إذ مارست العراق وعوداً وضغوطاً على حاكم رأس الخيمة أثناء التهديدات الإيرانية .

5. موقف المملكة العربية السعودية :

اتسم الموقف السعودي بالمهادنة في التعامل مع الاحتلال الإيراني للجزر الثلاث، إذ لم يصدر عن السعودية أي تعليق، وقد رأت السعودية عدم التعرض إلى جارتها الكبرى ولاسيما إيران، إذ للسعودية مشكلات حدودية مع إيران حول (الجرف القاري)، وتم توقيع اتفاقية بين الطرفين بشأن الجرف القاري الممتد من الشاطئ الإيراني وشاطئ السعودية في عام 1968م ، تم بموجبها تقسيم الحدود المائية الإقليمية بينهما .[3]

6. موقف دولة الكويت :

اتخذ الموقف الكويتي صيغة شعبية، إذ اجتمع مجلس الأمة الكويتي في جلسة عقدها للتصويت على مشروع يقضي بقطع العلاقات الدبلوماسية مع إيران نتيجة

---

[1]. محمد علي الرفاعي، الجامعة العربية وقضايا التحرر، مرجع سبق ذكره ، ص569.
[2]. محمد حسن العيدروس، دراسات في العلاقات العربية الايرانية، مرجع سبق ذكره ، ص73.
[3]. جمال زكريا قاسم ، الخليج العربي دراسة لتاريخه المعاصر ، مرجع سبق ذكره ، ص 218 .

احتلالها للجزر العربية، وضم المشروع الذي تقدم به النواب اعتبار الولايات المتحـــدة وبريطانيا متعاونتين مع إيران في احتلالها للجزر وأوصى المجلس بعرض الموضوع على مجلس الأمن .[1]

كما أكتظت صحيفة السياسة الكويتية الصادرة بتاريخ 1971/12/5 ، بالمقالات التي تندد بهذا الاحتلال وتخاطره، واعتبرت الاحتلال الإيراني للجزر الـــثلاث خطـــراً يشبه خطوة التسلل الصهيوني الذي يعد أحد أسباب ضياع فلسطين واغتصابها .

يبدو أن الاحتلال الإيراني للجزر أعطى مؤشراً خطيراً للكويت، التي تعد إحدى إمارات الخليج الصغيرة وذات قيمة إستراتيجية ونفطية، فالتمادي الإيراني إذا لم يجـــد إستراتيجية عربية فعالة في مواجهته واتخاذ مواقف أكثر صلابة سوف تترتـــب عليـــه عواقب وخيمة يمكن أن تعرض استقلال ووجود دول الخليج للخطر، وهذه المخاوف بدأت تظهر آثارها بشكل ملموس، إذ لأول مرة تقر الكويت التجنيـــد الإجبـــاري وطالبت وزراء العرب باتخاذ مواقف أكثر إيجابية وفاعلية.

7. موقف مصر:

لم يكن الموقف المصري معبراً عن حجم مصر القومي ، وجاء موقفها في البيان الآتي :

" إن جمهورية مصر العربية تنظر بقلق شديد للتطورات الحالية التي تحـــدث في الخليج ، وأن مصر تعتبر بريطانيا مسئولة عن حماية الجزر العربية في الخلـــيج مـــن أي اعتداء خارجي بناء على اتفاقيات الحماية التي مازالت نافذة، وترى بأن قيام إيـــران بتغيير الوضع السائد في الجزر من طرف واحد عمل يتناق مع ميثاق الأمم المتحـــدة والصداقة التاريخية بين الشعب العربي والشعب الإيراني "، وأضـــاف البيـــان " لقـــد تفاجئت مصر بالإجراءات العسكرية التي اتخذتها إيران في هذا الوقت بالذات، وأنهـــا

---

[1]. محمد علي الرفاعي ، الجامعة العربية وقضايا التحرر، مرجع سبق ذكره ، ص 566 .

لتأمل أن تقوم إيران بالتفاوض مع دول الخليج العربية بعد أن يتم استقلالها، ودعـوة إيران إلى سحب قواتها من الجزر لأن مصر لا تعترف بأي اتفاق بخصوص هذه الجزر يتم في ظروف من الضغط العسكري والاحتلال، وأن مصر ستعمل بالتعـاون مـع الدول العربية للمحافظة على عروبة الجزر والأمن والسلام في الخليج ".[1]

8 . موقف ليبيا :

كان الموقف الليبي أكثر حزماً انطلاقاً من حسه القومي والرغبة في الحفاظ على وحدة التراب العربي ، وتوحيد الموقف العربي تجاه القضايا المصيرية ، إذ قامت بتأميم شركة النفط البريطانية العاملة في ليبيا ، وأطلقت عليها أسم شركة الخليج العـربي[2]، كما قامت بسحب أرصدتها المودعة في المصارف البريطانية تعبيراً عـن مـسؤولية بريطانيا التاريخية والعسكرية تجاه الجزر بموجب المعاهدات المعقودة .[3]

لقد كان للموقف الليبي صداه في الأوساط العربية والدولية، إذ عبرت صـحيفة التآخي العراقية الصادرة بتاريخ 1971/11/12 ، عن هذا الموقف بالقول "بغض النظر عن جسامة النتائج الاقتصادية المترتبة على هذين الإجراءين سلباً أو إيجابيـاً بالنـسبة لليبيا، فإن مجرد الاستعانة بكل هذه الخطوات تعني التطبيق العملـي للـرأي القائـل بضرورة استعمال النفط كسلاح في المعارك السياسية التي تخوضها الأمة العربية ضـد أعدائها، وإذا كان قيل الكلام الكثير عن كون النفط سلاحاً فعالاً يمكـن توجيهـه بشكل مؤثر ضد الذين يتمادون بشكل مؤثر في تجاهل المطالب العربية العادلة ، فـإن الإجراءات الليبية تظل والحق يقال أول ما نفذ في هذا المضمار "[4]، كما طالبت ليبيـا

---

[1] . د.خالد العزي، الأطماع الفارسية في المنطقة العربية ، مرجع سبق ذكره ، ص242.
[2] . أمل الزيباقي، البحرين من عام 1783-1973 مرجع سبق ذكره ، ص190.
[3] . د.خالد العزي، الأطماع الفارسية في المنطقة العربية ، مرجع سبق ذكره ، ص246.
[4] . المرجع السابق ، نفس الصفحة .

إلى جانب العراق واليمن الديمقراطية الشعبية سابقاً ، والجزائر بطلب اجتماع عاجل لمجلس الأمن لمناقشة الموقف .

إن المواقف العربية سالفة الذكر يتضح أنها توزعت علي نهجين :

النهج الأول :

تمثل في مواقف اتسمت بالمهادنة وهي تعبير عن حالة الضعف السياسي والاقتصادي الذي تعانيه هذه الدول ، والتي تمثلت في مواقف مصر، سوريا والأردن، من واقع كونها دول مواجهة في الصراع العربي الإسرائيلي ، بينما كان موقف السعودية تعبيراً عن التوافق الأيديولوجي بينها وبين إيران في إطار نظام الحكم من جهة ، ومن جهة أخرى في إطار موازنات إقليمية تنتهجها دول الخليج في إطار التنافس بين السعودية والعراق تجاه إمارات الخليج الصغيرة ، والمستهدف جعلها إمارات تابعة ضمن نظام إقليمي يحكمه توازن قوى ، تمثلت محاوره في إيران والعراق والسعودية .

النهج الثاني :

تمثل في مواقف اتسمت بالحزم اتجاه الاحتلال الإيراني للجزر ، وتمثلت في مواقف ليبيا والعراق والكويت إلى جانب اليمن والجزائر ، وبقدر ما أجمعت علي إتخاذ مواقف حازمة فإنها أختلفت في الأهداف ، فقد جاء الموقف الليبي تعبيراً عن البعد القومي بكل مضامينه ، ووحدة الصف العربي وقضاياه المصيرية ، وحذت اليمن والجزائر حذو ليبيا في هذا الشأن ، بينما كان الموقف العراقي تعبيراً عن ممارسة الدور الإقليمي ، وإن كان في إطار الفعل القومي ، في حين كان الموقف الكويتي تعبيراً عن المخاوف من الهيمنة الإيرانية كونها إحدى الإمارات الصغيرة التي يمكن لإيران ابتلاعها .

وعلى ضوء ذلك فإن ما يمكن استنتاجه من ردود الأفعال العربية تجاه هذا النزاع والذي تمثل في هذه الحالة الجامعة العربية المنظمة الإقليمية للدول العربية ، والمعنية بحسب ميثاقها ونظامها الأساس بقضايا الأمة العربية والتعبير عن طموحاتها ومواقفها تجاه القضايا التي تواجهها ، فإن موقفها لم يتعد مطالب لا يحققها الواقع السياسي من دون صبغها بمواقف سياسية جادة مقترنة بالفعل ، وناتج ذلك أن كينونتها لا تمثل إلاّ نفسها كموظفين دائمين يجتمعون دورياً لتملى عليهم قرارات معدة مسبقاً جميعها متعلقة بالأمن القومي العربي ، وجميعها تحمل مضامين الإحباط كانعكاس للواقع العربي تقتصر في مفردات قراراتها وممارساتها على إطلاق مفردات ومصطلحات الشجب والإدانة .

هذا الحال أنعكس بدوره على موقف الجامعة العربية تجاه احتلال إيران للجزر الإماراتية الثلاث ، ومرجع ذلك أن الدول الأعضاء العربية في واقع الأمر تمارس سياسة ومواقف خارج الجامعة العربية ، بحسب رؤية كل دولة ونظامها السياسي وارتباطاتها المصلحية ، وهذا يتضح من خلال المواقف وردود الأفعال لبعض الدول العربية التي صاحبت الاحتلال الإيراني للجزر الإماراتية الثلاث ، والتي جاءت متناقضة ومعبرة عن وجهة نظر ومصلحة كل دولة ، وانعكس هذا على موقف الجامعة العربية الذي لم يتعد الشجب والاستنكار ، ويخرج عن هذه الحالة الموقف الليبي الحازم تجاه هذه القضية ، ويبرهن عن ذلك بخطوات عملية ، ونهج سياسي ثابت نحو تجسيد القومية العربية ، وكان هذا موقفها دائماً تجاه كافة القضايا العربية المطروحة سواء عبر الجامعة العربية أو كموقف ليبي سياسي متفرد .

المبحث الثالث

الموقف العالمي من النزاع الإماراتي – الإيراني عام 1971

تمهيد :

شكل موقع منطقة الخليج بعداً عالمياً في تفاعلات العلاقات العربية – الإيرانية ، والذي يمثل أكثر الأبعاد تأثيراً على التوازن الإستراتيجي في منطقة الخليج ، حيث يرتبط هذا البعد بسلوك القوى المرتبطة بمنطقة الخليج وفقاً للمفهوم الجيوبولتيكي ، وهذا الأمر أعطى المنطقة اتساعاً يتجاوز المفهوم الجغرافي إذ جعل المفهوم الجيوبولتيكي للمنطقة لا يقتصر على الوحدات السياسية التي تطل على الخليج مباشرة ، وإنما تتعدى ذلك لتشمل القوى العالمية التي لها مصالح إستراتيجية واقتصادية في هذه المنطقة .[1]

كما جعل هذا الوضع التفاعلات الإقليمية لمنطقة الخليج تتأثر بتدخلات القوى العالمية العظمى، إذ كانت مسرحاً لصراع تلك القوى وما ترتب على ذلك الصراع من سيطرة على هذه المنطقة وما شهدته بعد الحرب العالمية الثانية من متغيرات سريعة ومتداخلة أدت إلى أن يكون الفاعل العالمي له تأثيراته على التفاعلات الإقليمية بها، والتي تبدو في قضية الجزر الثلاث أكثر وضوحاً من خلال المواقف والإستراتيجيات التي أتبعتها القوى العالمية تجاه هذا النزاع .

حيث شكلت تلك الاستراتيجيات العالمية في كثير من الحالات إطار مرجعياً للسلوك الإقليمي، فالدور البريطاني كان وراء المشاكل الحدودية بهذه المنطقة، وعلى شاكلته كان الدور إطاراً مرجعيا للسلوك الإقليمي، فالدور البريطاني في المنطقة كان وراء المشاكل الحدودية بهذه المنطقة، وعلى شاكلته كان الدور الأمريكي الذي ساهم في تشكيل التطورات السياسية للحدث السياسي في إطار المنافسة والتوازن الإقليمي

---

[1] . د.مصطفى كامل محمد، التوازن الاستراتيجي في الشرق الأوسط ودور مصر (القاهرة ، مركز الأهرام للترجمة والنشر ، 1995) ص115.

على ذريعة مشكلات الحدود، فكانت حرب الخليج الأولى وتبعتها حـــرب الخلـــيج الثانية وكلاهما اشتعلتا على خلفية نزاع حدودي بين طرفي كل أزمة.

في هذا الخصوص تبرز أدوار القوى العظمى بدءً ببريطانيا التي سعت خلال مدة تاريخية لأن يكون الخليج بحيرة بريطانية ، ثم الولايات المتحدة الأمريكية إلى جانـــب الاتحاد السوفيتي "سابقاً" ، في إطار نظام القطبية الثنائية التي حكمت مسرح الأحداث الدولية بعد الحرب العالمية الثانية ، ومن ثم سيتم التركيز على مواقف تلك الدول تجاه هذا النزاع وانعكاساتها على تطور النزاع ، وذلك من خلال ما يلي :

أولاً : الدور البريطاني في الخليج والموقف من السلوك الإيراني :

من المهم فهم الدور البريطاني في الخليج ولاسيما منذ انتهاء الحـــرب العالميـــة الثانية وحتى الانسحاب البريطاني في عام 1971، حتى يتم فهم الخلاف الحـــالي بـــين الإمارات وإيران حول الجزر الثلاث، وتاريخياً فإن مسألة السيادة على الجزر هي التي جلبت أصل الخلاف بين الإمارات وإيران مع اقتراب القرن التاسع عشر من نهايته، أما قبل ذلك فإن حكومة الهند البريطانية لم تعر أهتماماً كبيراً لمسألة السيادة على تلـــك الجزر وعدتها مسألة داخلية تخص شيوخ القواسم الذين اختلفوا في بعـــض الحقـــب التاريخية، فيما بينهم حول حقوق المرعي والصيد في تلك الجزر والمياه المحيطة بهـــا ولم ينافسهم عليها طرف آخر .[1]

وتأثرت وجهة النظر البريطانية في تلك المدة تجاه احتلال إيران للجزر بالسياسة البريطانية تجاه الفروع المختلفة من القواسم وبالمصالح البريطانية العليا لدى كل فرع، فضلاً عن تأثرها إلى حد ما بالعلاقات الشخصية بين المعتمدين والضباط الـــسياسيين والوكلاء البريطانيين وبين الحكام المختلفين[2].

---

[1] . فاطمة الصانع، الوكيل الوطني ودوره في صنع القرار البريطاني في الساحل المتصالح (1822-1949)، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، العدد69، أبريل 1992، ص104.

[2] . المرجع السابق ، ص105.

أما بعد الحرب العالمية الثانية فقد بدأ الدور البريطاني يضمحل، وكان لتغير موازين القوى الدولية خلال تلك المدة دوراً هام ولاسيما بالنسبة للخليج، إذ ترتب عليه أن لم تعد بريطانيا قادرة على الوفاء بالالتزامات ولعب دور القوة العظمى بكافة أبعادها، من جانب آخر فإن مصالح الولايات المتحدة الأمريكية في الخليج بدأت تنمو وتتزايد بشكل واضح، فيما بدأ الاتحاد السوفيتي يندفع للعب دور القوة العظمى وبدأ التراجع البريطاني فعلياً والذي انتهى بإعلان الانسحاب عن منطقة الخليج في عام 1971.

هذا الانسحاب جعل بريطانيا تواجه حقيقتين هامتين، أولاهما : أن تصرفاً من ذلك القبيل كان سوف يسبب حالة من عدم الاستقرار للنخب السياسية الحاكمة والشعوب التي تحكمها من جهة ، والمصالح البريطانية والغربية من جهة أخرى ، ومن أهم معطيات عدم الاستقرار أن إيران كانت لها أطماع معلنة وصريحة في أراضي وجزر الكثير من الدول والإمارات العربية الواقعة على ضفاف الخليج العربي ، وعلى رأس تلك الأطماع بالطبع تأتي أطماعها في دولة البحرين ، والتي كان من شأنها جر السعودية وإيران إلى صراع مسلح كان من الممكن أن يجلب معه الدمار وعدم الاستقرار للمنطقة ويجر جميع الأطراف الخليجية على المشاركة فيه.[1]

وثانيتهما : أنه في خضم عدم الاستقرار كان على بريطانيا أن تجد لنفسها حليفاً قوياً ليستطيع المحافظة على استمراريتها بشكل لا يعوقه عائق ، تمخض عن النتيجة الأخيرة أن قامت بريطانيا بترتيبات معينة تتعلق بالجزر تمثلت في موقف بريطانيا من احتلال إيران للجزر .

[1] . عبد الله جمعه الحاج، تطور علاقة النخب السياسية الخليجية ببريطانيا، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، العدد66، أبريل1993، ص151.

كانت إمبراطورية بريطانيا العظمى التي بلغت ذروة هيمنتها قد دخلت طور الاضمحلال منذ بداية العقد الخامس من القرن العشرين، إذ فقدت مركزها الدولي خلال حربين عالميتين يفصل بينهما أقل من ربع قرن، حيث تلاشت قيادة القوى الأوروبية التقليدية وأنتقل مركز الفعالية العالمي إلى قوى أخرى، وهي الإتحاد السوفيتي من جانب والولايات المتحدة الأمريكية من جانب آخر، وشكلت جدلية العلاقة بينهما نظاماً دولياً لم تعرفه الإنسانية في أي من مراحلها وانتهت صيغة الاستعمار المباشر وتغيرت أساليب التعامل مع الشعوب، وأصبح العالم يدار سياسياً وفق مسار يعرف بالقطبية الثنائية، حيث تربعت كل من موسكو وواشنطن على قمة الهرم وتوزعت القوى الأخرى في دائرة نفوذ هما، وبذلك أصبح الإطار الدولي مرهوناً بإرادتين كلتيهما تمثل قوة حقيقية وقادرتين على ممارسة هيمنة جزئية من خلال قدرات عسكرية وسياسية واقتصادية.[1]

لقد كان لقرار الانسحاب البريطاني من منطقة الخليج العربي الذي تم الإعلان عنه في عام 1968، وتم تنفيذه في عام 1971، ردود أفعال متباينة، فالدول العربية الصغيرة تشبثت بالوجود البريطاني، الذي كان يمثل عامل اتزان ورادعاً للعديد من الإطماع الإقليمية، فإمارة أبو ظبي على سبيل المثال كانت تعاني من سوء متزايد في علاقاتها مع العربية السعودية على خلفية النزاع الحدودي بينهما مما دعا الشيخ زايد بن سلطان إلى طرح إمكانية مشاركة " مشيخات الخليج وإماراته " على نحو خاص في معالجة الخلل في نفقات الدفاع البريطاني فيما وراء البحار .[2]

فيما رحبت إيران بالانسحاب وعدته خطوة هامة على صعيد تطوير رؤيتها الإستراتيجية الهادفة إلى فرض نوع من الزعامة وتحقيق طموحاتها التوسعية، فإيران لم تكن راضية بوضع البحرين كدولة مستقلة وذات سيادة الذي منحته إياها لجنة الأمم

---

[1] . راوول دوكلور ، الأمن والإستراتيجية في الخليج العربي ، مرجع سبق ذكره ، ص74.
[2] . فنحي الطيلي ، الخليج العربي : النزاعات السياسية وحروب التغيير الاستراتيجي ، مرجع سبق ذكره ، ص 97 .

المتحدة، وبذلك سعت إلى استغلال خروج بريطانيا بالتعويض عن الإخفاق في البحرين، في الوقت الذي رأت بريطانيا أنه من الممكن غض الطرف عما تدبره إيران بشأن الجزر الثلاث نظير ما يمكن أن تقدمه الأخيرة للمصالح الغربية فيما بعد الانسحاب، وبذلك حسمت المساومات بتابعية الجزر الثلاث لصالح إيران[1].

ونتيجة للدور الذي لعبته بريطانيا في منطقة الخليج ، وملائمة مصالحها كان موقفها على النحو الآتي :

إن الموقف البريطاني لا يستحق الكثير من البحث في مصداقيته، فالمسألة تتعلق منذ البداية بالمصالح السياسية البريطانية وبقدر تلك المصالح كانت المواقف البريطانية، فإذا كانت بريطانيا أثناء وجودها بمنطقة الخليج تعارض بشدة المطالب الإيرانية بهذه الجزر، فإنه بعد انسحابها من الخليج بدأت تنظر إلى موضوع الجزر من منظور إستراتيجي لأهميتها للمصالح البريطانية، وهذا أخلت بمعاهداتها واتفاقيات الحماية مع إمارات الخليج العربي واتفقت مع إيران في إطار الدور الجديد الذي منحته المتغيرات الدولية على الساحة الإقليمية لإيران كدولة حامية للمصالح الأمريكية والبريطانية على وجه الخصوص، مما جعل الموقف البريطاني ينحاز إلى الموقف الإيراني وإن كان يتابعه شيئاً من المداهنة تجاه العرب .

وعليه فقد مارست بريطانيا الضغط على الإمارات وبعض الدول العربية ولم تعط أية أهمية للاحتلال الإيراني ، كما عمدت إلى تقديم مقترحات الاتفاق بين إيران ورأس الخيمة والشارقة، وقد عبر السفير البريطاني في القاهرة أثناء زيارته للأمين العام المساعد لجامعة الدول العربية للشؤون السياسية عن وجهة النظر البريطانية حيث قال: "أنه يأمل أن لا يتعرض هذا الاتفاق، والذي يعني به اتفاق إيران والشارقة حول

---

[1] . برجنسكي، أوهلم توازن القوى (بغداد ، مركز البحوث والمعلومات ، 1977) ص59 .

جزيرة أبو موسى لأي نقد في العالم العربي، لأنه ثمرة مفاوضات طويلة وقبله الطرفان بحرية تامة، و لم يضطر أحدهما إلى التخلي عن رأيه أو إلى الاعتراف بسيادة الآخر".[1]

وحول الاحتلال الإيراني لجزيرتي طنب الكبرى والصغرى ذكر السفير البريطاني أن الحكومة البريطانية تأسف لعدم استطاعتها التوفيق بين إيران ورأس الخيمة، على الرغم من أنه عرضت مبالغ سخية ومشروعات متعددة على حاكم رأس الخيمة، إلاّ أنه رفض أية أموال أو مشروعات أو تنازلات، وبذلت بريطانيا محاولات مستميتة لتحديث الاتفاق حتى أن إيران اقترحت على الحاكم شراء الجزيرتين، كما أضاف السفير، أن الجزيرتين ليس لهما أهمية وأنهما أقرب إلى الساحل الإيراني ويقطن إحداهما " 150 " نسمة والأخرى خالية، في حين أخفى أهمية جزيرة أبي موسى كونها يقطنها حوالي " 800 " نسمة من العرب، ويحتمل وجود النفط في مياهها الإقليمية، وكأنه بذلك يهدف إلى أن بريطانيا كانت في مصلحة العرب وأنها بذلت ما بوسعها تجاه التهديدات الإيرانية باحتلال الجزر.[2]

في هذا الخصوص عدد السفير البريطاني هذه المساعي البريطانية لصالح العرب، فبريطانيا حالت دون احتلال البحرين وأهلتها للاستقلال وأبعدت عنها النفوذ الإيراني، كما أنها أنقذت الجزء الأكبر من جزيرة أبي موسى وقبلت إيران عدم سيادتها عليها، وعملت على قيام دولة الإمارات العربية المتحدة واستقلالها وبذلت الجهود لتؤيد إيران هذا الاتحاد، وتأمل بريطانيا أن تنضم رأس الخيمة إليه.

على الرغم من ما قدمته بريطانيا من وجهة نظرها في مواجهة الاحتلال الإيراني للجزر الثلاث فإن المسؤولية تظل على كاهل الحكومة ؛ حيث أن القضية أكثر من مشروع فهي تتعلق بالسيادة على الأرض .

---

[1] . محمد حسن العيدروس، التطورات السياسية في دولة الامارات العربية المتحدة ، مرجع سبق ذكره ، ص444.
[2] . المرجع السابق ، ص445 .

ثانياً : الموقف الأمريكي من النزاع الإماراتي الإيراني :

لم يتبلور الموقف الأمريكي تجاه الجزر الثلاث في موقف محدد بالتأييد أو التحفظ أو الرفض للاحتلال الإيراني للجزر، وإنما تمثل في إستراتيجية اتبعتها الولايات المتحدة الأمريكية تجاه المنطقة، فقد تلقى المسؤولون بالبيت الأبيض قرار بريطانيا بالانسحاب من الخليج في موعد أقصاه عام 1971 بمزيج من عدم الارتياح لما يترتب عليه من فراغ عسكري يوقع المنطقة في قبضة الأطماع السوفيتية فأمريكا لا ترغب في هذا الوقت بالدخول إلى المنطقة بشكل يمثل أعباءً تضيف إلى أعبائها في بعض دول آسيا التي تخشى الولايات المتحدة الأمريكية من الامتداد الشيوعي الذي يمثله الاتحاد السوفيتي وتقاسم مناطق النفوذ في تلك القارة؛ بينما تنظر إلى الوطن العربي ودول الخليج تحديداً على أنها منطقة حيوية ضمن مجالها الحيوي العالمي، والذي مثلت بريطانيا بوجودها في هذه المنطقة الحامي للمصالح الأمريكية بحسب ما في هذه المنطقة، وهذا ما عبر عنه السيناتور " مايك مانسفليد " زعيم الأغلبية في مجلس الشيوخ الأمريكي آنذاك بالقول "إني أشعر بالأسف العميق لاضطرار بريطانيا تحت وطأة أزمتها الاقتصادية للإقدام على مثل هذه الخطوة ومبعث أسفي هو صعوبة أن نطالب بالحلول محلها لملئ الفراغ في الخليج في الوقت الذي لا تملك الموارد أو الرجال اللازمين للاضطلاع بتلك المهمة الشاقة.[1]

لقد أحدث الفراغ الأمني ما بعد بريطانيا تطوراً على صعيد التوازنات الإستراتيجية العالمية في إقليم الخليج العربي، حيث التقي في حلبة الصراع الاتحاد السوفيتي في مواجهة مباشرة مع الولايات المتحدة الأمريكية وأصبح الخليج أحد أهم محاور المواجهة الرئيسية بين القطبين في سبيل تحقيق أمريكا للسيطرة والنفوذ على هذه المنطقة، وانتهجت إستراتيجية تتعامل مع هذا الواقع الجديد الذي بدأ يفرض نفسه،

[1] . د.فتحي العفيفي ، الخليج العربي : النزاعات السياسية وحروب التغيير الإستراتيجي ، مرجع سبق ذكره ، ص 201 .

وبالتالي وضعت في حسبانها، أولاً محاولة التمسك بالتفوق الإستراتيجي في الإقليم، وثانياً عدم السماح للأوضاع الإقليمية بالانفلات داخلياً أو خارجياً، وما يمكن أن يؤول إليه الإخلال بميزان القوى لصالح موسكو .

وفي ضوء ذلك طرحت الولايات المتحدة الأمريكية خيارات من واقع تصورها على النحو الآتي[1] :

1. أن تتبنى دوراً عسكرياً مباشراً لم يعد مرغوباً فيه ، ولكن يمكن الاستعاضة عن ذلك بإمكانية إرسال قوات عسكرية لتأدية المهام الأمنية.

2. توظيف قوة إقليمية وذلك من خلال سياسات الحليف الإقليمي ، بحيث يكون لها القدرة على ضبط الأحداث في المنطقة بما يضمن مصالح الولايات المتحدة على نحو خاص والغرب بشكل عام .

بتداول هذه الخيارات في أوساط الإدارة الأمريكية حسم الأمر لصالح الخيار الثاني والخاص بتوظيف قوة إقليمية ، وتم هذا الاختيار من خلال دراسة قام بها مجلس الأمن القومي الامريكي في الخليج العربي ، حيث جاء في خلاصة هذه الدراسة " أنه من الواجب مضاعفة الوجود الدبلوماسي الأمريكي في الخليج ، وأن على أمريكا أن تؤكد شراكتها مع الدول المطلة على ساحل الخليج ولاسيما السعودية وإيران ، وأن الأخيرة أصبحت هي البؤرة الرئيسية في الاهتمام الأمريكي المتسع".[2]

فيما رأت إيران أن فرصتها التاريخية قد واتتها، ومن ثم أعلن الشاه عن استعداده للقيام بدور الحارس على المصالح الأمريكية في منطقة الخليج العربي، وهكذا فإن المدة من عام 1970 إلى عام 1978 : كانت إيران تمثل خلالها في الحسابات الأمريكية

---

[1] . محمد جاسم النداوي ، أمن الخليج العربي : دراسة في صراع القوتين العظميين في الخليج العربي (1968-1979)، أطروحة دكتوراه ، غير منشورة ، جامعة بغداد ، 1986، ص43.

[2] . روبرت جي. ايرنجل دنل، خيارات السياسة الأمريكية في إيران والخليج العربي-دراسة إستراتيجية رقم 3 (بيروت ، مؤسسة الأبحاث العربية ، 1980) ص8 .

الحارس الذي وفر الحماية للخليج، إذ استندت الولايات المتحدة الأمريكية في ذلك إلى أن إيران تتميز عن غيرها بالإمكانات البشرية العسكرية وقابلية الحركة والتقدم التقني وهو التوجه الذي ساهم في تضخيم قوة إيران العسكرية، وأن دافع احتلالها للجزر الثلاث كان كجزء من التعبير عن هذه القوة، واعتبار العلاقة الإستراتيجية التي تربطها بالولايات المتحدة بمثابة الضوء الأخضر في فرض هيمنتها وتكريس دورها الإقليمي ورعاية أمن واستقرار المنطقة .[1]

كما أن إستراتيجية الولايات المتحدة تجاه إيران ضمت إلى جانبها المملكة العربية السعودية في إطار ما عرف بسياسة " الدعامتين " في محاولة للالتفاف حول الثقل الذي تشكله السعودية في محيطها العربي والإسلامي، وبالتالي حرصت الولايات المتحدة الأمريكية على تقديم الدعم والمساعدات العسكرية لكل من إيران والسعودية والعمل على احتواء المنطقة بأسلوب التبعية العسكرية .

ثالثاً : موقف الاتحاد السوفيتي من الاحتلال الإيراني للجزر الثلاث :

الواقع أن النهج الأمريكي استند على معطيات الواقع العالمي والإقليمي، إذ على الصعيد العالمي يسود التنافس الأيديولوجي بين الاتحاد السوفيتي وسياسة الاحتواء ومناطق النفوذ وبؤر الصدام ، وعلى الصعيد الإقليمي نهج سياسات التبعية بحسب الأيديولوجيات السياسية التي تسود أنظمة الحكم الإقليمية مابين محافظه و" راديكالية " لنهج الأولى نهجاً موالياً للولايات المتحدة الأمريكية والغرب ، أي المعسكر الغربي بحسب تقسيم نظام القطبية الثنائية التي تسود النظام العالمي، والثانية نهج رافض يتعارض مع نهج وسياسات الولايات المتحدة الأمريكية والغرب ويتواءم مع نهج دول الاتحاد السوفيتي ومنطقة الخليج العربي، كونها منطقة حيوية وحساسة في التفاعلات الدولية والتي مثلت إلى حد بعيد منطقة نفوذ غربي لم تخل من تأثيرات الاتحاد

[1] . فتحي الشقيلي ، الخليج العربي : النزاعات السياسية وحروب التغيير الاستراتيجي ، مرجع سبق ذكره ، ص 107 .

السوفيتي، ونهج العراق كقوى إقليمية سياسية موالية للاتحاد السوفيتي وبعض دول الجوار، الأمر الذي دفع بدول الخليج المحافظة العربية ولاسيما العربية السعودية وإمارات الخليج إلى نهج السياسة الأمريكية تخوفاً من المد الشيوعي والذي تمثله إيران .

في هذا الخصوص مثلت إيران القوى الإقليمية الكبرى التي ترتبط من حيث النهج السياسي الأمريكي والأيديولوجية السياسية بأنظمة الحكم في العربية السعودية وإمارات الخليج كحزام واقي في مواجهة المد الشيوعي والمدعومة من قبل الولايات المتحدة الأمريكية والغرب، وكان لذلك الانعكاس على مواقف دول الخليج تجاه احتلال إيران للجزر الإماراتية الثلاث .

في ذلك الوقت كانت سياسة الاتحاد السوفيتي تجاه منطقة الخليج تبدى في الظاهر على أنها سياسة قوة دولية موازية للولايات المتحدة الأمريكية ، في إطار القطبية الثنائية التي سادت النظام العالمي ما بعد الحرب العالمية الثانية إلى مطلع عقد التسعينيات من القرن الماضي، والتي يمكنها الحد من الهيمنة الأمريكية ودعم قضايا التحرر، إلاّ أنها في الواقع لم تبد السياسة السوفيتية إلا في إطار موازنة المصالح مع الولايات المتحدة الأمريكية، وأن التحرك السياسي لا يتعدى ما يقتضيه الدفاع عن الأمن السوفيتي ، إذ أن موسكو تدرك أن منطقة الخليج العربي هي منطقة حيوية للغاية لاسيما للمصالح الأمريكية والغربية، وهي بدورها تتحاشى الصدام مع تلك القوى، إذ أن التحرك السوفيتي في منطقة الخليج إنما ينطبق من كون منطقة الخليج تعد منطقة حدودية بالنسبة للاتحاد السوفيتي، فالأجزاء الجنوبية منه تلاصق أفغانستان وتركيا وإيران، وهي دول الجوار الجغرافي على نحو يدفع السوفيت لاحتواء أية مضاعفات سلبية على أمنهم ومصالحهم العليا ؛ ومن ثم فأن الدور الذي يلائم أهدافهم هو محاولات خلق القلاقل

والاضطرابات الإقليمية وتدعيم حركات الرفض داخل المجتمعات الخليجية وعلى ضوء ذلك كانت منطقة الخليج مسرحاً للعمليات الأمريكية .[1]

هذا المنهج السوفيتي أدركته إيران التي عانت اجتياح القوات الروسية خلال الحرب العالمية الثانية المناطق الشمالية لإيران، واستمرت بها حتى عقب انتهاء الحرب فيما انسحبت القوات الأمريكية والبريطانية من الجنوب الإيراني؛ ثم عمدت إلى مساعدة الثوار ضد حكومة طهران المركزية ونشر الأفكار الشيوعية في إيران[2]، مما دفع بإيران إلى رفع شكوى ضد السوفيت إلى مجلس الأمن الدولي بتاريخ 1946/1/27 اتهمت فيها السوفيت بالتدخل في الشئون الداخلية لإيران ، ولكن مجلس اصدر قراراً في 1946/1/30، يقضي بإجراء مفاوضات مباشرة بين إيران والاتحاد السوفيتي لحل خلافاتهما، لم تؤد المفاوضات إلى نتيجة لقد طلب السوفيت موافقة الحكومة الإيرانية على بقاء القوات السوفيتية في بعض المناطق غير المحددة، كما طلبوا تأسيس شركة نفط إيرانية سوفيتية مشتركة للتنقيب عن البترول في شمال إيران .[3]

في الرابع من شهر أبريل عام 1946 توصل الإيرانيون والسوفيت إلى أتفاق يقضي بانسحاب القوات السوفياتية من إيران خلال ستة أسابيع؛ وأتفق الجانبان على شركة نفط مشتركة إيرانية سوفيتية، يصادق البرلمان الإيراني عليها تؤسس خلال سبعة أشهر ابتداء من تاريخ 1946/3/24 .[4]

في عام 1955 دخلت إيران في حلف بغداد الموجه ضد السوفيت وبعدها ارتبطت بالحلف المركزي، إلاّ أن ذلك لم يمنع من أقامة علاقات قوية مع الاتحاد

---

[1] . خليل علي مراد، تطورات السياسة الأمريكية للخليج العربي (بغداد ، جامعة بغداد 1979) ص287 .
[2] . عبد الله النفيسي، ميزان القوى من واقع التسلح في منطقة الخليج، مجلة السياسة الدولية، مجلد10، العدد37، يوليو 1974، ص102.
[3] . محمد حسن العيدروس ، مرجع سابق ، ص557 .
[4] . د. جمال زكريا قاسم، مشكلات الأمن والخليج العربي منذ الانسحاب البريطاني إلى حرب الخليج الثانية ، مرجع سبق ذكره ، ص 120 .

السوفيتي ، إذ قبل دخولها الحلف تم التوقيع على معاهدة في ديسمبر عام 1954 بين السوفيت وإيران .[1]

والواقع أن هذا التحسن في العلاقات السوفيتية الإيرانية دوافعه ؛ فالسوفيت يربطون تطلعاتهم في منطقة الخليج العربي بعلاقة إيران بالدول العربية في الخليج بغية توسيع تجارتهم وإيجاد أسواق لمنتجاتهم ، مما يؤدي إلى تقوية نفوذ السوفيت ابتداءً من المياه الدافئة الى المحيط الهندي بالإضافة الى التزامات السوفيت تجاه الكتلة الشيوعية في أوروبا الشرقية وإمدادها بالبترول اللازم ؛ إضافة الى محاولة التغلغل في منطقة الخليج عن طريق إيران .

وهذا التحسن في العلاقات بين الاتحاد السوفيتي وإيران دفع بإيران إلى التصور أن حدودها الشمالية والمحاذية للاتحاد السوفيتي لن تشكل خطراً أو تهديداً لهما، فقررت في عام1967 سحب قواتها العسكرية من الشمال إلى حدودها مع العراق والخليج العربي، وبهذا التصور فإن مركز الدفاع الإيراني نقل من الحدود السوفيتية إلى جنوب غرب إيران ومنطقة الخليج[2].

بهذه النجاحات الإيرانية في خلق علاقات تعاون مع الاتحاد السوفيتي غذت طموحات التوسع الإيراني وفرض نفوذها تجاه منطقة الخليج العربي .

فالدبلوماسية الإيرانية عملت ولمدة طويلة من أجل كسب جميع الدول الكبرى والرأي العام إلى جانبها ، في الوقت الذي كانت تستعد فيه لبناء جيش قوي لا لمحاربة جيرانها من غير العرب وإنما كان جهدها منصب تجاه لعب دور " الدولة الإقليمية " .[3]

---

[1] . أمل الزياني ، البحرين من عام 1783-1973 ، مرجع سبق ذكره ، ص 119 .
[2] . سلمى حداد ، المساعدات الأمريكية لايران (بيروت ، دار القدس ، 1994) ص 48 .
[3] . رياض نجيب الريس ، صراع الواحات والنفط وهموم الخليج (بيروت ، دار النهار ، 1971) ص 303 .

وهذا النهج الإيراني عمد الاتحاد السوفيتي إلى نهج العلاقات المتوازنة ، وذلك من مساندة الإمارات في حقها في الجزر الثلاث من ناحية ، ومن ناحية أخرى عدم اتخاذ أي موقف محدد تجاه احتلال إيران للجزر ؛ وكان الاتحاد السوفيتي يسعى من خلال تهدئة سلوكه تجاه النزاع المحافظة على مصالحه في المنطقة ، واستمرار مشروعات التعاون مع الدول الكبرى .

خاتمة الفصل :

لقد جاء الاحتلال الإيراني للجزر الثلاث نتيجة متغيرات عالمية وإقليمية ، فعلى الصعيد العالمي بدأ الانسحاب البريطاني من منطقة الخليج حيث شكلت بريطانيا عائقاً أمام تطلعات إيران باحتلال الجزر من ناحية وأمن واستقرار دول منطقة الخليج العربي من ناحية أخرى، وأثر ذلك طرحت في الأوساط السياسية الأمريكية والبريطانية مسألة ملء الفراغ الناجم عن هذا الانسحاب، إذ فاضلت الولايات المتحدة الأمريكية ضمن خياراتها تجاه أمن واستقرار المنطقة خيار الحليف الإقليمي، الذي يرعى المصالح الأمريكية والغربية على وجه العموم .

ويكون لهذا الحليف قدرات لممارسة دور دولة الإقليم النافذة والذي يحقق الموازنة والاستقرار في المنطقة ، ويقف في وجه المد الشيوعي الذي يمثله الاتحاد السوفيتي في إطار صراع شرق- غرب ؛ وكانت إيران الأكثر قبولاً من حيث موقعها الجيو استراتيجي في الصراع العالمي وارتباطها السياسي بالغرب ، وهو ذات الطموح الذي تسعى إليه إيران وأقبلت على احتلال الجزر في إطار تكريس هذا الدور من ناحية وتطبيق فكرة الخليج الفارسي من ناحية أخرى .

على الصعيد الإقليمي كان للانسحاب البريطاني أثره على تفاعلات النظام الإقليمي الخليجي ؛ حيث طغى عليها هاجس الخوف من هيمنة القوى الإقليمية

الكبرى ، وكان نتاج هذا الهاجس نهج الكيانات الإقليمية الناشئة للدور في إطار إحاقة اتحاد الإمارات العربية كوحدة سياسية يمكنها من ممارسة سياسة متوازنة ، وذلك في إطار نظام إقليمي تحكمه منذ عصور توازن قوى تمثله إيران ؛ السعودية، العراق ، وكذا دولة الإمارات، قطر، الكويت والبحرين قامت بنهج سياسة مستقلة تعتمد على الحليف الخارجي .

هذا ترتب عليه تنافس السعودية والعراق في إطار دولة الإقليم ، وباختلاف سياسي- أيديولوجي بينهما يرجح السعودية إلى جانب إيران بحكم تشابه أنظمة الحكم والتخوف من المد الشيوعي ، هذا الحال كان له انعكاساته على ردود الأفعال لدى دول الخليج وإماراته ، فإمارة الشارقة دخلت للمفاوضات بوساطة بريطانية بشأن جزيرة أبي موسى التابعة لها نتج عنها مذكرة التفاهم ، بينما إمارة رأس الخيمة رفضت المفاوضات بشأن جزيرتي طنب الكبرى والصغرى ؛ متأثرة بالموقف العراقي الناجم عن العلاقات التي تربط بينهما ، أما أمارة أبو ظبي فقد نددت العجز العربي اتجاه النزاع وأكدت على أن قضية الجزر هي قضية عربية تهم العرب جميعاً .

ونتيجةً لمواقف الإمارات المعنية بقضية احتلال الجزر والتي عبرت عن حاله من التشتت الناجم عن الضعف العربي ، وهو ذات الحال الذي دفع بإيران إلى احتلال الجزر ، جاءت المواقف العربية على الصعيد الإقليمي ، فرغم أن مواقف الجامعة العربية وبعض الأقطار العربية اكدت على حق دولة الإمارات العربية في الجزر المحتلة ، الا انها لم ترتق إلى مستوى الفعل ، وعبرت عن ذلك مواقف الدول العربية التي جاءت متضاربة ومهادنة في إطار موازنة المصالح القطرية ، يستثنى منها بعض المواقف العربية الحازمة والمنصفة ، ومنها الموقف الليبي الذي عبر عن موقف واضح مقترن بإجراءات عملية ورؤية ثابتة تجاه كافة القضايا العربية .

في إطار السياق نفسه جاءت المواقف العالمية والمتمثلة في موقف الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي وبريطانيا ، حيث نجد أن القوتين الأولى والثانية كقوى توازن دولي حكم مسار العلاقات الدولية آنذاك ، عبر مواقفهما عن إستراتيجيتهما اللتين تخدم مصالحهما ، فتعاملتا مع الاحتلال الإيراني للجزر في إطار الاستنكار والدعوة الى الحل السلمي ، أما القوى الثالث والمتمثلة في بريطانيا فجاء موقفها مؤيداً لإيران ولو بشكل غير مباشر ، ولكن كل ما صدر عنها من مواقف عبر عن ذلك ، والغرض من ذلك هو إبراز إيران كدولة إقليمية كبرى يراد منها حفظ أمن الخليج وحماية مصالح الدول الكبرى .

الفصل الثالث

المواقف الإقليمية والعالمية من تطورات النزاع الإماراتي–الإيراني حول الجزر الثلاث عام 1992

الفصل الثالث

المواقف الإقليمية والعالمية من تطورات النزاع

الإماراتي – الإيراني حول الجزر الثلاث عام 1992

تمهيد :

شهدت الساحة الدولية في مطلع عقد التسعينيات من القرن العشرين تغيراً كبيراً في بنية النظام العالمي ، وهذه التغير تمثل في انهيار نظام القطبية الثنائية التي سادت النظام العالمي منذ نهاية الحرب العالمية الثانية ، كان أقطابها الاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة الأمريكية ، وجاءت لصالح الولايات المتحدة وتكريس نظام القطب الواحد والتي عمدت إلى إحداث تغييرات جديدة على تفاعلات النسق الدولي ، ومن ثم على النظام الإقليمي في إطار ما عرف بالنظام العالمي الجديد ، مما أدي إلى إحداث ترتيبات جديدة في منطقة الخليج العربي التي شكلت أحد محاور التفاعلات الدولية.

هذه الترتيبات تعارضت مع الإستراتيجية العالمية التي ينتهجها نظام القطبية الثنائية في التفاعلات الإقليمية في هذه المنطقة، فلم تعد مسألة الحليف الإقليمي وسياسة التوازنات الإقليمية هو النسق الذي تتبعه القوى الفاعلة في النسق الدولي وإنما ترتكز على متغيرات جديدة كان التواجد العسكري الأمريكي في منطقة الخليج هو الفاعل الرئيس لهذه الإستراتيجية وفرض الرؤية الأمريكية على سياسة هذه المنطقة.

هذه السياسة الأمريكية أبعدت إيران من القيام بأي دور إقليمي في هذه المنطقة الأمر الذي دفع بها إلى إثبات وجودها وقدرتها الإقليمية وذلك بتصعيد قضية الجزر المتنازع عليها من خلال تجاوزاتها لمذكرة التفاهم لعام 1971 في جزيرة أبي موسى، مستندة على المتغيرات التي حدثت في بنية النظام الإقليمي الخليجي، والمتمثلة في اجتياح القوات العراقية لدولة الكويت، ثم انهيار القوة العراقية بسبب حرب الخليج،

وبروز التناقض الحاد بين أقطار الخليج العربي في رؤيتها لأمن الخليج وإتباع سياسة موازنات تعتمد على القوى الخارجية التي مثل فيه الوجود العسكري الأمريكي الفاعل الرئيس.

هذه المتغيرات العالمية والإقليمية كان لها انعكاسها على قضية الجزر، وهذا ما سوف يتضمنه الفصل الثالث من خلال ثلاث مباحث على النحو التالي :

المبحث الأول : التجاوزات الإيرانية في جزيرة أبو موسى عام 1992.

المبحث الثاني : الموقف الإقليمي من النزاع الإماراتي – الإيراني عام 1992 .

المبحث الثالث : الموقف العالمي من النزاع الإماراتي – الإيراني عام 1992.

المبحث الأول

التجاوزات الإيرانية في جزيرة أبو موسى عام 1992

مع بداية التغيرات الجديدة التي طرأت على الساحة الدولية منذ انهيار نظام القطبية الثنائية، وظهور ملامح جديدة لترسيم الخارطة السياسية للنظام العالمي الجديد الآخذ في التشكل طبقا لمفاهيم جديدة ، أثيرت مشكلة الاحتلال الإيراني للجزر الثلاث التابعة لدولة الإمارات العربية المتحدة في إطار سياسي ودولي مما عرف بأحداث 1992، وتمثلت في إجراءات إدارية وعسكرية اتخذتها السلطات الإيرانية في جزيرة أبي موسى شكلت تجاوزات لما نصت عليه مذكرة التفاهم الموقعة بين إمارة الشارقة وإيران في عام 1971، بشأن جزيرة أبي موسى.

وجاءت الإجراءات الإيرانية متزامنة مع زيارة رئيس جمهورية إيران الإسلامية السيد هاشمي رفسنجاني في شهر مارس عام 1992، بشكل مفاجئ للجزيرة، وتعد أول زيارة يقوم بها رئيس إيراني إلى جزيرة أبي موسى بجانب نظيرتها جزيرتي طنب الكبرى والصغرى منذ احتلالها في عام 1971.

عقب هذه الزيارة اتخذت السلطات الإيرانية سلسلة من الإجراءات العسكرية والإدارية، تمثلت في الآتي[1]:

أولاً : عملت السلطات الإيرانية على منع رعايا دولة الإمارات العربية المتحدة الموجودين في الجزيرة وهم من سكان الجزيرة الأصليين وكذلك الوافدين من العرب والأجانب من التجول في الجزيرة إلاّ ضمن كيلو متراً واحداً في المنطقة التي يقطنها العرب.

---

[1] . شملان العيسى ، الخلافات الحدودية والاقليمية بين العرب وايران، مرجع سبق ذكره ، ص 442 .

ثانياً : تشديد عمليات التفتيش تجاه القادمين من سكان الجزيرة من أبناء دولة الإمارات العربية أو العاملين فيها.

ثالثاً : عمدت إلى إنشاء بلدية أبي موسى تكون تابعة لمحافظة بندر عباس، في محاولة لربط خدمات المواطنين بالجزء المخصص لإيران في الجزيرة.

رابعاً : قامت بطرد بعض العاملين في الجزيرة في مارس عام 1992م، وإجبار المعلمين المقيمين من غير أبناء دولة الإمارات من حمل الهوية الإيرانية أو مغادرة الجزيرة نهائياً.

بجانب هذه الإجراءات الإدارية الآنفة الذكر اتخذت بعض الخطوات العسكرية كانت على النحو الآتي [1]:

أولاً : توسيع منطقة الوجود العسكري في الجزيرة والقيام ببناء قرية أنموذجية، وإقامة نقاط تفتيش عسكرية في المنطقة العربية من الجزيرة.

ثانياً : نصب إيران أنظمة للصواريخ في الجزء الذي يتبع دولة الإمارات العربية .

وكان لهذه الأهداف صداها على المستويين الإقليمي والعالمي وعلى السلطات الإقليمية والعالمية التي عبرت عن مواقفها تجاه هذه التجاوزات الإيرانية وتصعيد عملية النزاع، مما دفع بإيران إلى تقديم جملة من التبريرات، تضمنت الآتي[2]:

أولاً : أن هذه الإجراءات موجهة إلى عمليات تهريب السلع التي تحتكرها الدولة الإيرانية كالسكر والشاي والتبغ.

ثانياً : أن هناك تحركات مريبة تجري في القسم الذي تسيطر عليه الشارقة بحسب مذكرة التفاهم.

---

[1]. د. عصمت عبد المجيد ، مواقف وتحديات العالم العربي (القاهرة ، دار الشروق ، 2003) ص 312 .
[2]. د.شملان العيسى، الخلافات الحدودية والإقليمية بين العرب وإيران، مرجع سبق ذكره ، ص441.

ولكن السلطات الإيرانية لم تقدم ما يؤكد صحة هذه الادعاءات بل أنها أكتفت بالقول بما ورد في خطاب رئيس الجمهورية الإسلامية في خطبة صلاة الجمعة بتاريخ 1992/9/18، حيث قال " أن السلطات الإيرانية قامت باحتجاز عدد من المسلحين التابعين لطرف ثالث، لم يعلن عنه، وبأنهم كانوا يحاولون الدخول إلى جزيرة أبي موسى بصورة غير شرعية، ثم أضاف أن سياسة إيران لا تهدف إلى خلق الأعداء والمنازعات ولكنها تعمل بشكل أحادي لضمان سلامة أراضيها ووحدتها.[1]

عقب هذه الإجراءات التي أقدمت عليها إيران في جزيرة أبي موسى أجتمع المجلس الأعلى للإمارات العربية المتحدة بتاريخ 1993/5/12 ، لبحث القضية الخاصة بجزيرة أبي موسى ، وتم الاتفاق في الاجتماع على أن أي التزام من قبل عضو من أعضاء الاتحاد يعد التزاماً للاتحاد كله.[2]

وعلى ضوء ذلك بدأت الإمارات العربية المتحدة بتوجيه الاتهامات إلى إيران بمنع رعاياها من دخول جزيرة أبي موسى إلاّ بتصاريح دخول من قبل السلطات الإيرانية وفرض سياسة الأمر الواقع بالتدريج، وذلك من خلال بناء الطرق وإنشاء مدرج للطائرات والعمل على توسيع نفوذها العسكري في الجزيرة.[3]

وأمام هذه الأحداث كانت الإمارات العربية تكثف الجهود والتحرك على المستوى الإقليمي مع دول مجلس التعاون الخليجي ومع بقية الدول العربية من خلال الجامعة العربية، وتم نقل موضوع النزاع إلى الأمم المتحدة، فيما صعدت إيران من لهجة الخطاب السياسي تجاه الجزر، إذ حذر الرئيس الإيراني هاشمي رافسنجاني من التعرض للجزر بالقول "بأن الإمارات سوف تعبر بحراً من الدماء للوصول إلى الجزر

---

[1] . المرجع السابق ، نفس الصفحة .
[2] . مجلة الأسبوع العربي 28 سبتمبر ، 1992 .
[3] . مجلة كيهان العربي 28 كانون الأول / ديسمبر ، 1992 .

مؤكدا أن إيران لن تتخلى عن إستراتيجيتها تجاه الجزر الثلاث مهما كلفها الأمـــر[1]، هذه الأحداث دفعت بالعديد من المراقبين والمهتمين بالشأن الإيراني إلى طرح السؤال لماذا صعدت إيران تجاوزاتها في جزيرة أبي موسى في هذا الوقت بالذات؟ .

من المعروف أن السلوك السياسي لدولة ما ليس بالضرورة أن يكون نتاجاً لعامل واحد وإنما ناتج عن عدة عوامل تكون في محصلتها النهائية السلوك النهائي للدولة في علاقاتها الدولية.

وهذا يعكس مركب الأسباب التي تضمنها النزاع الإماراتي الإيراني، مما جعـــل الآراء والتفسيرات تتعدد حول التجاوزات الإيرانية في جزيرة أبي موسى من بينها مـــا يأتي[2]:

أولاً : هناك رأي أول بشأن هذه التجاوزات مفاده أن إيران هدفت من تلـــك التجاوزات إلى تأكيد احتلالها لجزيرتي طنب الكبرى والصغرى وهذا بمثابة إنـــذار إلى القوميات التي تشكل الدولة الإيرانية ، إذ تحوي إيران عدة قوميات، منها " البلـــوش، الأكراد، الفرس، التركمان، الاذربيجان والعرب " ، وكانت النزعات الانفصالية قـــد بدأت تظهر بوضوح في إيران لاسيما لدى الأكراد، فضلاً عـــن التحـــرك التركـــي الأمريكي في جمهورية اذربيجان، الواقعة على الحدود الشمالية لإيران مما زاد في تعقيد الأمور.

ثانياً : وهناك رأي ثاني مفاده أن تلك التجاوزات ناجمة عن توقعات اقتصادية، واستند هذا الرأي إلى ضعف الاحتياطي النفطي لإيران، مما دفعها إلى فرض ســـيطرتها على الجزر الإماراتية الثلاث لتمكنه من ملكية ثروات هذه الجزر، وتمنحهـــا امتـــداداً لمياهها الإقليمية المقدرة بنحو (12) ميلاً بحرياً، تبدأ من نهاية الحدود البرية لهذه الجزر

---

[1] . شملان العيسى ، الخلافات الحدودية والإقليمية بين العرب وإيران، مرجع سبق ذكره ، ص 441 .
[2] . المرجع السابق ، ص 442 .

باتجاه الإمارات العربية، وبذلك تكون جميع حقول النفط والمخزون النفطي في هـذه المياه تابعة لها[1].

يعزي جانب آخر من هذا الرأي إلى محاولة الحكومة الإيرانية توجيه الشعب الإيراني إلى قضية قومية تبعده فيها عن التفكير في الوضع الاقتصادي المتدهور والبطالة والتضخم ، ويربطون ذلك بأعمال العنف التي ظهرت بمدن إيرانية رئيسة كانعكاس لهذه الحالة .

ثالثاً : رأى ثالث مضمونه أن التحاوزات الإيرانية في أبي موسى تعد ردة فعل موجهة إلى دول مجلس التعاون الخليجي ودول إعلان دمشق والولايات المتحدة الأمريكية ذات الصلة بالترتيبات الأمنية في المنطقة التي استبعدت منها إيران، وهذه التحاوزات بمثابة إنذار موجه لتلك الدول وإظهار إيران على أمنها لا يمكن أن تكون بمعزل عن أية ترتيبات أمنية في الخليج العربي، واستناداً إلى وضعها التاريخي والاقتصادي والعسكري وحجم مصالحها السياسية والإستراتيجية في الخليج لا يمكن أن تقبل بدور هامشي لا يحقق مصالحها في مسألة أمن الخليج.

وفق هذه الآراء جميعاً جاءت التحاوزات الإيرانية في جزيرة أبي موسى وتأكيد احتلالها جزيرتي طنب الكبرى والصغرى من منطلق عوامل إقليمية وداخلية عديدة ، إذ صاحب انهيار الاتحاد السوفيتي في شهر أغسطس عام 1990م، تغيراً استراتيجياً في منظور إيران إلى المنطقة إذ زال الهاجس الأمني الذي كان يمثله الاتحاد السوفيتي و لم يعد لها حدود مع أي دولة ذات إستراتيجية عالمية ، وساعدها ذلك على تنشيط دورها ودعم طموحاتها في الوطن العربي.

---

[1]. نازلي معوض أحمد ، تركيا وإيران ، كارثة الخليج الثانية ـ مقارنة تحليلية ، مجلة العلوم الاجتماعية ، الكويت ، السنة 19 العدد 2 ، صيف، 1991 ، ص 19 .

كما أفرزت حرب الخليج الثانية مجموعة التناقضات العربية التي فرضت نفسها تجاه مواجهة غزو العراق للكويت، وساهمت دول الخليج العربي وسوريا ومصر بالمشاركة إلى جانب قوات التحالف الدولي المضاد للعراق وأطراف عربية أخرى رأت أن المسألة يجب أن تحل عربياً، وبرز العديد من التناقضات العربية في هذا الخصوص، إلى درجة أنها أدت إلى انهيار النظام العربي الخليجي والإقليمي، وصاحب هذه التفاعلات إعلان الأمين العام لمجلس دول التعاون الخليجي عقب اجتماع تلك الدول بهدف النظر في المتغيرات الجديدة ودراسة مشكلة غزو الكويت ، بأنه يجب تدارس التنسيق والتعاون بين الدول الثمان في المرحلة ما بعد تحرير دولة الكويت ، في المجالات كافة ولاسيما منها الأمنية والسياسية والاقتصادية .[1]

هذا التصريح أعطى إيران مؤشراً أن ترتيبات إقليمية في الخليج العربي تستثني إيران بحكم ما أورده أمين عام مجلس التعاون الخليجي في تصريحه ، ودخول سوريا ومصر في هذه الترتيبات الجديدة ، وإيران تبدى قلقها الشديد تجاه تدخل مصر في شؤون دول الخليج العربي وإلى حد ما تدخل سوريا ما لم يتبعه تنسيق بين الطرفين " الإيراني – السوري " .[2]

كان هذا المتغير في سياسة دول الخليج تجاه أمنها، وما صاحب اجتياح العراق لدولة الكويت من بروز خلل في توازن القوة العربية الإقليمية لصالح دول الجوار الناجم عن تدمير القدرات العسكرية والاقتصادية العراقية ، قد دفع بإيران إلى محاولة فرض وجودها في ظل التنافس في هذه الحالة .

بجانب تنامي الوجود العسكري الأمريكي والغربي في منطقة الخليج العربي مما جعل إيران تدرك أن الدولة الإقليمية لم تعد من إستراتيجيات القوى العالمية ، وأن هذا

---

[1] . محمد نصر مهنا ، النظام الإقليمي الخليجي والمتغيرات السياسية (القاهرة ، مكتبة العلوم والإيمان ، 2004) ص 165 .
[2] . المرجع السابق ، ص 166 .

التواجد الأمريكي يهدد أمنها القومي ويحد من دورها الإقليمي ، وبالذات منذ التحولات التي طرأت مع الثورة في إيران عام 1979 على المفهوم الأمني الإيراني من آلية لحماية المصالح الأمريكية الغربية في المنطقة الى ركيزة لحماية مكاسب الثورة الإيرانية وتصدير مبادئها ، هذه العوامل الآنفة الذكر كانت بمثابة الظروف الساخنة التي دفعت بإيران نحو تصعيد قضية الجزر الثلاث ، واعتبار الوجود الإيراني فيها أحد الثوابت غير القابلة للتفاوض ، والتعبير عن مدى قدراتها السياسية والعسكرية والاقتصادية وبالتالي دورها الفاعل في التفاعلات الإقليمية .

المبحث الثاني

الموقف الإقليمي من النزاع الإماراتي – الإيراني عام 1992

لقد تبنت إيران منذ انطلاق الثورة الإسلامية وتوليها السلطة في إيران نهجاً سياسياً مغايراً لما كان في عهد الشاه إيران ، حيث نادت بإبعاد الوجود الأجنبي عن منطقة الخليج وأن أمن الخليج مسؤولية الدول المطلة عليه، وأن تأكيد دورها الإقليمي إنما تأتى من قدراتها السياسية والاقتصادية والتاريخية في هذه المنطقة و لم تعد تمثل هذا الدور بدعم القوى الغربية إنما التعويل على أيديولوجيتها الإسلامية .[1]

من ذلك المنظور كان من الطبيعي أن تتزعج وتحتج إيران على استبعادها من الترتيبات الأمنية لمنطقة الخليج ، ووجهت إيران انتقادات حادة لإعلان دمشق، والدور المصري على الأخص، حيث أشارت الصحافة الإيرانية إلى أنه على مصر وسوريا أن يهتموا بقضايا الدفاع عن حقوق المسلمين ضد الصهيونية وليس التدخل في الشأن الخليجي الذي يقع بعيداً عنهما.[2]

فإيران تدرك أن الوجود الغربي لن يهدد الدول الصغيرة بل يمثل تحدياً لدورها، بوصفها الدولة الإقليمية الكبرى، من حيث حجمها وتعداد سكانها، والتمسك باستبعاد الوجود الأجنبي ليس مجرد ردود أفعال إزاء الأحداث ومغنماً لرد فعل القوى الإقليمية الأخرى مثل الهند واندونيسيا تجاه أوضاعهما الأمنية.[3]

وتسعى إيران إلى تحقيق مصالحها الإستراتيجية والاقتصادية والسياسية في منطقة الخليج من منظور إيديولوجيتها الإسلامية، التي تحمل تعارضاً لفتح المجال أمام الكثير من الاختلافات في العلاقات العربية والإيرانية، إذ تعدو إيران في هذه الحالة دولة توسع

---

[1] . مجلة كيهان العربي ، العدد 1992/12/16 .
[2] . المرجع السابق .
[3] . المرجع السابق .

وسيطرة وليست دولة باحثة مع تلك الدول عن استقرار المنطقة، مما زاد تخوف دول الخليج العربي من التقارب، لم تكف السياسة الإيرانية عن المناورة من أجل تحقيق إستراتيجيتها الإقليمية، إذ وجه الرئيس رافسنجاني انتقاداته للاتفاقيات التي وقعتها شتى دول مجلس التعاون الخليجي مع الولايات المتحدة الأمريكية، وقال نحن نعارض تلك الاتفاقيات ونؤمن بأن أي وجود عسكري للغرب لن يساعد إلاّ على تعكير صفو السلام والاستقرار.[1]

وعلى ضوء ذلك تعارضت المساعي الإيرانية من أجل فرض وجودها في المنطقة ، مع مسألة عزل إيران من قبل الولايات المتحدة الأمريكية عن العالم في إطار تحولات النظام العالمي الجديد ، مما يشير إلى قلق إيران بشكل مستمر وذلك ما جعل إيران توجه الانتقادات إلى السياسة الأمريكية وتصفها " بالشيطان الأكبر " .

ونتيجة للممارسة الأمريكية بدأت إيران في إثارة النزاع لتجاوزاتها في جزيرة أبي موسى، وهي تحاول بذلك إثبات قدراتها ودورها الإقليمي، وتدرك إيران أن هذا النزاع لا شك له أبعاده الإقليمية ، التي ترى إيران ضرورة لفت انتباه القوى الإقليمية ولاسيما دول الخليج العربي إلى قدرة إيران على التوسع وإثارة المشاكل.

وإذا كانت إيران قد أرادت من جراء تجاوزاتها في جزيرة أبي موسى توجيه إنذار إلى الدول المهتمة بترتيبات أمن الخليج ، فإنها في المقابل أشعلت فرع مناهضيها في الولايات المتحدة الأمريكية ، إن تصعيد قضية الجزر الثلاث كان جزءً من احتواء نفوذها ، وهذا ما اتضح في مقالة افتتاحية لصحيفة " كيهان انتر ناشيونال " ، جاء فيها " أن هذا التطور هو القضية القديمة حول محاولة الأيدي الأجنبية في زعزعة سلام المنطقة "[2].

---

[1] . جريدة العرب ، لندن ، 1992/12/18 .

[2] . صالح عبد الرحمن المانع، تطور العلاقات الإيرانية الخليجية (أبو ظبي ، مركز الإمارات للبحوث والدراسات الإستراتيجية ، 1995) ص 93 .

وجاء في افتتاحية صحفية " طهران تايمز " الأكثر انتشاراً " أنه في أعقاب حرب الخليج الثانية ووصول قوات أمريكية وقوات من بعض الدول العربية ، قررت بعض الدول العربية إثارة المطالب من خلال تحديد مطالبها بخصوص سيادتها على الجزر الثلاث أبي موسي وطنب الكبرى والصغرى ، فردت الحكومة الإيرانية على ذلك بأن حكومة الإمارات العربية المتحدة مهمته فقط بإثارة ضجيج إعلامي وممارسة الضغط على إيران في المحافل الدولية ".[1]

لقد جاءت سياسة التصعيد الإيراني لقضية الجزر من منطلق المتغيرات التي طرأت على أمن الخليج العربي في المنظور الدولي الإقليمي ، إذ بدأت تنهج دول الخليج العربي سياسات متناقضة فيما بينها تجاه أمن الخليج توزعت سياسات تلك الدول والتي توقفت على سياسة كل دولة على حدة تجاه أمن الخليج كان لها انعكاسها على تصعيد النزاع في الوقت الذي جاءت فيه مواقف دول الخليج العربية في مجلس التعاون بالتهديد والاستنكار للتجاوزات الإيرانية في جزيرة أبي موسى وكذا موقف جامعة الدول العربية ، وموقف الدول العربية أيضاً تباينت ، وهذا ما سيتم التطرق له من خلال العناصر التالية :

أولاً : موقف جامعة الدول العربية من التجاوزات الإيرانية بالجزر الإماراتية الثلاث:

مع بداية التجاوزات الإيرانية في جزيرة أبي موسى في شهر أغسطس عام 1992، بهدف حماية سياستها وفرض الأمر الواقع وتأكيد سيادتها على الجزيرة، اتخذ مجلس الجامعة القرار رقم (5223) في دورة انعقاده خلال شهر سبتمبر عام 1992، تضمن الموقف العربي الذي تركز على النقاط الآتية[2]:

---

[1] . د. وليد محمود عبد الناصر ، ثلاثة دوائر إقليمية للسياسة الخارجية الإيرانية ، كراسات استراتيجية ، القاهرة ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية ، السنة السادسة ، 1996 ، ص 13 .

[2] . د.عصمت عبد المجيد ، مواقف وتحديات العالم العربي ، مرجع سبق ذكره ، ص102.

1. الوقوف إلى جانب دولة الإمارات العربية المتحدة في التمسك بسيادتها على الجزر الثلاث واستنكار احتلال إيران لهذه الجزر.

2. التأكيد على كافة الإجراءات التي اتخذتها دولة الإمارات العربية المتحدة ذات الصلة بتأكيد سيادتها على الجزر الإماراتية الثلاث، ورفض الانتهاكات الإيرانية التي تعرض الوضع الأمني والاستقرار في منطقة الخليج إلى التدهور، ونقل القضية إلى الأمم المتحدة.

3. مطالبة إيران باحترام العهود والمواثيق الموقعة مع دولة الإمارات العربية المتحدة وسيادتها مع كل من جزيرتي طنب الكبرى الصغرى وجزيرة أبي موسى، وتنفيذاً لهذا القرار وضعت قضية الاحتلال الإيراني للجزر العربية الإماراتية كبند دائم في جدول أعمال المجلس الوزاري منذ عام 1993، الذي أكدت جميع قراراته على سيادة دولة الإمارات العربية على جزرها المحتلة واستنكر استمرار إيران في تكريس احتلالها للجزر.

وتنفيذا لهذا القرار وضعت قضية الاحتلال الإيراني للجزر العربية الإماراتية كبند دائم في جدول أعمال المجلس منذ عام 1993، الذي أكدت جميع قراراته على سيادة دولة الإمارات العربية على جزرها المحتلة واستنكر استمرار إيران في تكريس احتلالها للجزر.

ثانياً : موقف مجلس التعاون الخليجي من التجاوزات الإيرانية في جزيرة أبي موسى:

لقد أعرب مجلس التعاون الخليجي في بيانه الختامي في القمة " الثالثة عشر " للمجلس المنعقد في مدينة أبو ظبي بتاريخ 1992/2/27، عن أسفه الشديد للإجراءات الإيرانية التي اتخذتها في جزيرة أبي موسى واستمرار احتلالها لجزيرتي طنب الكبرى

والصغرى، وطالب إيران بإزالة تلك الإجراءات والتي تشكل تصعيداً للنزاع فيما لا تخدم مصالح دول الخليج ويعكر صفو العلاقات العربية الإيرانية.[1]

كما اصدر المجلس الوزاري في ختام دورته الحادية والعشرين التي عقدت في جدة بتاريخ 1999/6/3، قرار إنشاء لجنة وزارية أولية تهدف إلى وضع آلية لبدء المفاوضات المباشرة مع إيران تضم كل من السعودية، قطر وعمان لحل قضية احتلال إيران للجزر الثلاث بالطرق السلمية، كما تضمن جدول أعمال مجلس التعاون الخليجي على دورات انعقاده النزاع الإماراتي الإيراني حول الجزر الإماراتية الثلاث، إذ ناقش المجلس الوزاري خلال دورات انعقاده في عام 1999-2000، استمرار الاحتلال الإيراني للجزر الثلاث، أعرب أعضاء المجلس عن تضامنهم الكامل مع دول الإمارات العربية وأكدوا سيادتها على هذه الجزر ورفضهم الكامل للاحتلال الإيراني لهذه الجزر[2].

وفي إطار مساعي التجاوب مع اللجنة الثلاثية المنبثقة عن مجلس التعاون الخليجي كآلية للتفاوض بين دولة الإمارات العربية المتحدة وجمهورية إيران الإسلامية حول الجزر الثلاث دعت القمة التشاورية في 2000/4/29 ، جمهورية إيران الإسلامية إلى التجاوب مع مساعي اللجنة الثلاثية في مساعيها معربين عن تجاوب الحكومة الإيرانية مع الهدف الذي وضعت اللجنة من أجله مؤكدين على إقامة علاقة وثيقة مبنية على حسن الجوار والثقة المتبادلة.[3]

ثالثاً : موقف دول الخليج العربية تجاه أمن الخليج :

على الرغم من موقف جامعة الدول العربية وموقف مجلس التعاون الخليجي في إطار المساعي السلمية بالتفاوض أو إحالة النزاع الإماراتي - الإيراني إلى محكمة العدل

---

[1] . احمد جلال التدمري ، الجزر العربية الثلاث ، دراسة وثائقية ، مرجع سبق ذكره ، ص 357 .
[2] . دولة الامارات العربية ، الكتاب السنوي 2001-2004 ، وزارة الإعلام والثقافة ، ص 101 .
[3] . د. عصمت عبد المجيد ، مواقف وتحديات العالم العربي ، مرجع سبق ذكره ، ص 114 .

الدولية ، بهدف الحل السلمي للنزاع ، فإن مواقف دول مجلس التعاون الخليجي من خلال نهج سياساتها تجاه أمن الخليج ، والتي اتسمت بالتناقض شكلت دافعاً لاستمرار إيران في عدم التجاوب لأي مطالب عربية لحل النزاع ، ودفعت بإيران إلى تصعيد مشكلة الجزر الإماراتية الثلاث، وهذه المواقف تمثلت فيما يلي :

1. موقف السعودية :

اعتبرت السعودية طوال عقد الثمانينيات من القرن العشرين أن مصادر التهديد لأمن الخليج تكمن في إيران وإسرائيل، كما اعتبرت أن أمن الخليج قضية خليجية بالأساس، وعلى ذلك تم إنشاء مجلس التعاون الخليجي، إلاّ أنه بعد عملية الغزو العراقي لدولة الكويت في عام 1990، تغيرت السياسة السعودية وبدأت تنظر إلى العراق باعتباره المصدر الرئيس لتهديد أمن الخليج وظلت على موقفها على أن قضية أمن الخليج، هي من صميم دول مجلس التعاون الخليجي، وهي المستفيد من أمن الخليج، فيما ركزت على احتواء إيران من خلال استئناف العلاقات الدبلوماسية معها وعدم تصعيد النزاع الإماراتي الإيراني، وإعلان دمشق الذي عارضته إيران وهي تهدف بذلك تأمين الخطر الإيراني من خلال امتصاص الاندفاعات الإيرانية في الخليج.[1]

2. موقف الإمارات العربية والبحرين :

تنتهج كل من الدولتين سياسة إبعاد التدخلات الإيرانية في الخليج، فيما تعتمد الإمارات العربية المتحدة نهج السياسة السعودية في إطار التعويل على الدور السعودي كقوة إقليمية لدعمها ومساندتها في مطالبها بالحل السلمي لقضية الجزر الثلاث التي تحتلها، فيما تمارس البحرين سياسة المهادنة وعدم العمل على توتر العلاقات بين إيران والبحرين.[2]

---

[1] . محمد السيد سليم، الرؤية السعودية لأمن الخليج ، أمن الخليج العربي : دراسة في الإدراك والسياسات، تحرير : عبد المنعم المشاط (القاهرة ، مركز البحوث والدراسات السياسية ، (1999) ص ص34-173.

[2] . المرجع السابق ، ص 145 .

3. موقف قطر وعمان :

ترى كل من قطر وعمان أن لإيران دوراً حيوياً في إرساء أمن الخليج ، كما ترى أنه لا ينبغي إبعاد العراق عن المشاركة في أمن الخليج العربي ، وقد دعت الدولتان إلى تجاوز القطيعة بين دول مجلس التعاون الخليجي والعراق.[1]

4. موقف الكويت :

لقد لعبت الكويت دوراً في إطار الدور الذي تلعبه الكيانات الإقليمية الناشئة في سبيل الموازنة الإقليمية وبشكل مستقل نسبيا في مواجهة القوى الإقليمية الكبرى، (إيران، العراق والسعودية)، إلاّ أنه بعد الاجتياح العراقي لدولة الكويت بدأت تدور السياسة الكويتية حول الأسس الآتية[2]:

أ- إخراج العراق من معادلة التوازن الاستراتيجي، ذلك من خلال عزله دبلوماسياً وفق طعنه اقتصاديا وإضعافه عسكرياً والإصرار على التطبيق الكامل لقرارات مجلس الأمن المتعلقة بالعراق وإخضاعها لرقابة دولية صادقة.

ب- الاعتماد على الضمانات الخارجية لأمن الكويت، وذلك من خلال سلسلة التحالفات الأمنية مع القوى الكبرى في النظام العالمي.

ما يمكن أن نخلص إليه في هذا المبحث هو أن الموقف الإقليمي الذي تمثل في موقف دول مجلس التعاون الخليجي وموقف جامعة الدول العربية ينتهج نهجاً موحداً في دعوة إيران إلى اللجوء إلى المفاوضات والحل السلمي، وهذا يعطي مؤشراً أن تلك المواقف كانت تعبر عن رغبة في استمرار العلاقات العربية الإيرانية.

---

[1] . محمد السيد إدريس ، روى عمان والامارات وقطر والبحرين ، أمن الخليج العربي : دراسة في الادراك السياسات ، تحرير : عبد المنعم المشاط (القاهرة ، مركز البحوث والدراسات السياسية ، 1999) ص 416 .

[2] . المرجع السابق ، ص 262 .

إن التجاوزات الإيرانية على الجزر الإماراتية الثلاث ارتبطت بالأوضاع الإقليمية والدولية ؛ فالاجتياح العراقي لدولة الكويت وما ترتب عليه من تفكك في بنية النظام العربي ، ودخول دول الخليج في تحالفات خارجية اعتمدت على التحالف مع الولايات المتحدة ، وتطلع إيران من خلال استغلال حالة التناقض بين دول مجلس التعاون الخليجي تحديداً تجاه أمنها ، ومنح إيران سياسة إبراز دورها كقوى إقليمية يصعب استبعادها عن أي ترتيبات أمنية حتى ولو كانت بإرادة الولايات المتحدة الأمريكية، ساعدها على ذلك نهج دول الخليج العربية سياسات متناقضة تعبر عن رؤية كل قطر لأمنه القومي التي انعكست بدورها على تصعيد النزاع الإماراتي – الإيراني انصبت في معظمها على الوجود العسكري الخارجي الأمر الذي افزع إيران وعبرت عن ذلك بتصعيد قضية الجزر الثلاث .

المبحث الثالث

الموقف العالمي من النزاع الإماراتي – الإيراني عام 1992

كان للنزاع الإماراتي – الإيراني عام 1992 بعداً عالمياً تأثر بمواقف الدول الكبرى والتي سيتناولها الباحث على النحو التالي :

أولاً : الموقف الأمريكي من التجاوزات الإيرانية في جزيرة أبي موسى :

مع التطورات الجديدة التي طرأت على الساحة الدولية جراء تفكك الاتحاد السوفييتي وسيادة نظام القطبية الأحادية المتمثلة في الولايات المتحدة التي انتهجت سياسة جديدة نحو منطقة الخليج دعامتها بالتواجد الأمريكي في المنطقة ، وتهميش الدور الإقليمي الفعّال لبعض القوى الإقليمية المناهضة لمصالح الغرب وإعاقتها عن إحداث أي تغيرات سياسية أو ممارسة نفوذ إقليمي، ويرى مخططو السياسة الأمريكية أنه توجد احتمالات عالية لمشاركة الحلفاء وتبني الإجراءات التي اتخذتها واشنطن ضد الدول المعادية بعيداً عن مجلس الأمن والأمم المتحدة وهي إجراءات العزل الدولي والضغط الاقتصادي والسياسي للحفاظ على تحالفات إستراتيجية مستمرة ونشر قدرات عسكرية قادرة على احتواء ورد أي عمل عدواني.[1]

في هذا السياق عمدت الإستراتيجية الأمريكية إلى ترتيبات إقليمية تشارك فيها الولايات المتحدة الأمريكية والقوى الغربية الكبرى بوجود عسكري دائم بدلاً مما كان في السابق عندما اعتمدت أمريكا على " إيران الشاه " ، استخدام لعبة التوازن لإضعاف إيران بعد قيام الثورة الإسلامية والعراق باستخدام سلاح أي منهما ضد الأخرى.

---

[1] . فتحي الخيفي ، الخليج العربي : النزاعات السياسية وحروب التغير الاستراتيجي ، مرجع سبق ذكره ، ص 37 .

هذه الترتيبات الجديدة التي حددتها الولايات المتحدة في منطقة الخليج العربي دفعت بإيران إلى تصعيد قضية الجزر الثلاث وإتباع سياسة فرض الأمر الواقع وبالذات في جزيرة أبي موسى خلافاً لما نصت علية مذكرة التفاهم في عام 1971 ، وهي تهدف من ذلك إلى إشعار الولايات المتحدة أنها قادرة على أن تلعب دوراً إقليمياً ، وأن أمن الخليج تعده إيران جزءً أساسياً من أمنها.

أمام هذا التصعيد الإيراني لقضية الجزر جاء الموقف الأمريكي مؤكداً من خلال مصادر أمريكية مسئولة بأن الولايات المتحدة الأمريكية أبلغت إيران من خلال طرف ثالث بأنها تعارض الإجراءات التي اتخذتها إيران في جزيرة أبي موسى والتي تعطي الانطباع القوي أن إيران تضم الجزيرة إليها بشكل نهائي، ودعت إلى الحل السلمي وأنها تدعم موقف دول الخليج العربي، وصرح مسئول كبير في الخارجية الأمريكية بقولة " يبدو أن إيران سعت إلى انتزاع السيادة على جزيرة أبي موسى، لكنها لم تفعل ذلك بصوره كاملة؛ إذ أنها لم تطرد بقايا رعايا دولة الإمارات العربية المتحدة المقيمين على الجزيرة، لكنها مارست الضغط على السكان من غير مواطني الإمارات، وأضاف المسئول الأمريكي أن الموقف الأمريكي واضح، فنحن نؤيد دول الخليج فهي صديقتنا وهي تشعر بالقلق من التصرفات الإيرانية" ، كما أكدت الولايات المتحدة الأمريكية تأييدها الكامل لموقف دولة الإمارات العربية المتحدة ودول مجلس التعاون الخليجي ، وأعلنت رفضها لمحاولة إيران فرض سيطرتها بالقوة على جزيرة أبي موسى.[1]

إن النظر إلى هذه التصريحات الأمريكية التي لم تعبر عن موقف والذي يعني في مثل حالة أمريكا يتصل بإجراءات كالتهديد بالقوة أو العزل الدولي أو الحصار الاقتصادي كما تفعل مع العديد من الدول التي تنتهج سياسة مخالفة للنهج الأمريكي،

[1] . مجلة الوسط ، العدد24 – 1992/9/28 .

الأمر الذي يطرح التساؤل ما الذي تهدف إليه أمريكا من جراء تصريحاتها الداعمة للإمارات العربية من دون اتخاذ موقف سياسي؟ .

إن المتتبع للإستراتيجية الأمريكية تجاه منطقة الخليج تحديداً يدرك مرامي وأهداف تلك السياسة منذ طرأ " ما يسمى " بمشروع الشرق الأوسط، حيث هدفت أمريكا من ذلك الاحتفاظ بموقع متميز في هذه المنطقة من خلال تكوين أقطاب غير عربية كإسرائيل الفاعل الرئيس بجانب تركيا وإيران بما عرف بسياسة شد الأطراف، إذ ترى الولايات المتحدة الأمريكية أن ثروات الأمة العربية أكبر بكثير من أن يستقل العرب في استثمارها والاستفادة منها.

على هذا النهج سعت واشنطن إلى إقامة هذا المشروع المطروح لدى صانع القرار الأمريكي ، وهو أن يقوم نظام غير عربي بدور مركزي في منطقة " عربية القلب " ، وهذا النظام يتمحور حول الخارج من خلال دعامة رئيسية أمنية ، ومن خلال الاتفاقيات الثنائية بين كل قطر عربي والدول الغربية الرئيسة لاسيما الولايات المتحدة الأمريكية ، وهذا ما يضمن الهيمنة الأمريكية على النفط العربي.[1]

هذا النهج الأمريكي تغير في التكتيك مع تفكك دول الاتحاد السوفييتي كقطب توازن في النظام العالمي ، ولم تعد مسألة سياسة المحاور وإنما الوجود الأمريكي المباشر وعلى هذا الأساس اتبعت سياسة التصريحات تجاه التجاوزات الإيرانية في جزيرة أبي موسى كمجاملة لدول الخليج العربية من جانب ، وأن هذا التصرف الإيراني يخدم سياسة واشنطن كورقة ضاغطة على دول الخليج وإشعارهم بالمطامع الإيرانية ، الأمر الذي يجب أن تكون فيه العلاقات بالإدارة الأمريكية هي السائدة في نهج تلك الدول ، كما أن الجزر فقدت أهميتها في الإستراتيجية الأمريكية ، إذ أصبحت خارطة العالم

---

[1] . محمد عبد الشفيع عيسى ، النظام الاقليمي العربي في أطار هياكل وسياسات اللجنة الأمريكية الجديدة ، مجلة الوحدة ، الرباط ، العدد 100 ، يناير 1993 ، ص 103 .

بحسب المتغيرات الجديدة تتحدد وفق الإستراتيجية الأمريكية ، فالسياسة الأمريكية لا تعتمد الفعل ورد الفعل وإنما تعتمد على توظيف حتى ما يمكن أن يكـــون مناهـــضاً لمصالحها.

فحتى في حالة العداء الأمريكي للثورة الإسلامية التي كانت مناهضة للمـــصالح الأمريكية لم يمنع أمريكا بحسب رؤية مهندسي السياسة الخارجية الأمريكية بالمبـــادرة بتطويع الظروف لمصلحتهم ؛ وأن فكرة إقامة سلسلة إسلامية مـــن الحـــزام الـــواقي لاحتواء النفوذ السوفييتي فكرة خلاقة وممكنة ، وبالفعل فقد أثبت هذا النهج نجاحه في إخراج الاتحاد السوفييتي من أفغانستان بالدعم الأمريكي للتيار الإسلامي ، ومن ثم فإن موقف الولايات المتحدة تجاه هذا النزاع يتوقف فيما يخدم إستراتيجيتها ، وما قيامهـــا بإبعاد إيران عن الترتيبات الأمنية بمنطقة الخليج العربي إلاّ تعبيراً عن تلك السياسة التي ارتأتها واشنطن بحسب المتغير العالمي الجديد.

ثانياً : الموقف الروسي من التجاوزات الإيرانية في جزيرة أبي موسى :

لقد أدى تفكك دول الاتحاد السوفييتي إلى جملة من المتغيرات في نسق النظـــام العالمي، فلم تعد هناك قوى توازن عالمية تحقق نوعاً من العلاقـــات الدوليـــة المرنـــة والمستقلة وإن كانت روسيا ورثت أنقاض الاتحاد السوفييتي، لكنها فقدت مقومـــات التأثير العالمي الذي يحقق التوازن حتى وإن ظلت أحد القوى الدولية الكبرى التي تتمتع بحق الفيتو في مجلس الأمن إلاّ أن ذلك لم يمنع روسيا من إتباع سياسة مهادنة ومجاملة تجاه القضايا العالمية ؛ وهذا يعكس موقفها تجاه التجاوزات الإيرانيـــة في جزيـــرة أبي موسى إذ بدأت روسيا تتراجع عن إستراتيجيتها العالمية بفعل ممارسة الولايات المتحدة ضغوط دولية في إطار تكريس نظام القطب الواحد، وبدأت تعيد حساباتها لدى الغير، ومن ضمنها دول منطقة الخليج العربي، حيث كان على روسيا أن تـــوازن معادلـــه دعمها لإيران ؛ من حيث قيامها بالتعاون معها في مجالات المفاعلات النووية بما يشكله

ذلك من خطورة على أمن الخليج ، وإزاء ذلك اعتمدت أسلوباً جديداً في نهج العلاقات المتوازنة في تهدئة الخليجيين بمساندتهم في حقوق الإمارات في الجزر الثلاث ، وذلك لتبديد شكوك الخليجيين إزاءها واستمرار مصالحها في المنطقة عسكرياً واقتصادياً واستمرار مشروعات التعاون مع الدول الكبرى والإقليمية دون صدام .[1]

بالنظر إلى موقف روسيا فإنه يعبر عن موازنة مصالح لا ترتقي إلى مستوى الموقف الذي يحدث في مثل هذه الحالات لقوى عالمية، ومرجع ذلك هو أن المتغيرات التي طرأت على الساحة الدولية في مطلع عقد التسعينيات من القرن العشرين، كانت لصالح الولايات المتحدة الأمريكية والغرب وأن روسيا لم تعد القوة العالمية الموازنة في النظام العالمي ومن ثم اتبعت سياسة موازنة المصالح والتحرك في إطار نهج دبلوماسي بما يحقق مصالحها معتمدة على كونها كانت قطب توازن.

ثالثاً : الموقف البريطاني من التجاوزات الإيرانية في جزيرة أبي موسى :

لا يمكن الحديث عن موقف بريطانيا بما يحمله من معنى إلاّ أن بريطانيا لازالت تعول على موروثها الاستعماري تجاه هذه المنطقة وإنها تشكل فاعلاً رئيساً إلى جانب الولايات المتحدة الأمريكية في سياسات دول الخليج العربي، ومن ثم فقد أيدت تصريحات حول التجاوزات الإيرانية في جزيرة أبي موسى، حيث أوردت وزارة الخارجية البريطانية في سياقها " أن المحافظة على الأمن والسلام ينبغي أن يكون هدفاً رئيسياً لكل دول المنطقة، كما كشفت المصادر عن أن الحكومة البريطانية أثارت هذا الموضوع مع إيران في شهر أبريل عام 1992، خلال زيارة مدير إدارة غرب أوربا بالخارجية الإيرانية السيد علي صفي إلى بريطانيا، وأضافت المصادر إلى أن بريطانيا أوضحت لإيران أن تصعيد النزاع على جزيرة أبي موسى يؤدي إلى عدم الاستقرار في

[1] . عبد الخالق عبد الله ، العلاقات الخليجية الأمريكية ، ط1 (الشارقة ، دار الخليج للطباعة والنشر والثقافة ، 1999) ص 37 .

المنطقة، كما نفت الخارجية البريطانية وجود أي أتفاق بين بريطانيا وإيران على اعتبار أن الجزر الثلاث المتنازع عليها " طنب الكبرى والصغرى وأبي موسى " أراضـــي إيرانيه "[1]، هذه التصريحات الإيرانية تعبر عن السياسة القديمة الجديدة نفسها تجاه هذا النزاع، فسياسة الغموض هي النهج السائد في السياسة البريطانية تجاه هذا النزاع .

إن ما يمكن أن نخلص إليه عن مواقف القوى العالمية جاء تعبيراً عن استراتيجيات تخدم مصالح تلك القوى وما تصعيد الـــنزاع الإمـــاراتي الإيـــراني إلاّ نتاجـــاً لهـــذه الاستراتيجيات.

خاتمة الفصل :

لم تكن منطقة الخليج العربي بمنأى عن المتغيرات الدولية التي حدثت في مطلـــع عقد التسعينيات من القرن العشرين، والمتمثلة بتفكك دول الاتحاد السوفيتي وســـيادة الولايات المتحدة الأمريكية على النظام العالمي، التي ارتأت فرض ترتيبات جديـــدة في منطقة الخليج العربي كان لها انعكاسات على النزاع الإماراتي الإيراني حـــول الجـــزر الإماراتية الثلاث في إطار الإستراتيجية الجديدة التي اتبعتها الولايات المتحدة الأمريكية تجاه منطقة الخليج، إذ استهدفت تقليص وتحجيم دور إيران الإقليمي وإبعادها عن أي ترتيبات بشأن أمن الخليج ونهج سياسة الوجود الأمريكي المباشر في منطقة الخلـــيج، الأمر الذي دفع بإيران إلى تصعيد مشكلة الجزر من خلال تجاوزاتهـــا في جزيـــرة أبي موسى خلافاً لما نصت عليه مذكرة التفاهم بشأن جزيرة أبي موسى في عام 1971م، وذلك في إطار إثبات قدراتها على ممارسة دورها تجاه أمن الخلـــيج وأنـــه لا يمكـــن استبعادها عن أي ترتيبات أمنية بشأن الخليج.

وفي إطار هذا المتغير العالمي كان الموقف الإقليمي يعبر عن حال الواقع الـــذي فرضته طبيعة المتغيرات الدولية وما أفرزته حرب الخليج الثانية من انهيار في بنية النظام

[1]. جريدة الخليج، الشارقة، العدد 115 ، في 1992/12.

العربي والخليجي والاحتكام إلى الإرادة الأمريكية في إطار تخوف دول الخليج العربي على أمنها الداخلي والخارجي، ونهج سياسات قطرية ضيقة في إطار حسابات اعتمدت على التحالفات الخارجية.

على هذا الحال لم تتبلور مواقف دول عربية فرادى، بل ظهرت سياسات تنتهجها دول الخليج العربية تجاه أمن الخليج أعطت مؤشراً للتعامل مع قضية الجزر الإماراتية الثلاث في إطار رؤية كل قطر لأمن الخليج، فيما تضمنت مواقف تلك الدول من خلال مجلس التعاون الخليجي استنكار سلوك إيران في تصعيد النزاع ودعوتها إلى الحل السلمي للنزاع عن طريق الوساطة أو التفاوض أو إحالة النزاع إلى محكمة العدل الدولية، ومارست جامعة الدول العربية النهج نفسه تجاه التصعيد الإيراني لقضية الجزر في إطار الاستنكار والدعوات إلى الحل السلمي.

إن التجاوزات الإيرانية في جزيرة أبي موسى في عام 1991 ارتبطت بالظروف نفسها التي دفعت بإيران لاحتلال الجزر مع الفارق في الموقف الدولي والمتمثل في الولايات المتحدة الأمريكية كأحادية قطبية للنظام العالمي الجديد أتبعت نهج إبعاد إيران وتقليص دورها الإقليمي ولا يختلف حال الوضع الإقليمي العربي والخليجي عن ذات الظروف التي أدت بإيران إلى احتلال الجزر الإماراتية الثلاث بل أن الأمر لم يتعد مسألة تتعلق بترتيبات أمنية و لم يخرج عن موقف مجلس التعاون الخليجي وجامعة الدول العربية عن الاستنكار وتكرار الديباجات نفسها والدعوات إلى الحل السلمي .

الخاتمـــــــــة

أولاً : الخلاصة :

لقد ارتبط النزاع بين دولة الإمارات العربية المتحدة والجمهورية الإيرانية إلى حد بعيد بالمتغيرات الإقليمية والعالمية التي تطرأ على الساحة الدولية بين الحين والآخر، إذ حين خضعت منطقة الخليج العربي خلال القرن التاسع عشر للاستعمار البريطاني بدأت بريطانيا بإعادة تشكيل الخريطة السياسية في منطقة الخليج عموماً وبما يضمن مصالحها السياسية والتجارية والأمنية، والتي مثلت أولى خطواته تقليص دور القوى البحرية العربية آنذاك في الخليج وربط إمارات الخليج باتفاقيات حماية كل على حده بقصد تجزئتها والتحكم في تلك الإمارات بحسب المصالح البريطانية.

ونتيجة لتلك المتغيرات الإقليمية والعالمية بدأ الإيرانيون طرح مزاعمهم بالسيادة على تلك الجزر من خلال مطالب وادعاءات لم تثبت الوقائع التاريخية والأسانيد القانونية صحتها وإنما كانت تعبير عن خلق أسانيد تاريخية تمكنهم من دعم تلك المزاعم ومن ثم فإن مسألة النزاع حول الجزر لا يرتبط بخلاف حول حدود جغرافية وإنما بمثابة نهج سياسي يرتبط بأبعاد إستراتيجية واقتصادية تحوي في مضمونها نهج السياسة الإيرانية بأن يكون " الخليج فارسياً " وممارسة دورها الإقليمي.

ومن ذلك المنطلق تحركت إيران في هذا الاتجاه وفق ظروف المتغيرات الإقليمية والعالمية، فخلال مدة التواجد البريطاني في منطقة الخليج وإحكام السيطرة عليها كان التصدي البريطاني لأية مطالب إيرانية لهذه الجزر، ومع بداية عقد الستينيات من القرن الماضي تقلص الدور البريطاني في الخليج وأعلنت بريطانيا الانسحاب من منطقة الخليج في أواخر عام 1971، وصاحب هذا الإعلان مناقشات في الدوائر السياسية حول ما عرف بمسألة ملء الفراغ والمخاوف التي أبدتها إمارات الخليج المتصالح والقوى الغربية والأمريكية تجاه المطامع السوفيتية وإمكانية امتداد المد الشيوعي في هذه المنطقة ، على أثر ذلك اتبعت الولايات المتحدة الأمريكية والدول الغربية سياسة الحليف الإقليمي

الذي تمثل في هذه المنطقة بإيران كونها تشكل قوى إقليمية كبرى وتقع في مواجهة الاتحاد السوفيتي التي تنتهج نظام سياسي موالي للغرب إيديولوجياً، هذا الدور كانت نتائجه احتلال إيران للجزر الإماراتية الثلاث، الذي صاحبه مواقف عالمية وإقليمية عبرت عن سياسات كل طرف تجاه مصالحه .

في ظل المتغيرات الجديدة التي طرأت على الساحة الدولية في مطلع عقد التسعينيات من القرن الماضي، والمتمثلة بتفكك منظومة دول الاتحاد السوفيتي وسيادة نظام القطب الواحد المتمثل بانفراد الولايات المتحدة الأمريكية، وما عمدت إليه من ترتيبات جديدة في منطقة الخليج العربي، تضمنت استبعاد إيران عن أي دور إقليمي في هذه الترتيبات مما دفع بإيران إلى تصعيد مشكلة النزاع حول الجزر الثلاث في محاولة لإثبات قدراتها في حماية أمن الخليج.

ومن ثم مثلت الجزر الثلاث جزءً من سياسة إيرانية متكاملة للإفادة من جملة التحولات الإقليمية والعالمية لتعزيز مكانتها ودورها الإقليمي ، وعلى ذلك السياق فإن الظهور الدوري للنزاع في الفترات الأخيرة كان مدفوعاً بالعوامل نفسها التي حملت بريطانياً على الاهتمام بالجزر في السابق ، وهي النفط ، وأمن الملاحة في الخليج ، وكذلك أمن الطريق إلي مستعمراتها في الهند وما أعقب انسحابها من ترتيبات أمنية تنصب في ذات الإطار ، بفارقين أولهما دعم إيران في تطلعاتها ، وثانيهما إسناد دور رعاية المصالح الأمريكية والغربية لإيران .

كما أن عودة النزاع حول الجزر الثلاث إلي البروز بعد حرب الخليج الثانية مباشرة في الفترة اللاحقة ، مرده بشكل أساسي إلي إعادة ترتيب المصالح الأمريكية في المنطقة ، والسياسة الإيرانية في الشرق الأوسط ، وصعود الإسلام السياسي ، وقلق أمراء الخليج على أمنهم الداخلي والخارجي .

من ثم فالنزاع لا يعكس إصرار الأمارات العربية المتحدة على استرداد الجزر الثلاث من إيران ولا يعكس أهمية الجزر ، بل يدور النزاع حول ما هو أكبر من الجزر فهو انعكاس لاستراتيجيات عالمية ومنافسات إقليمية انعكست على تطورات النزاع .

ثانياً : النتائج:

لقد توصلت هذه الدراسة إلى عدة نتائج وردت بعضها في ثنايا صفحات البحث، ومنها ما يظهر مدى محورية قضية الجزر الإماراتية الثلاث المحتلة من قبل إيران بالنسبة لمستقبل العلاقات الإقليمية الخليجية ومستقبل النظام الأمني الخليجي، ويمكن إيجاز بعض النتائج من خلال الآتي:

1- إن النزاع حول الجزر الإماراتية الثلاث لا يتصل بنزاع حول حدود جغرافية وإنما توظيف الجغرافيا في مهام سياسية أمنية بالغة الحيوية لظروف النزاع في إطار أمن الخليج، وعلى ضوء ذلك كان تركيز الحجة الإيرانية على حماية شواطئ الدولة الإيرانية وحرية الملاحة في الخليج العربي.

2- برز تعارض وأضح بين الطروحات والدوافع السياسية المقدمة من قبل طرفي النزاع، فالجانب الإيراني متمسك بسيادته على الجزر الإماراتية الثلاث من خلال حجج ومبررات سياسية غير مقنعة، ويدعو إلى اختصار المباحثات على القضايا التنظيمية المتعلقة بتسيير الشؤون الحياتية للسكان في الجزء الحيوي من جزيرة أبي موسى، أما الموقف الإماراتي من النزاع فإنه يقوم على التمسك بالسيادة الكاملة على الجزر الثلاث، ويستند في ذلك على حجج تاريخية من واقع مبدأ المكسب وممارسة السيادة الفعالة التي يقرها القانون الدولي القائم على وضعية التقادم، وهذا التناقض حال دون التوصل إلى تسوية إيجابية.

3- ارتبط موضوع النزاع الإماراتي - الإيراني إلى حد كبير بعمليات ممارسة النفوذ الإقليمية والعالمية ، إذ برز النزاع خلال المدة التي بدأت فيها إيران تبسط نفوذها على جزر الخليج في إطار مطالب وادعاءات بأحقيتها بالسيطرة على الجزر الإماراتية الثلاث ، حيث سبق وأن وجدت ممانعة من بريطانيا التي كانت تبسط استعمارها على منطقة الخليج العربي، وبالمتغيرات التي حدثت على الساحة الدولية سواء على بنية النظام العالمي، إذ خضع لنظام القطبية الثنائية التي مثلتها الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي والتطور الهائل على الصعيد الاستراتيجي العسكري ، فكان من نتائج الانسحاب البريطاني إعادة ترتيب الوضع الأمني من جديد في المنطقة ، وكان الفاعل الرئيس فيها الولايات المتحدة الأمريكية إلى جانب بريطانيا التي أعطت إيران دوراً في ممارسة دور دولة الإقليم الحامية للمصالح الأمريكية والغربية توافق ومطامع إيران باحتلال الجزر الإماراتية الثلاث في ظل ظروف إقليمية لدول الخليج العربي التي كانت تتخوف من خطورة المد الشيوعي من جهة ومن فرض سياسة التبعية التي يمكن أن تمارسها دول الخليج العربي الكبرى كالسعودية إلى جانب العراق تجاه الإمارات الصغيرة من جهة أخرى.

هذه الظروف مجتمعة أتاحت لإيران ممارسة دور جديد في منطقة الخليج، وقوبل بارتياح دول الخليج العربي، وبرز الدور الإيراني كموقف موالى للدول الغربية ومحافظ على مصالحها، على الرغم من التنديد الإعلامي بالاحتلال الإيراني للجزر الإماراتية الثلاث، كما أن اشتداد حدة النزاع خلال السنوات الأخيرة كان مدفوعاً بالعوامل ذاتها التي حملت بريطانيا على الاهتمام بالجزر وهو النفط والالتزام بحماية المشاع للمحلتين من النفوذ البريطاني، ومنع أية قوة منافسة من حجز موطئ قدم لها في الخليج العربي، وحين برزت متغيرات جديدة على الساحة الدولية أدت إلى انسحابها من

منطقة الخليج كان غض الطرف البريطاني عن احتلال إيران للجزر الإماراتية الثلاث، ولعبت إيران دور الحماية للمصالح الأمريكية والغربية.

4- يعود سبب اشتداد النزاع الإماراتي - الإيراني حول الجزر الإماراتية الثلاث مرة ثانية بعد حرب الخليج الثانية والمدة اللاحقة إلى الأسباب السابقة ذاتها، حيث أثرت المتغيرات التي برزت على الساحة الدولية وسيادة الأحادية القطبية المتمثلة في هيمنة الولايات المتحدة الأمريكية التي ارتأت ضرورة وجود ترتيبات أمنية جديدة في منطقة الخليج العربي ، تستند على الوجود الأمريكي في المنطقة وتقليص دور السياسة الإيرانية في منطقة الشرق الأوسط ، وصعود الإسلام السياسي ، وقلق أمراء الخليج على أمنهم الداخلي والخارجي الناجم عن الغزو العراقي للكويت ، هذه العوامل الآنفة الذكر مجتمعة كانت الدافع الرئيس وراء تصعيد إيران لقضية الجزر في إطار إثبات دورها الإقليمي وأنها لا تقبل بدور هامشي في أمن الخليج، ومن ثم فأن النزاع بين إيران والإمارات لا يعكس أهمية الجزر ولا يعكس إصرار الإمارات العربية على استردادها من إيران بل أن النزاع يدور حول سياسات أكبر تتدخل أبعادها الإقليمية والعالمية، وعليه يمكن الخروج بالاستنتاج الذي يؤشر إلى أن مستقبل النزاع الإماراتي - الإيراني حول الجزر الإماراتية الثلاث يمكن أن يأخذ أحد الاحتمالين التاليين :

الاحتمال الأول : أن يصل النزاع إلى حالة الجمود بفعل تأثير الموقفين المعاكسين لطرفي النزاع بالوصف الذي تم إيضاحه سابقاً، حيث لا توجد نوايا جدية لدى أي منهما نحو تصعيد النزاع ومن ثم فقد يتجمد عند وضعه الحالي.

الاحتمال الثاني : ويتمثل في إمكانية الوصول من خلال المفاوضات بين الإمارات وإيران إلى صفقة متكاملة، يمكن تصور هذه الصفقة في شكل قبول الجانب الإيراني لتقديم بعض التنازلات في موقفه من الجزر الثلاث سواء فيما يتعلق بالسيادة أو فيما يتعلق بتوزيع السلطات في الجزر الثلاث المتنازع عليها، وذلك مقابل قيام دولة

الإمارات ومجلس التعاون الخليجي بالسماح لإيران بالمشاركة بصورة أكثر فعالية في أية ترتيبات إقليمية يجري التباحث بشأنها في المستقبل، وهذا الاحتمال يبدو وارداً في ضوء الحرص الإيراني على ربط أي مباحثات بشأن الجزر الثلاث بتنسيق علاقات التعاون مع دول مجلس التعاون الخليجي ولاسيما العربية السعودية إلاّ أن ذلك يعتمد على طبيعة المسار المحتمل لحركة التفاعلات الإقليمية في المنطقة وكذا طبيعة التطور في سياسات الولايات المتحدة الأمريكية والقوى الكبرى تجاه منطقة الخليج ولاسيما تجاه إيران، وهذه الحالة تبدو الأكثر تأثيراً في مجريات النزاع.

ويرى الباحث ترجيح كفة الاحتمال الثاني ، بحكم أنه يتوافق مع طبيعة المتغيرات التي برزت في مطلع القرن الحادي والعشرين، بعد أن واجهت السياسة الأمريكية صعوبات كبيرة عقب احتلال العراق، فضلاً عن الإستراتيجية الإيرانية في هذا الاتجاه من جهة وحاجة النزاع على المدى الطويل إلى حل سياسي تتولاه جميع الإطراف ذات العلاقة، تشمل ظروف المشكلة الجغرافية والتاريخية والاقتصادية والقانونية بعيداً عن التأثيرات الخارجية وإلاّ فإن قضية الجزر الإماراتية المتنازع عليها ستظل عامل عدم استقرار إضافي إلى وضع تقوم فيه السياسة في الخليج العربي على انفصام حاد، مرده إلى تعدد القوى الخارجية التي تتحكم بالإطراف المحلية وتدفع بهم إلى مواجهة بعضهم البعض .

المصـــــــــادر

المصـــــــــــادر

أولا : الكتب :

1. إبراهيم ، أمل الزياني ، البحرين من عام 1783-1973 (بـــيروت ، مطـــابع دار الترجمة والنشر لشئون البترول ، 1992) .

2. إبراهيم ، عبد العزيز عبد الغني ، حكومة الهند البريطانية : الإدارة في الخلـــيج - دراسة وثائقية (الرياض ، دار المريخ ، 1981) .

3. ابرنجل دئل ، روبرت جي. ، خيارات السياسة الأمريكيـــة في إيـــران والخلـــيج العربي-دراسة إستراتيجية رقم 3 (بيروت ، مؤسسة الأبحاث العربية ، 1980) .

4. إدريس ، محمد السيد ، روئ عمان والإمارات وقطر والبحرين ، أمـــن الخلـــيج العربي : دراسة في الإدراك السياسات ، تحرير : عبد المنعم المشاط (القاهرة ، مركز البحوث والدراسات السياسة ، 1999) .

5. الأعظمي ، الوليد (دكتور) ، النزاع بين الإمارات العربية وإيران حول جزر أبـــو موسي، طنب الكبرى والصغرى في الوثائق البريطانية 1964- 1971 (الكويت ، دار الحكمة ، 1992) .

6. أمين ، عبد الأمير محمد ، القـــوة البحرية للخليج العـــربي في القـــرن الثـــامن عشر (بغداد ، مطبعة الجاحظ ، 1966) .

7. بأديب ، سعيد ، العلاقات السعودية الإيرانية 1932-1983 (لنـــدن ، مركـــز الدراسات الإيرانية العربية ، 1994) .

8. برجنسكي ، أوهام توازن القوى (بغداد ، مركز البحوث والمعلومات ، 1977) .

9. التدمري ، أحمد جلال ، الجزر العربية الثلاث- دراسة وثائقية (رأس الخيمة ، مطبعة رأس الخيمة ، بدون سنة) .

10. التميمي ، عبدالمالك خلف ، الخليج العربي المعاصر : أبحاث تاريخية (الكويت ، مؤسسة الشراع العربي ، 1992) .

11. حداد ، سلمي ، المساعدات الأمريكية لإيران (بيروت ، دار القدس ،1994) .

12. الداود ، محمد على (دكتور) ، عوامل الوحدة والتجزئة في الجزيرة العربية ، ندوة تجربة دولة الإمارات العربية ، ط1 (بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، 1986) .

13. دولكورد ، راؤول ، الأمن والإستراتيجية في الخليج ، ترجمة : مركز البحوث والمعلومات (بغداد ،مركز البحوث والمعلومات، 1985) .

14. رجب ، يحيى حلمي ، أمن الخليج العربي في ضوء المتغيرات الإقليمية والعالمية (القاهرة ، مكتبة العلوم والإيمان ، 1997) .

15. رضا ، عادل ، عمان والخليج - قضايا التحرر (القاهرة ، دار الكتاب العربية ، 1969) .

16. رفاعي ، محمد على ، الجامعة العربية وقضايا التحرر (القاهرة ، معهد البحوث والدراسات ، 1972) .

17. الريس ، رياض نجيب ، صراع الواحات والنفط وهموم الخليج (بيروت ، دار النهار ، 1971) .

18. سعدون ، سالم ، جزر الخليج العربي - دراسة في الجغرافية الإقليمية (بغداد ، المكتبة الوطنية ، 1981) .

19. سليم ، محمد السيد (دكتور) ، الرؤية السعودية لأمن الخليج ، أمن الخليج العربي : دراسة في الإدراك والسياسات، تحرير : عبد المنعم المشاط (القاهرة ، مركز البحوث والدراسات السياسية ، 1999) .

20. شكري ، محمد عزيز (دكتور) ، مسألة الجزر في الخليج العربي والقانون الدولي (دمشق ، دار الفكر، 1992) .

21. الصباغ ، سعيد ، تاريخ إيران السياسي وجذور التحول 1990- 1941 (القاهرة ، الدار الثقافية للنشر، 2000) .

22. عبد المجيد ، عصمت (دكتور) ، مواقف وتحديات العالم العربي (القاهرة ، دار الشروق ، 2003) .

23. عبد الله ، عبد الخالق ، العلاقات الخليجية الأمريكية ، ط1 (الشارقة ، دار الخليج للطباعة والنشر والثقافة ، 1999) .

24. العزي ، خالد (دكتور) ، الأطماع الفارسية في المنطقة العربية (بغداد ، وزارة الأعلام والثقافة ، 1981) .

25. العفيفي ، فتحي (دكتور) ، مشكلة الحدود السياسية في منطقة الخليج (الجيزة ، المركز الأكاديمي للدراسات الإستراتيجية ، 2003) .

26. ــــــــــــــــ ، الخليج العربي : النزاعات السياسية وحروب التغير الاستراتجي (القاهرة ، مركز الأهرام للترجمة والنشر ، 2003) .

27. عقيل ، مصطفى (دكتور) ، سياسة إيران في الخليج العربي على عهد ناصر الدين شاه 1885-1896 ، ط1 (الدوحة ، دار الثقافة ، 1987) .

28. العيدروس ، محمد حسن (دكتور) ، التطورات السياسة في دولة الإمارات العربية المتحدة ، ط1 (الكويت ، دار السلال ، 1983) .

29. ــــــــــــــــــــــــ ، دراسات في تاريخ العلاقات العربية الإيرانية ، (القاهرة ، دار الكتاب الحديث ، 1999) .

30. ــــــــــــــــــــــــ ، العلاقات العربية الإيرانية في عهد الأسرة المازاندراتية 1921-1971 ، ط3 (القاهرة ، دار الكتاب الحديث ، 2003) .

31. عيدول ، عبد الوهاب ، الجزر العربية الثلاث ومدى مشروعية المستغيرات الإقليمية الناتجة عن استخدام القوة ، سلسلة أبحاث9 (رأس الخيمة ، مركز الدراسات والوثائق ، بدون سنة) .

32. العيسي ، شملان ، الخلافات الحدودية والإقليمية بين العرب والإيرانيين ، الورقة العربية الأولي ، ندوة العلاقات العربية-الإيرانية - الاتجاهات الراهنة وآفاق المستقبل ، ط1 (بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، 1996) .

33. قاسم ، جمال زكريا (دكتور) ، الخليج العربي دراسة لتاريخه المعاصر (القاهرة ، معهد البحوث والدراسات العربية ، 1974) .

34. ــــــــــــــــــــــــ ، مشكلات الأمن في الخليج العربي منذ الانسحاب البريطاني إلى حرب الخليج الثانية (أبو ظبي ، مركز الإمارات والبحوث والدراسات الإستراتيجية ، 1997) .

35. المانع ، صالح عبد الرحمن ، تطور العلاقات الإيرانية الخليجية (أبو ظبي ، مركز الإمارات للبحوث والدراسات الإستراتيجية ، 1995) .

36. محمد ، مصطفي كامل (دكتور) ، التوازن الاستراتيجي في الشرق الأوسط ودور مصر (القاهرة ، مركز الأهرام للترجمة والنشر ، 1995) .

37. مراد ، خليل علي ، تطورات السياسة الأمريكية للخليج العربي (بغداد ، جامعة بغداد 1979) .

38. المهنا ، محمد نصر (دكتور) ، دراسات في الخليج العربي – دراسة تحليلية وثائقية (الإسكندرية، مركز الإسكندرية للكتاب ، 2003) .

39. ــــــــــــــــــ ، النظام الإقليمي الخليجي والمتغيرات السياسية (القاهرة ، مكتبة العلوم والأيمان ، 2004) .

40. نوفل ، سيد ، الخليج العربي والحدود الشرقية للوطن العربي (بيروت، دار الطليعة 1969) .

41. هوليداي ، فريد ، المجتمع والسياسة في الجزيرة العربية ، تعريب : د. محمد الرميحي ، ط2 (الكويت ، شركة كاظمة ، 1977) .

42. الوحيدى ، حسين بن علي ، تاريخ لنجة حاضرة العرب على الساحل الشرقي (دبي ، دار الخليج للنشر ، 1985) .

43. دولة الإمارات العربية ، الكتاب السنوي 2001-2004 ، وزارة الإعلام والثقافة .

ثانياً : رسائل علمية غير منشورة :

1. الملا ، جاسم محمد ، السياسية الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة تجاه إيران خلال الفترة 1971– 1992 رسالة ماجستير ، غير منشورة ، جامعة القاهرة ،1998 .

2. النداوي ، محمد حاسم ، أمن الخليج العربي : دراسة في صراع القوتين العظمـــيين في الخليج العربي 1968-1979 ، أطروحة دكتوراه ، غير منشورة ، جامعة بغـــداد ، 1986 .

ثالثاً :- الـــــدوريـــــات

1. أحمد ، نازلي معوض ، تركيا وإيران ، كارثة الخليج الثانية - مقارنة تحليلية ، مجلة العلوم الاجتماعية ، الكويت ، السنة 19 العدد 2 ، صيف، 1991 .

2. الحاج ، عبد الله جمعه (دكتور) ، تطور علاقة النخب السياسية الخليجية ببريطانيا، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، العدد 66 ، أبريل 1993 .

3. ــــــــــــــــــــ ، الاستيلاء الإيراني على جزيرة أبي موسي ، مجلة شئون اجتماعية ، إصدار جمعية الاجتماعيين، العدد 52 ، السنة 13، 1996 .

4. الصانع ، فاطمة ، الوكيل الوطني ودوره في صنع القرار البريطـــاني في الســـاحل المتصالح 1822-1949 ، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، العـــدد69 ، أبريـــل 1992 .

5. عبد الناصر ، وليد محمود (دكتور) ، ثلاثة دوائر إقليميـــة للسياســـة الخارجيـــة الإيرانية ، كراسات إستراتيجية ، القاهرة ، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية ، السنة السادسة ، 1996 .

6. العمراني ، محمد حسن ، الدبلوماسية الإيرانية ومحاولات الحصار الأمريكي ، مجلة كيهان العربي ، 12 فبراير 1994 .

7. عيسي ، محمد عبد الشفيع ، النظام الإقليمي العربي في أطار هياكل وسياسات اللجنة الأمريكية الجديدة ، مجلة الوحدة ، الرباط ، العدد 100 ، يناير 1993 .

8. ممتاز ، جيمشد ، الوضع القانوني لبعض جزر الخليج: أبو موسي وطنب الكبرى والصغرى، مجلة شؤون الشرق الأوسط ، أبو ظبي ، مركز الدراسات الإستراتيجية للبحوث والتوثيق، العدد 51 ، السنة 1993 .

9. النجار ، مصطفي عبد القادر (دكتور) ، بريطانيا وتحديد السيادة على جزر الخليج العربي، مجلة الخليج العربي، العدد8 ، 1977 .

10. النفيسي ، عبد الله ، ميزان القوى من واقع التسلح في منطقة الخليج، مجلة السياسة الدولية، مجلد10، العدد37، يونيو 1974 .

11. جريدة الخليج ، الشارقة ، العدد 340 ، في 1971/12/18.

12. جريدة الخليج، الشارقة ، العدد 115 ، في 1992/9/12 .

13. مجلة الوسط ، العدد 24 – 1992/9/28 .

14. مجلة الأسبوع العربي 28 سبتمبر ، 1992 .

15. مجلة كيهان العربي ، العدد 1992/12/16 .

16. جريدة العرب ، لندن ، 1992/12/18 .

17. مجلة كيهان العربي 28 ديسمبر ، 1992 .